

مركز
العبدروس
للدراسات
والاستشارات

الإمارات بين الماضي والحاضر

دكتور

دكتور
محمد حسن العبدروس

دار العبدروس

للكتاب الحديث

دار الكتاب الحديث

الإمارات بين الماضي والحاضر

الإمارات بين الماضي والحاضر

الدكتور

محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية — هولندا

دار الكتاب الحديث

حقوق الطبع محفوظة 1422 هـ / 2002 م

دار الكتب الحديث

الإمارات	دار العبدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هاتف 3522887 (04) - متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885 (04) ش. خالد بن الوليد - بناية الماحد/ش - 206 / دبي - ا.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (00 202) فاكس رقم : 2752992 (00 202) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الملاي ، برج الصديق ص.ب : 22754 - 13088 الصفاء هاتف رقم 2460634 (00 965) فاكس رقم : 2460628 (00 965) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	Wilaya d'Alger- Lot C no 34 - Draria B. P. No 061 - Draria Tel(21)354105 Tel&Fax(21)353055 E-mail dkhadith@hotmail.com
رقم الإبداع	2002 / 3262
I.S.B.N.	977-350-019-1

الفهرس

الموضوع		الصفحة
الى	من	
		<u>المقدمة</u>
١١	١	<u>الفصل الأول - أهمية وتاريخ الخليج العربي</u>
-	٢	<u>أولا .. أهمية الخليج العربي</u>
-	٢	أ . الموقع والطبيعة الجغرافية
٥	٤	ب . جزر الخليج العربي
٨	٦	جـ . الأهمية السياسية والعسكرية
-	٩	د . الأهمية الاقتصادية
-	١٠	هـ . دور النفط في اقتصاد الخليج
١١	١٠	و . دور النفط في الاقتصاد العالمي
٢٦	١٢	<u>ثانيا .. لمحات بارزة في تاريخ الخليج</u>
١٧	١٢	أ . الاستعمار الأوروبي في الخليج
٢١	١٨	ب . تكوين الإمارات
٢٦	٢٢	جـ . الصراع القاسمي - البريطاني
٢٤	٢٧	<u>الفصل الثاني - تاريخ الإمارات من ١٨٢٠ - ١٩٧١</u>
-	٢٩	- معاهدة الهدنة البحرية
٣٠	٢٩	- تدعيم النفوذ البريطاني ووسائله
٣١	٣٠	- الاتفاقيات المانعة ١٨٩٢
٣٢	٣١	- الإمارات في عهد زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩
٣٤	٣٣	- التطور السياسي والاقتصادي في فترة ما بين الحربين
-	٣٤	- الحرب العالمية الثانية وأعقابها

الفهرس

الصفحة		الموضوع
الى	من	
٦٠	٣٥	الفصل الثالث - الاستقلال وقيام دولة الامارات
٤٠	٣٧	<u>اولا</u> .. الانسحاب البريطاني من الخليج
٤٨	٤٠	<u>ثانيا</u> .. المحاولات الوحدوية في الامارات
٥٠	٤٨	<u>ثالثا</u> .. الاتحاد الثنائي بين أبوظبي ودبي
٥٨	٥٠	<u>رابعا</u> .. الاتحاد التساعي
٦٠	٥٩	<u>خامسا</u> .. قيام دولة الامارات العربية المتحدة
١٥٣	٦١	الفصل الرابع - التنظيمات الدستورية والتنمية في الامارات
٩٥	٦٣	<u>اولا</u> .. نظام الحكم في دولة الامارات
١٠٦	٩٥	<u>ثانيا</u> .. المؤسسات الاتحادية والمحلية
١١٠	١٠٦	<u>ثالثا</u> .. وزارات الدولة
١٤٠	١١٠	<u>رابعا</u> .. البترول في الامارات
١٥٣	١٤٠	<u>خامسا</u> .. منجزات دولة الامارات
١٨٣	١٥٥	الفصل الخامس - الأسرة والبيئة في دولة الامارات
١٦٨	١٥٧	<u>اولا</u> .. مشكلة الزواج من اجنبيات
١٨٣	١٦٨	<u>ثانيا</u> .. تلوث البيئة واثاره الضارة
٢٢١	١٨٥	الفصل السادس - الامارات والعلاقات الدولية
١٩٧	١٨٧	<u>اولا</u> .. علاقة الامارات مع دول الخليج العربي
٢٠٩	١٩٧	<u>ثانيا</u> .. علاقة الامارات مع الدول العربية
٢١٦	٢٠٩	<u>ثالثا</u> .. علاقة الامارات مع الدول الاسلامية
٢٢١	٢١٦	<u>رابعا</u> .. علاقة الامارات مع العالم الخارجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أعد هذا الكتاب لطلبة كلية زايد العسكرية ، لما يتطلب منهم معرفة بلدهم من كافة النواحي ، ولأهمية الخليج العربي الذي أصبح من أهم بقاع العالم جذبا في الاستراتيجية العالمية لما يحتوي من أكبر احتياطي نفط في العالم . ولهذا من باب أولى على أبناء هذا الوطن وخاصة حماة ودرع الامارات أن يحموه من الاخطار الخارجية ، وأن يفهموا أهمية بلدهم . وأن يعرفوا تاريخهم المجيد لكي يدافعوا عنه كدفاع أجدادهم الذين كتبوا تاريخهم بأحرف من نور ، وخاصة التاريخ العسكري ، وأن الاوان لأبناء اليوم أحفاد بني ياس والقواسم أن يحملوا مشعل الغد ويتحملوا الأمانة

سنبدأ دراستنا بأهمية الخليج العربي من حيث الموقع والطبيعة الجغرافية وجزره العديدة المنتشرة من المدخل حتى مصب شط العرب ، ثم الى الأهمية السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ودور النفط في الاقتصاديين المحلي والعالمي . وبعدها نتطرق الى لمحات بارزة في تاريخ الخليج العربي ابتداء من الاستعمار البرتغالي وانتهاء بالاستعمار البريطاني .

ونتناول تكوين الامارات ، وتحالف قبائل الامارات الشمالية بزعمامة القواسم ، وتحالف قبائل امارة أبوظبي بزعمامة بني ياس ، ثم الصراع القاسمي - البريطاني الذي انتهى ليس بخضوع الامارات فحسب وانما بخضوع معظم أجزاء الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية لأكثر من قرن ونصف عن طريق معاهدات واتفاقيات غير متكافئة ، وبعدها نتناول تاريخ الامارات في عهد زايد بن خليفة والدور الذي لعبه في توحيد الامارات .

ونتطرق الى التطور السياسي والاقتصادي في الامارات في الفترة ما بين الحربين وأعقاب الحرب العالمية الثانية ثم الانسحاب البريطاني من الخليج

العربي والمحاولات الوجدوية في الامارات ، وانشاء مكتب تنمية الامارات المتصالحة وجهود الجامعة العربية والاتحاد الثنائي بين أبوظبي ودبي والاتحاد التساعي وأخيرا الاستقلال وقيام دولة الامارات العربية المتحدة .

وندرس التنظيمات الدستورية والتنمية في الامارات ، ونظام الحكم والمؤسسات الاتحادية والمحلية ووزارات الدولة والبتروول ومنجزات دولة الامارات ، ثم الأسرة والبيئة ومشكلة الزواج من الاجنبيات ، وتلوث البيئة ، ونختتم بعلاقة الامارات الدولية ابتداء من الجزيرة العربية ومرورا بالدول العربية والاسلامية ثم العالم الخارجي .

والله ولي التوفيق والسلام على خاتم النبيين سيدنا ومولانا محمد ﷺ .

الفصل الأول : أهمية وتاريخ الخليج العربي

أولا : أهمية الخليج العربي

- (١) الموقع والطبيعة الجغرافية للخليج العربي
- (ب) جزر الخليج العربي
- (جـ) الأهمية السياسية والعسكرية للخليج العربي
- (د) الأهمية الاقتصادية للخليج العربي
- (هـ) دور النفط في اقتصاد الخليج العربي
- (و) دور النفط في الاقتصاد العالمي

ثانيا : لمحات بارزة في تاريخ الخليج العربي

- (١) الاستعمار الأوروبي في الخليج العربي
 - (١) الاستعمار البرتغالي
 - (٢) الاستعمار البريطاني
- (ب) تكوين الإمارات
 - (١) التحالف القاسمي
 - (٢) تحالف قبائل أبوظبي
- (جـ) الصراع القاسمي - البريطاني

الفصل الأول : أهمية وتاريخ الخليج العربي

أولا : أهمية الخليج العربي

للتعرف على أهمية الخليج العربي لابد من التعرف على الموقع والأهمية السياسية والعسكرية والاقتصادية .

(١) الموقع والطبيعة الجغرافية للخليج العربي

يعد الخليج العربي امتدادا مائيا للمحيط الهندي متوغلا داخل الأرض اليابسة مما يساعد على تقريب المسافة ما بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر العراق وسوريا ، فقد كان ومازال هو الجسر الذي سهل ويسهل الاتصالات بين آسيا وأفريقيا وإقليم البحر الأبيض المتوسط المتصل بإقليم شمال غرب أوروبا مما أكسب موقعه هذا أهمية كبيرة بربطه لأقاليم مختلفة بعضها ببعض .

ويقع الخليج العربي ضمن الإقليم الذي اصطلح عليه حاليا باسم الشرق الأوسط حيث يكون معها ضمن المنطقة الموصلة ما بين قارات العالم القديم - آسيا وأوروبا وأفريقيا - مما جعل لهذا البحر أهمية كبيرة في عصور تاريخية منذ القدم وحتى وقتنا الحالي سواء من الناحية التجارية أو البشرية أو الحضارية .

وجعلت الظروف الطبيعية والمناخية ممرا مائيا هادئا للسفن التجارية وخاصة الشرعية ، وكانت البصرة من أبرز الموانئ فيه فقد كانت أسواقها تتلقى السلع الآتية من آسيا والهند خاصة وتنقلها إلى أسواق بغداد وحلب وحمص وأنطاكية ثم العالم الأوروبي عبر البحر المتوسط .

ومما زاد في الأهمية الجغرافية للخليج العربي صلاحيته للقواعد البحرية ومستلزماتها وذلك لتعدد خلجانه التي تقدم تسهيلات كبيرة لاختفاء السفن والقطع البحرية وسيطرة تلك القواعد على الطريق الملاحي وقربه من مناطق الصراع الدولي في منطقة المحيط الهندي والشرق الأوسط ولهذا أصبح

الطريق أحد محاور الصراع الدولي في المنطقة باعتباره أحد الممرات الحيوية الطبيعية للعالم العربي .

فالمنافسة الاستعمارية التي شهدتها المنطقة منذ القرن الخامس عشر كان نتيجة طبيعية للتسابق بين الدول الاستعمارية لاستغلال هذا الموقع الجغرافي عندما كان يستخدم لأغراض التجارة والمواصلات الحربية وبعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة ، تضاعفت أهميته لموقعه من جهة ولما يحتويه من الطاقة المكتشفة من جهة أخرى اضافة الى كونه سوقا لبضائع الدول الصناعية

ان تعرض الخليج بسهولة الى انسياب المياه فيه وخروجها منه أثناء حركة المد والجزر اضافة الى مياه هادئة ساعدت على زيادة حركة الملاحة طوال أيام السنة . ولهذا فان الخليج العربي كان وما يزال أحسن مدرسة بحرية لتعلم السكان المجاورين له فنون الملاحة . ولهذا اشتهر العرب باتقانهم فنون الملاحة منذ القدم فسيطروا على الطرق الملاحية في المناطق الواقعة ما بين شرق أفريقيا وخليج بنغال في الهند .

(ب) جزر الخليج العربي

توجد العديد من الجزر في الخليج العربي ويمكن تقسيمها الى عدة مجموعات منها

(١) مجموعة الجزر الواقعة عند مضيق هرمز أو تشرف عليه ، وتعد هذه الجزر أخطرها وأكثرها تأثيرا في حركة مرور السفن في المضيق ، فالخليج العربي يعد بحرا شبه مغلق منفذه الوحيد مع العالم الخارجي مضيق هرمز الذي يربطه بخليج عمان والبحر العربي أكبر جزيرة في هذه المجموعة هي ' جزيرة « قشم » . وتقع بالقرب من هذه الجزيرة عدد من الجزر الصغيرة وهي جزيرة « لارك » وجزيرة « هنجام » وجزيرة « هرمز » .

أما الجزر المجاورة لمضيق هرمز وتشرف عليه من جهة الشمال والشمال الغربي فهي الجزر العربية « طناب الكبرى » و « طناب الصغرى » و « أبو موسى » التي احتلتها ايران عام ١٩٧١ .

(٢) مجموعة الجزر المجاورة للمضيق وتشرف عليه من الجانب العماني العربي المجاور للمضيق وتتكون من عدد من الجزر أهمها جزيرة « مسندم » وجزيرة « بنات سلامة » رأس قبر الهندي ، و « أم الغنم » و « أم العبارين » .

وهناك عدد من الجزر التي تجاور الامارات العربية المتحدة الى شرق شبه جزيرة قطر أهمها مجموعة جزر « خور البيضاء » التي تجاور ساحل اماره أم القيوين ولكن أهمها جزر اماره أبوظبي وخاصة العاصمة الاتحادية في جزيرة « أبوظبي » ومنها جزيرة « أم النار » و « السعديات » و « الفطيسي » و « رأس الغراب » و « الحالة » و « رأس عناده » و « حيل » و « قيشط » و « الحراب » و « الزبعة » و « الخيانة » و « أبو الأبيض » و « الخسفية » و « البزم الشرقي » و « البزم الغربي » و « قرين العش » و « صير بني ياس » و « الياسات » وغيرها من الجزر التي تبلغ حوالي مائتي جزيرة تقريبا ومعظمها تقع ضمن المياه الاقليمية لامارة أبوظبي الضحلة قليلة العمق .

وهناك عدد من الجزر الواقعة بعيدة عن السواحل العربية وتحيطها مياه عميقة صالحة للملاحة منها جزر « داس » و « حالول » و « أم الشيف » و « أرزنة » وغيرها . وقد ازدادت أهمية هذه الجزر باكتشاف بعض حقول النفط التابعة لامارة أبوظبي . وان وجود النفط الغزير في هذه الحقول المجاورة لهذه الجزر سهل مهمة تصديره عن طريقها نظرا لوقوعها ضمن المياه العميقة ، فلا تجد السفن الناقلة للنفط أية صعوبة في الوصول الى اماكن التصدير . كما ان موقعها المتقدم في البحر يجعل لها شأنًا كبيرًا في الدفاع عن سواحل الامارات التابعة لها .

(٣) المجموعة الواقعة ما بين ميناء « بوشهر » وميناء « بندر شاهبور » ومن أهم هذه الجزر « بونة » و « درا » الواقعتان في مدخل « خور موسى » حيث تصل ناقلات النفط الى ميناء « بندر شاهبور » وتقع بين هذه الجزر وميناء بندر بوشهر جزر أخرى لها أهميتها في الملاحة البحرية وهي جزيرة « خرج » وجزيرة « خاركو » .

وقد ازدادت أهمية هاتين الجزيرتين حيث تم ايصال النفط من حقل « غاجازاران » وحقل نفط « داريوس » المجاور للجزيرتين وبذلك أصبحت لهما مكانة بحرية استراتيجية بسبب موقعهما البعيد عن السواحل الإيرانية وبسبب عمق مياهها المحيطة بها ، أما باقي الجزر الأخرى التي تقع الى الجنوب من هاتين الجزيرتين فليس لها أهمية لوقوعها ضمن المناطق الضحلة مثل جزيرة « جبرين » وجزيرة « ننحيلو » .

(٤) المجموعة الواقعة في الغرب من شبه جزيرة قطر وضمن خليج سلوى وأهمها جزيرة « حداد » وهناك مجموعة جزر صغيرة تابعة لقطر مثل جزيرة « العالية » و « الشبيرية » و « المكيار » وغيرها . وأهم الجزر الواقعة ما بين غرب ساحل شبه جزيرة قطر والسواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية مجموعة جزر « البحرين » وأهمها جزيرة « البحرين » وجزيرة « المحرق » وتقع بجوار السواحل السعودية عدد من الجزر مثل جزيرة « تاروت » وجزيرة « أبو علي » .

وهناك جزر عربية أخرى في وسط الخليج معظمها غير مسكونة أهمها جزر « الجريد » و « كاران » و « هيريس » و « العريقة » أما الجزر العربية التي تقع في رأس الخليج فهي جزيرة « وربة » المقابلة لميناء « أم قصر » وجزيرة « بوبيان » بينما تقع جزيرة « فيلكا » في رأس الخليج وتقع بالقرب منها جزيرتان صغيرتان هما « العوهة وشيمان » .

(ج) الأهمية السياسية والعسكرية للخليج العربي

يحتل الخليج العربي موقعا جغرافيا مرموقا دفع الدول منذ القدم الى التنافس للسيطرة عليه وذلك باعتباره مكملا للطريق الموصل بين أوروبا والشرق عبر الشام وبلاد الرافدين ، وقد سبق « لاسكندر المقدوني » حينما احتل الشرق الأوسط أن أوعز الى أحد قواده بالسير من مصب نهر « دجلة » الى مصب نهر « السند » عبر الخليج العربي وخليج عُمان والمحيط الهندي .

وقد قامت فيما بعد الحضارات القديمة مثل « ماجان وملوخا » في عمان وأبوظبي و « ملون » في البحرين التي اعتبرت امتدادا لحضارة وادي

الرافدين . كما قامت بعض القبائل العربية بانشاء امارات سياسية كان لها دور فعال في السيطرة على الخليج العربي وعلى الملاحة فيه فكان لها نشاط بحري واسع وتجارة نشطة مع أفريقيا والهند .

وقد استمر الخليج بعد الفتح الاسلامي بحرا عربيا تميز بنشاط تجاري واسع خصوصا في العهد الأموي وفي العهد العباسي وكانت البصرة من أهم ، الخليج وكانت جزر البحرين مركزا تجاريا مهما لنقل سلع الشرق الى رانء البحر الأبيض ، وقد بدأ النفوذ الأوروبي بالظهور في الخليج مع دخول البرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر ، وأخذ هذا النفوذ بالاتساع تدريجيا مع ازدياد الشعور الأوروبي بأهمية الخليج العربي باعتباره طريقا بحريا جوهريا يوصل أوروبا بالشرق .

وقد اتسم الوجود الأوروبي في الخليج بالصراع والتنافس الاستعماري الشديدين بين البرتغاليين والفرنسيين والهولنديين والبريطانيين . وقد انتهى هذا الصراع بانتصار بريطانيا وسيطرتها المنفردة على الخليج مع بداية القرن التاسع عشر .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذ النفوذ الأمريكي بالظهور في المنطقة عن طريق الحصول على امتيازات النفط في البحرين والمملكة العربية السعودية بعد انتزاعها من أيدي الشركات البريطانية ، وقد أخذ النفوذ الأمريكي في النمو السريع على حساب النفوذ البريطاني ، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على ٧٥٪ من صافي الانتاج في منطقة الخليج العربي قبل تأمين النفط العراقي والایراني ، بينما تدهورت حصة بريطانيا الى ٣٠٪ منها فقط . ومن المعروف أن الخليج العربي قريب من الاتحاد السوفييتي وان إحدى الدول المطلة عليه وهي ايران تملك حدودا مشتركة معه . وان الظروف السياسية التي تؤثر في الخليج العربي تستند الى عوامل دولية وداخلية في أن واحد وتؤثر بشكل فعال في دوره وأهميته في العلاقات الدولية أهمها :

اعتماد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الى درجة كبيرة على نفط الخليج دفعه الى زيادة الاهتمام بالمنطقة وبناء القواعد العسكرية « كحلف بغداد » وبعد الانسحاب العراقي منه عام ١٩٥٨ أطلق عليه حلف المعاهدة المركزية

« السنثو » وذلك للسيطرة على خطوط الملاحة وأبار النفط المحيطة به . ويتركز اهتمام الغرب بالخليج العربي على المحافظة على استمرار ضخ النفط وتصديره من دول الخليج العربي الى الغرب .

الابقاء على تخلف المنطقة اقتصاديا وجعلها سوقا مستمرة لتصريف منتجات الغرب الصناعية ، ومصدرا مهما للطاقة وتمويل المصارف الغربية برؤوس الاموال المتأتية من فائض العوائد النفطية وتغطية العجز الكبير في ميزانية العديد منها .

اضافة الى التنافس الشرقي والغربي على الخليج العربي هنالك الجهود المضنية التي تبذلها الصين لزيادة نفوذها فيه ، كما ان اليابان تبذل جهودا هامة لنفس الغرض سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع الغرب .

ان الخليج العربي يمثل من الناحية السياسية والناحية العسكرية موقعا مهما يجعله في مركز فعال في السياسة الدولية عموما وفي التطورات السياسية والاقتصادية للدول الغربية بشكل خاص واذا ما أحسن استخدام هذا الموقع المتميز للخليج .

لقد سعت ايران في عهد الشاه الى السيطرة على الخليج العربي وذلك لضمان مصالحها والمصالح الأمريكية في المنطقة وحماية خطوط ملاحتها خاصة وان المنطقة معروفة بثرواتها النفطية . ولتحقيق ذلك فقد حاولت السيطرة على جانبي مضيق هرمز وقامت فعلا باستخدام القوة العسكرية للاستيلاء على الجزر الاستراتيجية في وسط الخليج وهي الطنب الصغرى والطنب الكبرى وأبوموسى للسيطرة على خطوط الملاحة فيه . كما أنها حاولت طرح اقتراحات وصيغ الأحلاف لأمن الخليج العربي وقوانين البحار لتحديد حدود مياهها الوطنية والسيطرة على المنطقة ، كذلك اعتمدت الهجرة المنظمة للاستيطان في الضفة الغربية من الخليج العربي وبمحاولة تغيير تركيبها الاجتماعي لصالحها والتدخل العسكري المباشر في بعض المناطق من المنطقة .

ورافق ذلك أيضا عملية تغيير المعالم العربية لاقليم عربستان « الأهواز » من خلال تبديل تسمية المدن الرئيسية من العربية الى الفارسية وتشجيع

العشائر الايرانية غير العربية على الهجرة الى المنطقة لغرض اعادة التركيب السكاني لغير صالح العرب .

ان الموقع الجغرافي للخليج العربي وما يتمتع به من مركز سياسي هام ودور اقتصادي متميز ، أضفى على الطريق الملاحي فيه أهمية خاصة . فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الأساطيل العسكرية والتجارية وبالتالي السيطرة على الخليج . كما ان وقف الملاحة فيه يعني من الناحية العملية وقف امدادات النفط الى العالم ، وهذا يؤثر على اقتصاد الكثير من دول العالم بما فيها الدول الكبرى . كما يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدول المطلة على الخليج العربي . ومن هنا يأتي اهتمام الدول بالمنطقة وبضرورة المحافظة عليه من كل قيد .

(د) الأهمية الاقتصادية للخليج العربي

كانت أهمية الخليج مقتصرة في السابق على كونه طريقا استراتيجيا مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط ، وكان النشاط الاقتصادي للدول المطلة عليه مقتصرا على الزراعة والتجارة وصيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى . الا انه مع اكتشاف النفط في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج بالذات في بداية هذا القرن تبدلت الصورة تماما ، وأخذ الصراع يشتد بين الدول الكبرى أكثر من السابق للسيطرة على المنطقة منذ اكتشاف النفط في مسجد سليمان في فارس عام ١٩٠٨ لأول مرة . ومنذ ذلك الوقت أخذ نفط الخليج العربي يلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية لدول المنطقة من جهة ، وللاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

وتعاضد دور نفط الخليج العربي في اقتصاد المنطقة وفي الاقتصاد العالمي يزيد من أهمية الطريق الملاحي في الخليج العربي ، ذلك الطريق الذي تمر بواسطته هذه الكميات الهائلة من النفط والكميات المتزايدة من استيراد دول الخليج . ولهذا السبب ازدادت حركة مرور السفن عبر هذا الممر ، وخاصة ناقلات النفط التي ازداد عددها وحجمها .

(هـ) دور النفط في اقتصاد الخليج العربي

يتمتع الخليج العربي بأكبر احتياطي من النفط في العالم وإن جزءاً ضئيلاً من هذه الكميات يستهلك محلياً ، أما القسم الأعظم فيصدر إلى الخارج ، وباستثناء الكميات القليلة التي تصدر عن طريق البحر الأبيض المتوسط بواسطة الأنابيب وكذلك البحر الأحمر فإن القسم الأعظم من هذا النفط يصدر عن طريق الخليج العربي .

إن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي وانتاجه بهذه الكميات الهائلة أدى إلى طفرة واسعة في الدخل القومي لأقطاره ، وأدى بالنتيجة إلى اعتماد اقتصادها الوطني على واردات النفط إلى حد بعيد . كما أن هذه المدخولات تلعب دوراً رئيسياً في تغذية خطط التنمية في دول الخليج وبدرجات متفاوتة ، وتمثل صادرات النفط أغلب إن لم نقل كل صادرات هذه الدول تقريباً .

وأغلب استيرادات هذه الدول يمر عن طريق الخليج العربي وقد أصبحت هذه الاستيرادات في غاية الأهمية لهذه الدول ، فمنذ سنوات أخذت تنفذ خطط تنمية اقتصادية في غاية الأهمية ومن المعلوم أن تنفيذ هذه الخطط يحتاج إلى كميات كبيرة من المواد الضرورية لبناء الصناعة والزراعة الوطنية المتطورة إضافة إلى ازدياد الحاجة إلى المواد الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل القومي في هذه الدول .

(و) دور النفط في الاقتصاد العالمي

يحتل النفط مركزاً مرموقاً بين مصادر الطاقة المختلفة المستهلكة في العالم ، ويدخل النفط في عدد كبير من الصناعات الكيماوية بالإضافة إلى دوره المهم والحيوي في الاستراتيجية العسكرية لأغلب الدول ويقابل الزيادة المستمرة في استهلاك النفط في العالم زيادة مستمرة في صناعة التكرير وفي توسع مستمر في بناء واستعمال الأساطيل النفطية والتجارية . كل ذلك يؤدي إلى زيادة مستمرة في استثمارات رأس المال وإلى تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة وزيادة الأرباح التي تدخل في أرصدة الشركات الرأسمالية العاملة في

هذا المجال . وهذا بمجموعه أدى الى زيادة الاعتماد على النفط لكونه عنصرا أساسيا في التطور الاقتصادي في العالم عموما وفي العالم الغربي بشكل خاص .

وبما أن نفط الخليج يمثل نسبة عالية من الانتاج العالمي ، فإنه يلعب دورا خطيرا في الاقتصاد العالمي ، وخاصة في اقتصاد الدول الغربية واليابان ، كما تستورد الدول الاشتراكية كميات كبيرة من هذا النفط ، بالإضافة الى استيرادات الدول النامية التي تعتمد في تغطية استهلاكها المحلي على استيراداتها من الخليج الى درجة كبيرة .

ورغم ما يشاع عن بدائل الطاقة وامكان الاعتماد على مصادر محلية فإن جميع الدلائل تشير الى أن حاجة الغرب ، بما في ذلك الولايات المتحدة الى النفط المستورد في ازدياد مستمر ، وأن بلدان الخليج العربي أكثر البلدان العربية المؤهلة لسد حاجة الغرب ، لهذا كان مركز الثقل النفطي يتركز في الخليج العربي حاليا ، ولهذا أيضا تطمح أمريكا في أن يكون لها وضع مسيطر ومتميز ، ومن هنا تأتي أهمية الخليج الآنية والمستقبلية في الاستراتيجية الأمريكية .

ولم يقتصر الاهتمام بنفط الخليج العربي على الغرب فقط ، وإنما أخذ اهتمام السوفييت بهذا النفط يزداد بصورة تدريجية .

وإن الهيمنة الكبرى لنفط الخليج العربي لا يمكن أن تتغير بسبب اكتشاف النفط في منطقة « ألاسكا » أو بحر الشمال لأن هذه الحقول ستكون ذات أهمية كبرى للدول المجاورة لها فقط دون أن تكون لها أهمية دولية تذكر . وبمعنى آخر إن دول الخليج العربي ستبقى المركز الحيوي لصادرات النفط العالمية وإن حقول بحر الشمال سوف لن تسد من حاجة بريطانيا الى النفط أكثر من ٢٠٪ فقط .

وإن التجارة النفطية العالمية هي في تزايد سريع في الحجم . كما أن أقطار الخليج ستكون مركز هذا التوسع . أن نفط الخليج مهم جدا ليس بسبب كثافته ولكنه بسبب تكاليفه القليلة ، ويقدر معدل تكاليف الانتاج في الخليج العربي للبرميل الواحد بمعدل ١٠ - ١٢ سنت أمريكي ، وفي الولايات المتحدة ٥٠ - ٦٠ دولار وفي الاتحاد السوفييتي بحدود دولار واحد .

ثانيا : لمحات بارزة في تاريخ الخليج العربي

(أ) الاستعمار الأوروبي في الخليج العربي

(١) الاستعمار البرتغالي

استمر الخليج العربي محتفظا بسماته ومقوماته العربية طيلة العصر الاسلامي المزدهر وهو العصر الذي شهد تفوقا في القوى الملاحية والتجارية العربية في الخليج العربي فحسب وانما في بحار الشرق بصفة عامة الى أن أخذت هذه القوى تصاب بالتمزق الشديد الذي حدث نتيجة الزحف الاستعماري على بحار الشرق الذي استهله البرتغاليون ، وما تبعها من إحكام سيطرتهم على المنافذ العربية التي كانت تمر منها تجارة الشرق الى أوروبا عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي .

كانت البرتغال هي الدولة الأولى التي كرست أكبر قدر من جهودها في البحث عن طريق يؤدي الى الشرق في بداية العصور الحديثة ، وظهرت بداية التحول الجديد في سير التجارة العالمية حين تمكن « يارتميويز دياز » من الوصول الى أقصى الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية ، ثم تمكن « فاسكودي جاما » من اجتياز الطرف الجنوبي من القارة الأفريقية الذي أصبح يعرف باسم طريق رأس الرجاء الصالح ونجح « فاسكودي جاما » في الوصول الى الهند في أغسطس ١٤٩٧ وانتهت رحلته بعودته الى لشبونة في سبتمبر ١٤٩٩ .

وكانت النتيجة السريعة والمحقة لتلك الرحلة ثورة في تجارة أوروبا ومجدا عظيما للبرتغال على حساب زوال السيادة الاسلامية على التجارة بين آسيا وأوروبا ، ولم يقتصر على تدهور الأوضاع الاقتصادية الاسلامية فحسب وانما كان واضحا ان « فاسكودي جاما » بوصوله الى سواحل الهند قد وضع أول ركيزة للاستعمار الأوروبي للشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ومن ناحية أخرى أثر اكتشاف الطريق البحري المباشر تأثيرا سيئا على تجارة الخليج العربي نتيجة سياسة الاحتكار التي طبقتها البرتغاليون في تعاملهم مع

أسواق الشرق وتحويلهم التجارة الى الطريق المكتشف الجديد مما ترتب عليه تأثير اقتصادي سيء على عرب الخليج الذين كانوا يجنون أرباحا كثيرة من جراء عبور التجارة الاسيوية وخاصة تجارة التوابل التي كانت تجد رواجاً كبيراً في الأسواق الأوروبية في مياهم ويشهد بذلك ازدهار مدنها وموانئهم ذلك الازدهار الذي اعترف به البرتغاليون أنفسهم .

وقد بادرت الدول الاسلامية التي كان يهمها استمرار التجارة عبر الطرق البرية والبحرية القديمة بمساعدة القوى المحلية الاسلامية في صراعها ضد البرتغال ، فقامت دولة المماليك التي كانت تحكم مصر والشام والحجاز واليمن بالتعاون مع تلك القوى للتصدي للسيطرة البرتغالية ، ووجه حملة التي وصلت الى ميناء « ديو » في الهند في منتصف عام ١٥٠٨ وكان ذلك الميناء يتبع سلطنة « كبحرات » الاسلامية التي استنجدت بالمماليك ، ولكن هزيمة الأسطول المصري المملوكي في المعركة البحرية التي دارت عام ١٥٠٩ وضعت نهاية للتفوق الملاحي الاسلامي لتبدأ منذ ذلك التاريخ حقبة جديدة من السيطرة الاستعمارية الاحتكارية على تجارة الشرق خاصة بعد أن فشل المماليك في محاولتهم الوصول الى الهند بعد معركة « ديو » مما أدى الى الاطاحة بمشروعاتهم في المحيط الهندي ، حقيقة أن العثمانيين تصدوا للبرتغاليين وبذلوا عدة جهود بهدف اعادة الحياة الى الطرق التجارية القديمة وكان ذلك بعد فتحهم لاقطار المشرق العربي في الشام ومصر والحجاز واليمن والعراق الا أن جهودهم لم يقدر لها النجاح .

ومما تجدر الاشارة اليه أن البرتغاليين لم يكتفوا بتحويل تجارة الشرق الى الطريق البحري المباشر الى غرب أوروبا ، عن طريق رأس الرجاء الصالح وانما عملوا على احكام سيطرتهم على الطرق البحرية الأخرى حتى تصبح جميع منافذ التجارة في أيديهم ومن ثم اتجهوا الى السيطرة على الخليج العربي لمنع التجارة من النفاذ منه الى نهر الفرات وسواحل « الليفانت » أو الاستفادة من مرور هذه التجارة لصالحهم امعاناً في تطبيق سياستهم الاحتكارية ، وقد سيطرت الروح الصليبية على ضباط البحرية البرتغالية الذين نشأوا في وقت كان الصراع فيه يدور على أشده بين المسلمين والمسيحيين في شبه جزيرة ايبيريا فأشربوا في قلوبهم الرغبة العنيفة في الانتقام

من المسلمين ويجسد هذه الحقيقة الضابط البحري « الفونسودي البوكيرك » عندما استهدف تحطيم مملكة هرمز .

ويمكن تأريخ بداية العمليات العسكرية البرتغالية في الخليج العربي حين تحركت ستة عشر سفينة برتغالية عام ١٥٠٧ يقودها « البوكيرك » بنفسه للسيطرة على هرمز لأهمية موقعها الاستراتيجي كمنفذ للخليج وباعتبارها أقوى تنظيم سياسي واقتصادي عرفته المنطقة في ذلك الوقت .

ومما يذكر ان « البوكيرك » وقد اشتهر بعنفه وصلابته قد عمد وهو في طريقه الى هرمز الى احراق أو تدمير كل السفن الوطنية التي التقى بها معلنا بذلك الحرب على كل من يعارض سلطة البرتغاليين في البحر ، كما عمد أيضا الى اشعال النيران في الموانئ العربية التي مربها « كقریات ومسقط وخورفكان » وهكذا كان خليج عمان أول منطقة تشهد فظاعة الغزو البرتغالي وقسوته .

وكان الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج العربي سببا في التدهور الاقتصادي الذي ألم بها وعانت الموانئ العمانية من آثار ذلك التدهور حيث كانت أول الموانئ في الخليج تعرضا لذلك الغزو بعد ما كان لها من أهمية بالغة في تجارة المحيط الهندي .

ولم تخل العمليات البرتغالية العسكرية الأولى رغم ضراوتها من مقاومة عربية تصدت لها وخاصة في « خورفكان » عندما اتجه اليها الاسطول البرتغالي ، وبما أن سكانها هبوا لمقاومة البرتغاليين فقد قام « البوكيرك » بتدميرها ونهبها وقطع أذان وأنوف الأسرى ، ومن « خورفكان » اتجه الاسطول البرتغالي الى رأس « مسندم » ومنها الى « هرمز » .

انه على الرغم مما عرف عن البرتغاليين من تسلط عسكري متفوق الا أن ذلك لم يقف حائلا دون مواجعتهم بالكثير من حركات المقاومة التي تعرضوا لها من عرب الخليج وربما نجد تعليلا في تعدد تلك الحركات في الرغبة في التخلص من نفوذهم وكسر احتكارهم التجاري تحقيقا للمصالح الاقتصادية للتجار العرب في الخليج ، كما لا يمكننا في نفس الوقت استبعاد الدافع الديني

الذي كان ظاهرا في كثير من تلك الحركات وخاصة حينما بدأ العثمانيون يظهرون في مياه الخليج ، ورغم أن التقدم العثماني جاء متأخرا بعض الشيء كما لم تكن لدى العثمانيين المقدرة البحرية للقضاء على البرتغاليين الا أن أهمية التقدم العثماني انه يعطى لسكان الخليج دفعة قوية وحماسا دينيا للتحرك من السيطرة البرتغالية .

وقد أدى إحكام البرتغاليين سيطرتهم على المنافذ العربية التي كانت تمر منها تجارة الشرق والاساليب العنيفة التي طبقوها ضد القوى الاسلامية وحرمانها من ازدهارها الملاحي والتجاري السابق ولذلك أخذت تلك القوى تتحين الفرصة للايقاع بهم .

وقامت القوات البريطانية الفارسية بالتعاون مع العرب في اقليم « لارستان » بمهاجمة حصن البرتغاليين في « قشم » والذي كان مقاما لتأمين موارد المياه في « هرمز » وعلى اثر سقوط « قشم » لم تجد القوات المشتركة صعوبة في الهجوم الذي شنته على هرمز اذ لم يمض وقت طويل على الحصار حتى قام البرتغاليون بالاتصال بالبريطانيين يطلبون تسليم أنفسهم اليهم ، كما طلبوا أن يتم نقلهم الى مسقط ، وفي ٢٣ ابريل عام ١٦٢٢ سلم البرتغاليون أنفسهم للبريطانيين وتم انزال العلم البرتغالي من قلعة « البوكيرك » بعد أن ظل يرفرف عليها أكثر من مائة عام .

وان البرتغاليين بعد سقوط معقلهم في هرمز أخذوا يركزون وجودهم على الساحل الغربي للخليج في مسقط وصحار ورأس الخيمة وخاصة بعد أن تعاون الاسطولان البريطاني والهولندي في تدمير ما تبقى من القواعد البرتغالية على الساحل الشرقي للخليج .

ومما تجدر الاشارة اليه انه على الرغم من ان كثيرا من المصادر تحدد سقوط قلعة البرتغاليين في هرمز على أيدي الفرس والبريطانيين باعتبارها نقطة النهاية للسيطرة البرتغالية على الخليج العربي الا أن حقيقة الأمر تبدو في تحول البرتغاليين بتحسيناتهم الى السواحل الغربية للخليج العربي وبدأت القلاع البرتغالية في مسقط تدعم تدعيما كافيا باعتبارها القلاع الرئيسية التي أصبحت للبرتغاليين بعد سقوط قاعدتهم الحصينة في هرمز .

وهكذا عوض البرتغاليون خسراتهم في هرمز حين اتخذوا من سقط على الجانب الآخر من الخليج مسرحا لعملياتهم حيث شيدوا قلاع حصينة ، ولكي تكون مركزا لنشاطهم في الخليج سواء من حيث التجارة والدفاع ولكنه تعرض للضرب من العمانيين عندما قام الامام اليعربي ناصر بن مرشد بعد أن بويع بالامامة الاباضية في عمان عام ١٦٢٢ بجهود موفقة للقضاء على السيطرة البرتغالية ، كما تمكن خلفاؤه من بعده من القضاء على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي وشرق أفريقيا وان يظهروا الى الوجود أكبر دولة بحرية شرعية ظهرت في تاريخ العرب الحديث .

وهكذا تزامن سقوط هرمز مع قيام أسرة جديدة تولت أعباء الحكم في عمان ونأت بنفسها عن أية تبعية أجنبية وهي أسرة اليعاربة التي استمرت قائمة بالحكم منذ ذلك الوقت حتى سقوطها في عام ١٧٤١ .

وقدر للامام ناصر بن مرشد اليعربي مؤسس نظام الامامة أن يخوض صراعا مريرا ضد الفرس والبرتغاليين ، وقد بدأ صراعه ضد الفرس حين اغتثم فرصة سقوط حصن البرتغاليين في هرمز فقام بالقضاء على ما كان لمملكة هرمز من سيادة على صحار ، كما نجح في تخليص جلفار - رأس الخيمة حاليا - وكان بحصنها قوة فارسية نجح الامام في حصارها واجبارها على التسليم ووقف موقفا منيعا أمام الفرس الذين حاولوا أن يرثوا البرتغاليين أو مملكة هرمز في سيطرتهم على المواقع العمانية الأخرى .

ولم يلبث الامام ناصر بن مرشد بعد ذلك أن واصل كفاحه ضد البرتغاليين حتى أرغمهم على التخلي عن المواقع التي كانوا يسيطرون عليها في الساحل العماني . بحيث لم يعد لدى البرتغاليين عند وفاته في عام ١٦٤٩ غير التحصينات المشرفة على مدينتي مسقط ومطرح وقد اضطبع الصراع العماني البرتغالي بالنزعة الدينية المتحمسة والجهاد الديني من جانب العمانيين ، وبعد وفاته بويع بالامامة من بعده ابن عمه سلطان بن سيف الذي استهل عهده بتحرير مسقط ومطرح في نفس العام .

وعلى إثر سقوط مسقط عام ١٦٥٠ استقر المقام بالبرتغاليين في ميناء « كنج » الذي يقع على الساحل الجنوبي في الدولة الفارسية ولكن العمانيون

دمروا معقل البرتغاليين خلال اشتداد صراعهم معهم في نهاية القرن السابع عشر ١٦٩٥ ، ومما لا شك فيه أن سقوط قلاع البرتغاليين الحصينة في مسقط كانت بمثابة مذلة كبيرة ألحقت بالبرتغاليين ومن المعروف أن البرتغاليين كانوا يعتقدون بأن حصونهم لا تقهر كما كانوا يطلقون عليها .

وقد استمرت العمليات العمانية ضد البرتغاليين حتى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر وشملت جميع المراكز البرتغالية المتبقية لهم في الخليج كما تعقب العمانيون البرتغاليين في مراكزهم في سواحل الهند وفي خلال هذه الفترة أخذت إمارة عمان تتحول الى أكبر قوة بحرية محلية في بحار الشرق مما مكّنها من طرد البرتغاليين من قواعدهم في شرق أفريقيا حيث سقطت كل من « كلوة وزنجبار وممبسة » وكادت تسقط « موزمبيق » ذاتها وبدأ اليعاربة يرسمون أساس حكم عماني في شرق أفريقيا وهو الأساس الذي ستركز عليه فيما بعد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦) لكي يبرز الى الوجود أول دولة اسيوية - أفريقية ظهرت في التاريخ الحديث .

(٢) الاستعمار البريطاني

ظلت البرتغال حتى النصف الأول من القرن السادس عشر هي الدولة الأوروبية المسيطرة على أمور الخليج ، وبقيت كذلك حتى أواخر هذا القرن عندما خرجت هولندا وبريطانيا لمنافستها وإذا كان الهولنديون قد أحرزوا قصب السبق في هذا التنافس فإن هذا لم يستمر سوى بعض الوقت إذ سرعان ما دفعت الظروف والأحداث الدولية والمحلية الهولنديين الى ترك منطقة الخليج مما أتاح الفرصة أمام البريطانيين لتدعيم وجودهم فيها .

والواقع ان منطقة الخليج العربي لم تكن غريبة عن البريطانيين إذ كانوا على اتصال ومعرفة بها خلال القرن السادس عشر حيث دأب البريطانيين على زيارة بعض مناطق الخليج مما جعلهم على بينة من فائدة استغلالها في التجارة فزادوا صلتهم التجارية بتلك الأنحاء خصوصا عندما أخذت « شركة الهند الشرقية الانجليزية » تدفع بسفنها الى منطقة الخليج ، وكان ذلك بمثابة نقطة تحول كبيرة في نشاط الشركة خصوصا عندما عهد الشاه اليها بحماية التجارة في الخليج .

وقد تعرض مركز البريطانيين في الخليج لخرج شديد من جانب الفرنسيين خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر عندما علمت بريطانيا بعزم فرنسا على ارسال حملة عسكرية الى منطقة الشرق كي تمهد السبيل أمامها لتقويض النفوذ البريطاني في الهند ولاحباط هذا المخطط الفرنسي رأت بريطانيا اغلاق جميع المنافذ التي يحتمل أن ينفذ منها الفرنسيون الى ممتلكات بريطانيا في الهند كمسقط وبغداد وفارس .

ونجح البريطانيون في تلك الجهود الرامية الى غلق جميع المنافذ المؤدية الى الهند في وجه فرنسا فاطمان البريطانيين من جانب مسقط وبغداد وفارس وزاد من طمأنينتهم فشل الحملة الفرنسية على بلاد الشام ورحليها نهائيا عن مصر .

(ب) تكوين الامارات

ينتمي سكان الامارات الى مجموعتين وهما تحالف « القواسم » وتحالف قبائل « أبوظبي » . هاتان المجموعتان برزتا في منتصف القرن الثامن عشر ، وتقاسمتا الامارات فيما بينهما ، القواسم في الشمال وقبائل أبوظبي في الجنوب .

وشجع قيام هذا التحالف انهيار دولة « اليعاربة » في عمان حقيقة ان دولة اليعاربة استطاعت منذ قيامها أن تعمل على تجميع القبائل العربية للقضاء على التفوق البرتغالي ولكي تعيد الى عمان تماسكها ووحدتها ، الا أنها لم تلبث أن تعرضت لتمزق داخلي بين قبائلها « الهناوية » و « الغافرية » ، وحينما قامت دولة « البوسعيد » بانتصار الاتحاد الهناوي ذات الاصول « اليمانية » أخذت المعارضة ضد الحكم الجديد تتجمع في المناطق الشمالية ذات الاصول « العدنانية » مما كان سببا في نشأت التحالف القاسمي .

(١) التحالف القاسمي

كان يشتمل التحالف القاسمي على عدد كبير من العشائر التي كانت تنضوي تحت لواء القواسم ومن بين هذه العشائر « آل علي » وقبائل

« المهرة » وعشائر « البومهير » وقبيلة « الحبوس » وقبائل الشحوح ، وعشائر « الخواطر » الذين يقطنون رأس الخيمة كما يشكلون فرعا القسم الجنوبي من قبيلة « النعيم » التي يقيم معظم أفرادها في منطقة الظاهرة وقبائل « بني قتب وآل بوخريبان والطنيج » وقبائل « بني نقب والغفلة » .

ويتضح لنا من هذا التنوع الهائل في المجموعات القبلية المنتمية للقواسم انهم لم يكونوا قوة بحرية فحسب وانما كانوا يتمتعون بالاضافة الى ذلك بالقوة البرية التي كانت القبائل البدوية تشكل عمادها ومن أبرزها قبيلة « بني قتب وبني نقب والطنيج والغفلة » وان كانت الصفة البحرية قد غلبت على اتحاد القواسم ، نظرا لتوجيه معظم القبائل المنتمية اليه فضلا عن الزعامة القاسمية ذاتها كل نشاطها الى البحر حتى أصبح الاتحاد القاسمي يشكل قوة بحرية متفوقة خلال النصف التالي من القرن الثامن عشر .

استطاع القواسم منذ منتصف القرن الثامن عشر أن يمتدوا بنفوذهم من « رأس مسندم » حتى دبي كما امتدت سيطرتهم على بعض الموانئ والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج وخاصة جزيرة « قشم » و « كنج » و « لنجة » كما تمكنوا من تجميع أسطول كبير حيث سقطت كثيرا من السفن الفارسية تحت أيديهم بالاضافة الى ما كانوا يستولون عليه من السفن الأوروبية بسبب عملياتهم البحرية المتنامية .

والفترة التي برز فيها القواسم كقوة بحرية ضاربة يمكن تحديدها بين عامي ١٧٤٧ و ١٨١٩ وفي خلال هذه الفترة أقلق القواسم بريطانيا ولم يتوانوا عن مهاجمة أية سفينة تحمل العلم البريطاني سواء كانت تابعة للبريطانيين أو لرعاياهم كما أخذ القواسم على عاتقهم تحدي النفوذ البريطاني الذي بدأ يتسرب الى المنطقة حيث امتاز القواسم بالصلاية والشجاعة وحب المغامرة حتى اضطر البريطانيون في بداية الأمر الى دفع ترصيات للقواسم مقابل المرور في مياههم ولكن عندما شعر البريطانيون أن في مقدورهم مهاجمة القواسم بعد تصفية صراعاتهم مع الدول الأجنبية وبعد تثبيت نفوذهم في الهند رفضوا دفع الأموال لهم ومن ثم بدأ صراع القواسم مع بريطانيا .

(٢) تحالف قبائل أبوظبي

امتدت سيطرة تحالف قبائل أبوظبي من جنوب قطر على طول الساحل الى دبي ولم يقتصر الأمر على الساحل فحسب بل امتد نفوذ بني ياس الى منطقتي الظاهرة والبريمي ، وبرزت قبائل هذا التحالف منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي . وعلى الرغم من ان مصدر قبائل أبوظبي هي القوة البرية وليست البحرية كما هو الحال بالنسبة للقواسم ، ومع ذلك فقد استطاعت قبائل أبوظبي أن يكونوا لأنفسهم قوة بحرية لا يستهان بها بالاضافة الى قوتهم البرية وحدث ذلك حينما تحولوا الى الساحل واتخذوا جزيرة أبوظبي مركزا لهم ويتكون هذا التحالف من أربعة قبائل رئيسية هي :

أولا : قبيلة بني ياس

بالرغم من أن قبيلة بني ياس ليست بالقبيلة التي يمكن تتبع نسبها الى جد واحد يجمعها الا أن مجموعاتنا ظلت مترابطة مع بعضها البعض مدة طويلة حتى يمكن اعتبارها كقبيلة واحدة ، وتتكون قبيلة بني ياس من عدة عشائر أهمها ما يلي :

* أولاد البوفلال ، وهي عشيرة تتألف من عدة فروع أبرزها آل نهيان التي تتزعم إمارة أبوظبي .

* ثانيا ، الرواشد ، وهم من أكبر أقسام قبيلة بني ياس ويمثلون عنصرا أساسيا من عناصر السكان بها ويعتبر فرع البوفلاسة الذي ينتمي اليه آل مكتوم حكام دبي أهم فروع الرواشد . اضافة الى الفرعين الرئيسيين هناك عشائر أخرى وهي : السووان - الهوامل - المناهيل - المحاربة - البومهير - القمزان - السبايس - المشاغبين - البوحمير - المزاريق - القبيسات - الرميثات .

ثانيا : المناصير

وهي من القبائل الرئيسية في أبوظبي وتعيش في واحة ليوا وتنقسم قبيلة المناصير الى ثلاثة فروع هامة هي البومنذر والبورحمة والبلشعر وأهم بطونها كالاتي :

□ البومنذر : آل مانع - آل المخارة - الحصيلات - النوافع - الحديلات -
المداهمة - الشواحيث - الكعابرة - المصاينة - المعادر - المراسيد - آل خويدم -
- آل هجاج - الملاغيت .

□ البورحمة : آل تعيب - آل سويد - آل سالمين - الطرافة - الشتاونة -
العوامي - آل وبران - المسافرة - الموالك - آل بلخيل - الريالات - المخازمة -
الشاهيمات - الخداقات .

□ البلشعر : آل الشدود - آل غوينم - آل زيتون - آل حليمات - آل رشيد -
آل توبيت - آل عذبة - المفالحة - آل عمير .

ثالثا : العوامر

وقبيلة العوامر من القبائل الرئيسية في تحالف قبائل أبوظبي ومن
المعروف انها من اكبر القبائل التي تعيش في صحراء الربع الخالي في الجزء
الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية ، ولذلك نجد فروع العوامر منتشرة بين
الدول الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية . وتنقسم قبيلة
العوامر في أبوظبي الى فخذين كبيرين هما فخذ « البدر » وفخذ « لز » :

* أولاً : فخذ « بحر » ، وينقسم هذا الفخذ الى عدة بطون : آل حيو - آل كليلة -
آل حلاطة - بيت العويني - الحبانين - المقالة ، وتنقسم هذه البطون الى
عشائر أخرى صغيرة وكثيرة .

* ثانياً : فخذ « لز » ، وينقسم هذا الفخذ الى عدة بطون وهي : آل خميس - آل
عمر - آل عصيد - آل مبارك - آل شريف وهم يرجعون الى آل كثير ولكنهم
يلتحقون بالعوامر - آل جعافرة ، وتنقسم هذه البطون أيضا الى عشائر أخرى
صغيرة وكثيرة .

رابعا : قبيلة الظواهر

وهذه القبيلة تسكن منطقة العين وأهم عشائرها . آل علي بن سعيد -
العنان - الهلال - الدرامكة - آل حمود - الكويتات .

(جـ) الصراع القاسم - البريطاني

ارتبط النفوذ البريطاني في الامارات العربية المتحدة بصراع بريطانيا مع القواسم الذين وصلوا الى قمة تفوقهم البحري في السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر . على انه منذ نهاية القرن الثامن عشر بدأت بواعث القلق تثار لدى حكومة بومباي ، وهي الحكومة المختصة بشؤون الخليج العربي من مجموعة الحكومات التي انقسمت اليها شركة الهند الشرقية البريطانية . وذلك حين بدأ القواسم يعترضون السفن البريطانية العابرة في مياه الخليج منذ عام ١٧٧٨ .

ومما تجدر الاشارة اليه أن بريطانيا استفادت من الخلافات القائمة بين مسقط والقواسم لكي ترسل حملتها العسكرية الاولى على الامارات العربية في عام ١٨٠٥ وكان ذلك بسبب ازدياد عمليات القواسم ضد السفن البريطانية .

وفي ٢٨ مايو ١٨٠٥ غادر الكابتن « سيتون » قائد الحملة البريطانية مسقط على ظهر السفينة « مورنجاتون » متجها الى الساحل الشرقي من الخليج العربي . وذلك بناء على طلب « بدر بن سيف » سلطان عُمان الهجوم ضد القواسم وحلفائهم في بندر عباس حيث نجح بدر بن سيف في استرداد كل من بندر عباس وهرمز ، ولا شك ان الاستيلاء على هذين الموقعين أحدث ضرا كبيرا بالقواسم لأن جميع الموانئ التابعة لهم كانت تستخدم هذين الميناءين لتزويدها بمؤنذها المعيشية وخاصة من القمح والتمور ، وأسرع الكابتن « سيتون » الى تصفية حسابه مع القواسم حيث توجه بمعاونة السفن المسقطية الى جزيرة قشم بعد أن وصلت اليه أخبار تجمع أسطول القواسم في تلك الجزر .

وفي خلال ذلك الوقت استطاع بدر بن سيف مستعينا بالنجدة البريطانية محاصرة أسطول القواسم في ميناء قشم ، وعلى الرغم من ان القواسم قد وقعوا في محنة بالفعل الا أن « سيتون » وافق على أن يمنحهم هدنة لمدة ستين يوما ومن ناحية أخرى كان « سيتون » يقدر انه لن يستطيع ضرب القواسم والتخلص من نفوذهم ، ولا شك ان هذه الهدنة هي التي أدت الى أولى المعاهدات التي عقدها القواسم مع بريطانيا في عام ١٨٠٦ . والتي جاءت في

شكل « قولنامه » تم تهدئة الموقف نسبيا بين بريطانيا والقواسم وقد احتوت المعاهدة على ستة بنود عالجت استتباب السلام في الخليج العربي وتعهد القواسم بحماية السفن والممتلكات البريطانية التي تصل الى موانئهم .

ولعل مما يسترعي الانتباه عند دراستنا لشروط اتفاقية ١٨٠٦ القوة الكبيرة التي بلغها القواسم الى درجة يمكن أن نعتبر اتفاقية ١٨٠٦ من المعاهدات المتكافئة أي انها لم تكن على غرار المعاهدات التالية التي ستعقدها حكومة بريطانيا مع القواسم والتي سوف يتضح لنا فيها عدم التكافؤ ولتوضيح ذلك ينبغي أن نلاحظ أن اتفاقية ١٨٠٦ احتوت على بنود ملزمة للطرفين ولعل أكثر ما يسترعي الانتباه انها عقدت بين الكابتن « سيتون » ممثلا عن حكومة الهند وشيخ مشايخ القواسم أي ان حكومة الهند لم تتعامل مع القوى القبلية بصورة انفرادية كما سيحدث ذلك في المعاهدات والاتفاقيات التالية وانما اقرت حكومة الهند في هذه المعاهدة بالزعامة القاسمية الموحدة ، ويعتبر توقيع هذه المعاهدة نهاية للمرحلة الاولى من مراحل صراع بريطانيا مع القواسم .

ولكن التعاضل في قوة القواسم شجع سلطان بن صقربان يطالب حكومة بومباي بدفع مبالغ سنوية له مقابل تعهده بضمان سلامة تجارتها في الخليج وكذلك مقابل أجور الخدمات والتسهيلات التي يقدمها للسفن التابعة لها خلال مرورها بسواحلها وعلى الرغم من ان هذه المطالب تعد مطالب مشروعة وفقا للمفهوم العصري الحديث الا أن بريطانيا اعتبرت تلك المطالب بمثابة خدش للكرامة البريطانية .

وهذا ما دفعها فيما بعد اضافة الى سلسلة العمليات البحرية القاسمية ضد السفن البريطانية الى ارسال حملة بحرية بقيادة الكابتن « واينرايت » والكولونيل « سميث » من ضباط البحرية في الهند وخرجت هذه الحملة من ميناء بومباي في ١٤ سبتمبر ١٨٠٩ ويفهم من القوة البحرية الضخمة التي كانت تتشكل منها تلك الحملة مدى القوى البحرية التي كان عليها القواسم اذ كانت الحملة البريطانية تتألف من الفرقاطة « لاشيفون » ذات الستة والثلاثين مدفعا و « المورنجتون » ذات الثمانية والعشرين مدفعا ومن عدة

سفن عسكرية أخرى هذا بالإضافة الى سفينة للقذائف ، كما اشترك في هذه الحملة فرق من مدفعية بومباي وفرق من المشاة بالإضافة الى أربعة وخمسين ضابطا وبضع مئات من الجنود .

ورغم الانتصارات العسكرية التي حققتها حملة ١٨٠٩ وما ترتب عليها من تخريب معقل القواسم برأس الخيمة الا انها لم تحقق أهدافها العسكرية من حيث القضاء على القواسم قضاء مبرما اذ أن معظم الأسطول القاسمي نجا من عمليات التدمير حين اختفت معظم سفن القواسم قبل مجيء الحملة في الخلجان الضيقة العميقة في الجانب الغربي من شبه جزيرة « مسندم » وكانت تلك الخلجان غير معروفة لدى الانجليز في ذلك الوقت ، كما ان كثيرا من سفن القواسم كانت في رحلات وأسفار تجارية بعيدة ، ورغم ما أوقعته الحملة بالقواسم من أشد أنواع الهزيمة والخسائر الا أنها مع ذلك لم تستطع الحصول على اعتراف بالهزيمة أو على الأقل وعد من القواسم بالكف عن عملياتهم البحرية ضد الانجليز .

وتسجل لنا الأعوام من ١٨١١ الى ١٨١٣ تجدد نشاط القواسم البحري حيث نجحوا في تحطيم عدد كبير من السفن البريطانية والفارسية في مينائي بندر عباس والبصرة ، وبلغ من خطورة عمليات القواسم البحرية أن فكرت حكومة بومباي تفكيرا جديا في ضرورة التفاوض معهم بيد أن هذه المحاولة لم تنجح اذ رفض القواسم أن يردوا الغنائم التي كانوا قد استولوا عليها وفيما يبدو أن المفاوضات بين بريطانيا والقواسم في عام ١٨١٣ قطعت شوطا كبيرا الى درجة وضع مشروع « قولنامه » واتفاقية بين حكومة الهند البريطانية والقواسم في عام ١٨١٤ ويتضح من هذا المشروع انه أعاد تأكيد معاهدة ١٨٠٦ .

غير انه لم يقدر لتلك المعاهدة التنفيذ في الوقت الذي تمادى فيه القواسم في عملياتهم البحرية ، ويسجل تاريخ البحرية البريطانية في الهند في عام ١٨١٨ أضخم هجوم قام به القواسم على السفن البريطانية التي اعترضوها على مسافة ستين ميلا من بومباي وكان هذا الهجوم العنيف هو الذي نبه السلطات البريطانية في الهند الى ضرورة وضع حد للقوة البحرية للقواسم

ونادى بعض المسؤولين في حكومة الهند بضرورة اللجوء الى القوة العسكرية ورفض أسلوب التفاوض اذ أن ذلك الأسلوب الذي لجأت اليه حكومة بومباي يعد اضعافا لسلطة بريطانيا وخذشا للكرامة البريطانية .

وفي ١٤ سبتمبر ١٨١٩ خرجت الحملة سرا من بومباي خشية أن يصل خبر تحركها الى القواسم ، وكانت الحملة البريطانية تتكون من ثلاث سفن كبيرة الحجم من سفن البحرية البريطانية وست سفن من بحرية شركة الهند وقوة برية قوامها ثلاثة آلاف مقاتل ، كما كانت تضم بعض رجال المدفعية ومما يسترعي الانتباه مغالاة حكومة بومباي في تشكيل قوة برية من البريطانيين والهنود وغيرهم ممن كانت تستخدمهم من العناصر الأخرى . والى جانب القوة البحرية والبرية للحملة اعتمدت أيضا على دعم السيد سعيد العسكري لها حيث تشير وثائق حكومة بومباي الى أن السيد سعيد اشترك في هذه الحملة بأربعة آلاف مقاتل بالاضافة الى ثلاث سفن حربية كبيرة الحجم . فكان يهدف بذلك أن تساعد بريطانيا على تحقيق طموحه في الخليج وما ان وصلت الحملة الى مسقط حتى انضم اليها « بروس » المقيم البريطاني في الخليج كمستشار سياسي لقائدها « جرانت كير » . وفي ٣ ديسمبر هبط جنود الحملة على رأس الخيمة ، وبادر القواسم من جانبهم بتعزيز وسائل دفاعهم حيث أقاموا سورا حول مدينتهم وأخذوا يصدون الهجوم بمدافعهم ولكنهم خسروا في هذه المعركة ما يقرب من ألف مقاتل وجريح وكان ذلك خلال القتال الذي استمر ستة أيام فيما بين ٣ و ٩ ديسمبر ١٨١٩ .

وتؤكد لنا كثير من المصادر أن القواسم استماتوا في الدفاع عن مدينتهم ، وأرسل القواسم نساءهم وأطفالهم الى مزارع النخيل ، ولكن على اثر انتصار الحملة البريطانية تقدمت القوات المرافقة لها حيث دمرت المدينة وتحصيناتها وتم انزال العلم القاسمي الأحمر ورفع محله العلم البريطاني واضطر شيخ القواسم ان يعلن في اليوم التالي رغبته في التسليم بشرط ضمان سلامة اتباعه . كما تبع ذلك استسلام الكثير من شيوخ القبائل العربية وكان ذلك على اثر تجول الحملة العسكرية في موانئ بلادهم . وعلى الرغم من أن البريطانيين بادروا بتشبيد قاعدة بحرية لهم في رأس الخيمة الا أن هذه القاعدة لم تستمر لفترة طويلة حيث ظهرت عدة مشكلات تتعلق بامدادات

المياه وبالأضرار المستوطنة مما اضطر البريطانيون الى الجلاء عنها في ٢٨ مايو ١٨٢٠ حيث سلموها للقواسم .

ثم وقعت معاهدة « السلام العامة » التي فرضت من جانب واحد وهو الجانب المنتصر في الحرب ولم يكن الطرف الآخر التي تحطمت أسس قواته بتدمير ومصادرة سفنه سوى الازعان لأن معاهدة ١٨٢٠ استهدفت القضاء على القوة البحرية للقواسم وأصبحت المنطقة الدعامة الرئيسية للنفوذ البريطاني وجعلت أعداء بريطانيا السابقين أطوع حلفائها كما ساعدت في الوقت نفسه على تأمين الملاحة والتجارة للسفن البريطانية ومن ثم اعتبرت هذه المعاهدة بداية للسيطرة البريطانية النافذة على عرب الخليج .

وأطلقت بريطانيا على الرؤساء الذين اشتركوا في توقيع معاهدة ١٨٢٠ اسم الرؤساء البحريين وهي تسمية تمسكت بها بريطانيا في معظم سنوات سيطرتها على المنطقة وكانت تهدف من ورائها الى عزل الساحل عن الداخل في الوقت الذي كانت تعني فيه بتدعيم سيطرتها البحرية .

الفصل الثاني : تاريخ الامارات ١٨٢٠ - ١٩٧١

- معاهدات الهدنة البحرية
- تدعيم النفوذ البريطاني ووسائله
- الاتفاقيات المانعة ١٨٩٢
- الامارات في عهد زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩
- التطور السياسي والاقتصادي في فترة ما بين الحربين
- الحرب العالمية الثانية واعقابها

الفصل الثاني : تاريخ الامارات ١٨٢٠ - ١٩٧١

وعلى الرغم مما حققته معاهدة ١٨٢٠ من نجاح للسياسة البريطانية الا أن تلك المعاهدة لم تستطع أن توقف تماما النشاط البحري للقبائل العربية دفعة واحدة وانما استمرت العمليات البحرية قائمة بصورة أو بأخرى وان كانت عموما على نطاق أضيق عما كانت عليه من قبل ، ولكن المهم أن الحكومة البريطانية اعتمدت على معاهدة ١٨٢٠ في تثبيت نفوذها هذا بالاضافة الى نجاحها في عقد سلسلة من المهادنات البحرية بين شيوخ الساحل .

معاهدة الهدنة البحرية

خلال السنوات التالية نجحت بريطانيا في تشديد قبضتها على المنطقة بمقتضى توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي عرفت باسم اتفاقيات الهدنة البحرية والتي بدأت منذ عام ١٨٣٥ حيث عملت بريطانيا على استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية بحيث لم يعد هناك من موارد سوى الغوص على اللؤلؤ ولما كانت القوى العربية في المنطقة حريصة على الافادة من مواسم الغوص فقد وجدت بريطانيا فرصتها في أن يتعهد الشيوخ بمنع المنازعات البحرية ، ومن الملاحظ أن اتفاقيات الهدنة البحرية كانت تجدد لفترات زمنية قصيرة ثم لم تلبث في عام ١٨٤٣ أن جددت لعشر سنوات متتالية وبانتهاء السنوات العشر تحولت تلك الاتفاقيات الى هدنة بحرية دائمة في عام ١٨٥٣ ومنذ ذلك التاريخ أخذت بريطانيا تطلق على الساحل اسم الساحل المهادن أو المتصالح أو ساحل الهدنة البحرية ، وظلت تلك التسمية شائعة حتى انسحاب بريطانيا من المنطقة في عام ١٩٧١ .

تدعيم النفوذ البريطاني ووسائله

نعدد الوسائل التي اتبعتها السياسة الاستعمارية لتحقيق نفوذها على الامارات حيث تبرز سياسة المعاهدات وما أدت اليه من تقسيم المنطقة وتجزئتها اضافة الى اذكاء الصراعات الداخلية وتحطيم التحالفات والتنظيمات القبلية .

وعمدت بريطانيا الى مراقبة الأوضاع الداخلية حيث بادرت بتعيين وكيل وطني في الشارقة منذ عام ١٨٢٣ لكي يمدها بالمعلومات والتقارير اللازمة وعلى الرغم من انه كان يطلق عليه - وكيل وطني - فانه لم يكن وطنيا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة اذ كان يتم اختيار أولئك الوكلاء في أغلب الأحيان من بين الموظفين الهنود العاملين في المقيمة البريطانية في بوشهر .

ولما كانت القوى البحرية العربية هي القوى المستهدفة ، فقد حرصت السياسة الاستعمارية على النيل منها واضعافها ومن ثم اتجهت الى مراقبة حركة الملاحة والى رسم خط بحري مانع يحظر تحويل السفن والقوارب العربية خارجه وترتب على ذلك حصر الملاحة العربية على مسافة أميال قليلة من الساحل وكان لذلك أثره في فصل القواسم في رأس الخيمة والشارقة عن فروعهم في ميناء لنجة على الساحل الشرقي من الخليج وفضلا عن ذلك فقد خصصت البحرية البريطانية قوة بحرية متجولة تقوم بدوريات منتظمة الى الموانئ العربية وأجازت تلك القوة المتجولة لنفسها حق التفتيش البحري وهو اجراء توسعت فيه توسعا كبيرا وأدى بدوره الى القضاء على النشاط الملاحي العربي بما كان يترتب على التفتيش من مصادرة السفن بحجة الاشتباه في حملتها . وكانت القرصنة وتجارة السلاح والرقيق الذرائع الثلاث التي تذرعت بها بريطانيا لاحكام سيطرتها البحرية وبررت بها وجودها في المنطقة وقد استطاعت بريطانيا أن تعقد اتفاقيات مع العديد من الدول الأوروبية تمكنت بموجبها أن تنصدي لمكافحة تجارة الأسلحة كما نجحت في الحصول على تعهدات من شيوخ الامارات في عام ١٩٠٢ بتحريم تلك التجارة وبالتالي فقدت الامارات مصدرا هاما من مصادرها الدفاعية .

الاتفاقيات المانعة ١٨٩٢

نتيجة لظهور الدولة العثمانية كمنافسة لبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر ، فقد سارعت في الحصول على تعهدات من الشيوخ وقد عرفت تلك التعهدات بالمعاهدات الأبدية المانعة وأوضح انها سميت بذلك لانها كانت تمنع أي نفوذ عن المنطقة فيما عدا النفوذ البريطاني فضلا عن انها لم تكن محددة بوقت معين لانتهاء فعاليتها وقد أبرمت تلك المعاهدات في عام ١٨٩٢

وبمقتضاها أصبحت الحكومة البريطانية هي الموكلة بالشؤون الخارجية للامارات بما في ذلك علاقتها بالقوى العربية المجاورة لها .

ولقد كانت تلك المعاهدات نموذجا للمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع بقية امارات الخليج العربي ونتيجة للشروط الالزامية التي تضمنتها بدأت الامارات العربية تعيش في اطار من العزلة شبه التامة ، وظلت تلك المعاهدات غير المكافئة تحكم علاقة بريطانيا بالامارات حتى انسحاب الوجود البريطاني العسكري من الخليج العربي في ديسمبر ١٩٧١ .

الامارات في عهد زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩

وعلى الرغم من الذروة التي وصل اليها النفوذ البريطاني فانه من الصفحات المشرقة التي يمكن تسجيلها لأبناء الامارات من محاولات مستمرة للانتقاص من ذلك النفوذ ، والقضاء على سياسة التجزئة وإعادة الوحدة والتماسك الى المجتمع قد ظهر واضحا في عهد زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩ حيث شهدت الامارات خلال عهده الطويل الذي استمر أكثر من نصف قرن من الزمان تطورا ملحوظا في شتى مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . حيث انتعشت التجارة وشهدت الزراعة توسعا ملموسا وراجت مواسم الغوص على الرغم من ان السنوات الأخيرة من القرن الماضي قد تميزت بكساد اقتصادي نتيجة تضخم الروبية الهندية وارتفاع سعر الريال النمساوي - ماريا تريزا - ولكن زايد بن خليفة استطاع التغلب على تلك الأزمات الاقتصادية ولعل الإصلاحات الاجتماعية التي قام بها زايد كانت أكثر أهمية من إصلاحاته الاقتصادية حيث قام بعدة محاولات رائدة للتغلب على الفكر السياسي والاجتماعي الذي كان سائدا في مجتمع الامارات من فرقة بين « الهنادية » و « الغافرية » وإعادة الوحدة والتماسك الى المنطقة وقد حقق نجاحا في ذلك بفضل مجموعة من التحالفات والمعاهدات السياسية التي ارتبط بها شيوخ الامارات مع القوى المجاورة ، وكان حريصا على اجتذاب الشيوخ في مجالس أشبه ما تكون بالمؤتمرات السياسية وذلك كلما وقع أمر يؤثر على أوضاع المنطقة وحرص الشيوخ من جانبهم على الاستجابة للمشاركة في تلك الاجتماعات لتسوية الأمور فيما بينهم والاتفاق على رأي

موحد وقد يكون من المناسب أن نشير بصدد ذلك الى الاجتماع الذي دعا اليه في منطقة « الخوانيج » على مقربة من دبي في عام ١٩٠٦ وفيه وضح عدم حمس الشيوخ للاعلام البريطانية مما دفع المقيم البريطاني الى أن يطلب من وكلائه تذكير الشيوخ بالاتفاقيات المبرمة بينهم وبين الحكومة البريطانية واعادة توزيع نسخ من تلك الاتفاقيات عليهم .

وكان زايد بن خليفة بعيد النظر حين حاول أن يوثق علاقاته بالفرنسيين باعتبارهم القوة المنافسة للبريطانيين أي انه حاول استغلال التنافس الفرنسي - البريطاني للانتقاص من السيطرة البريطانية ، كما أبدى حماسا كبيرا لحركة الجامعة الاسلامية التي دعا اليها السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ - ١٩٠٨ وكانت فرنسا من ناحيتها تعمل على استغلال تلك الحركة لتقضي على مضاجع البريطانيين .

ولم تكن جهود زايد بن خليفة قاصرة على ما حدث من تطورات سياسية واقتصادية ولكنها أحدثت تطورا كبيرا في النواحي الفكرية والثقافية ويتضح لنا ذلك في تراث كثير من العلماء والأدباء الذين ظهروا في الامارات خلال سنوات حكمه .

وبانتهاء عهد زايد بن خليفة وبتجمع سحب الحرب العالمية الاولى واندلاعها بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٨ عاد النفوذ البريطاني ليصل الى ذروته ليس في الامارات العربية فحسب وانما في منطقة الخليج العربي عامة ، وقد وصل ذلك النفوذ الى الحد الذي اعتبر فيه المقيم البريطاني في الخليج بمنزلة الملك غير المتوج على الخليج ، وفضلا عن ذلك فقد شهدت سنوات ما بين الحربين العالميتين تصاعد المصالح البريطانية نتيجة الاحتمالات النفطية ولوقع المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لشبكة الخطوط الجوية الى الشرق الاقصى مما دفع ببريطانيا الى تشديد قبضتها ، خاصة بعد أن تدهورت العلاقة بينها وبين ايران على عهد رضا خان وانهيار مركزها على الساحل الشرقي مما جعلها تركز نفوذها على ساحل الامارات الذي ازداد ثقله في الاستراتيجية البريطانية والدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين .

التطور السياسي والاقتصادي في فترة ما بين الحربين

عانى شعب الامارات خلال تلك الفترة من أزمات اقتصادية حادة نتيجة توصل اليابان الى طريقة زراعة اللؤلؤ مما أثر تأثيرا كبيرا على مهنة الغوص وكذلك قل الطلب على اللؤلؤ الطبيعي بسبب منافسة اللؤلؤ الياباني الصناعي في الأسواق العالمية ، ومن ناحية أخرى فقد ترتب على الكساد الاقتصادي الذي اجتاح العالم في عام ١٩٢٩ توقف سفن الغوص بعد أن عجز التجار الهنود عن تمويل تلك السفن وأخذوا يطالبون بتسديد ديونهم من تجار اللؤلؤ وأصحاب السفن .

على انه منذ منتصف الثلاثينيات أخذت الأزمة الاقتصادية في الانفراج تدريجيا ويرجع ذلك الى توجه بريطانيا الى انشاء مطارات لخدمة خطوطها الجوية الى الشرق الأقصى مما جعلها تعرض مبالغ مالية مقابل ايجارها للأراضي التي سوف تنشأ عليها تلك المرافق يضاف الى ذلك توقع العثور على النفط في المنطقة ، مما كان له أثر في حصول بعض الشركات البريطانية النفطية على الامتيازات الخاصة بالتنقيب وعلى الرغم من ان هذين العاملين كان لهما أثر في تجاوز الامارات لازماتها الاقتصادية فانهما من ناحية أخرى أديا الى مزيد من التجزئة والانقسام في المجتمع ويمكن أن يتضح لنا ذلك فيما حدث لامارة الشارقة التي وقع الاختيار عليها لإنشاء مطار تستخدمه الطائرات أثناء رحلاتها الى الهند والشرق الأقصى ورغم العروض المالية التي قدمتها بريطانيا فان ذلك لم يمنع من قيام معارضة محلية استندت على ما يمكن أن يحدث لابناء المنطقة على يد الأجانب الغرباء الذين سوف يستخدمون المطارات أو الاستراحات الملحقه بها حين يكون الرجال غائبين في مواسم الغوص . ومع ذلك فازاء تأزم الظروف الاقتصادية من ناحية والضغوط البريطانية من ناحية أخرى والتي وصلت الى درجة التهديد بمنع سفن الغوص من التوجه الى مفاصات اللؤلؤ وافق حاكم الشارقة في عام ١٩٣٢ بمقتضى اتفاقية خاصة على أن تنشأ في الشارقة قاعدة للخط الشرقي الواصل بين « البصرة » و « كراتشي » تشتمل على مطار واستراحة .

ولم تكن اماره الشارقة وحدها هي التي ارتبطت بالاتفاقيات الجوية وانما استطاعت بريطانيا أن تعقد اتفاقية جوية مع حاكم أبوظبي في عام

١٩٣٤ تقضي بإنشاء مطار في جزيرة « صير بني ياس » وفي عام ١٩٣٨ وقعت اتفاقية طيران بين بريطانيا وحاكم دبي .

الى جانب الاتفاقيات الجوية فقد حرصت بريطانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٢٢ على الحصول على تعهدات من شيوخ الامارات بعدم منحهم امتيازات للتنقيب عن النفط الا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية .

الحرب العالمية الثانية واعقابها

وبنشوب الحرب العالمية الثانية فرضت الضرورات العسكرية على بريطانيا أن تزيد من سيطرتها على المنطقة حيث أنشأت بعض القواعد العسكرية وأصدرت المقيمة البريطانية في الخليج في ابريل ١٩٤٢ أنظمة خاصة بالدفاع تضمنت الكثير من الاجراءات العسكرية التي كان فيها مساس بحرية الامارات وأدت تلك السيطرة الى اثاره بواعث التدمير والاستياء الكامنة في نفوس أبناء المجتمع ولاحظ المراقبون العسكريون خطورة ازدياد تلك المشاعر الموجهة ضد البريطانيين .

ومن ناحية أخرى فقد أدت ظروف الحرب الى تأثيرات سيئة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الامارات نتيجة ارتفاع الأسعار وفقدان الأمل في استغلال ما تم اكتشافه من نفط المنطقة بسبب استمرار الحرب .

ولعل أهم الأحداث التي كان لها تأثير كبير على مجتمع الامارات في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو الاستقلال الذي حققته كل من الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ وما ارتبط به من إلغاء حكومة الهند البريطانية التي أدارت شؤون المنطقة منذ زمن بعيد وبالتالي انتقلت ادارة الخليج الى وزارة الخارجية البريطانية التي ظلت تمارس ادارتها واشرفها على شؤون المنطقة حتى تم انسحاب الوجود العسكري البريطاني من الخليج العربي في ديسمبر ١٩٧١ .

الفصل الثالث : الاستقلال وقيام دولة الامارات

أولا : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

ثانيا : المحاولات الوحدوية في الامارات

- مكتب تنمية الامارات المتصالحة
- جهود الجامعة العربية

ثالثا : الاتحاد الثنائي بين أبوظبي ودبي

رابعا : الاتحاد التسامي

- الخلافات القانونية والدستورية
- (١) غموض اتفاقية اتحاد الامارات
- (٢) المجلس الوطني الاستشاري
- (٣) اختيار أعضاء مجلس الوزراء ومسألة التفرغ للمناصب الوزارية
- (٤) اختيار العاصمة
- (٥) ميزانية الاتحاد
- (٦) القوات المسلحة
- (٧) المواصلات
- (٨) السيادة الاتحادية على الموانئ والجمارك

خامسا : قيام دولة الامارات العربية المتحدة

الفصل الثالث : الاستقلال وقيام دولة الامارات

اولا : الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

على الرغم من ان بريطانيا كانت تعتبر الخليج العربي بمثابة بحيرة مغلقة على نفوذها الا أن اكتشاف النفط أدى بالولايات المتحدة الأمريكية الى مزاحمة بريطانيا مزاحمة اقتصادية وقد وضح ذلك في اصرار الحكومة الأمريكية على الزام بريطانيا بسياسة الباب المفتوح وهو مبدأ روجت له السياسة الأمريكية في مناطق النفط في الشرق الأوسط فيما بين الحربين العالميتين وينص هذا المبدأ على عدم احتكار دولة بعينها لامتياز معين قد يشكل ضرراً لدولة أخرى واستطاعت الحكومة الأمريكية أن تضمن لبعض من الشركات الأمريكية المساهمة في استغلال النفط في كل من البحرين والكويت بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية .

وفي خلال الحرب العالمية الثانية تكتشفت أهمية الخليج الاستراتيجية وتمثل ذلك في الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في استخدام الخليج كم منطقة عبور هامة لنقل الامدادات الأمريكية الى الاتحاد السوفييتي عن طريق ايران وما تبع ذلك في السنوات الأخيرة من الحرب من انشاء قاعدة جوية أمريكية في منطقة الظهران حيث وقع اختيار العسكريين الأمريكيين عليها لقربها من آبار النفط ، واعتبرت قاعدة هامة بالنسبة للعمليات الحربية في الشرق الأقصى وعلى الرغم من ان الحرب العالمية الثانية قد انتهت قبل أن يستكمل بناء هذه القاعدة فقد احتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٢ .

وان الولايات المتحدة برغم تفوقها العسكري وظهورها على رأس المعسكر الغربي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية الا انها لم تشأ مع ذلك أن تضعف من روابطها التقليدية مع بريطانيا وبالتالي ظلت حريصة على أن تكل لبريطانيا الشؤون الدفاعية لمنطقة الخليج العربي مكتفية بالتنسيق السياسي والاستراتيجي معها مع استمرار اعترافها بالتفوق السياسي والعسكري الذي كانت تمارسه بريطانيا في المنطقة .

ولسنا في حاجة الى أن نؤكد هنا أن أهمية الخليج العربي قد ازدادت بصورة أوضح في خطط الدفاع البريطانية خاصة بعد أن قررت بريطانيا تصفية قاعدتها العسكرية في عدن ونقلها الى الخليج العربي وتركيزها على كل من البحرين ومصريرة والشارقة كقواعد رئيسية لها في الخليج بديلة لقواعدها العسكرية المتداعية في عدن والجنوب العربي . ويعني بذلك أن استراتيجية شرق السويس تركزت على الخليج العربي وبالتالي استخدام قواعد الخليج العسكرية كقوة رادعة موجهة ضد الحركات العربية القومية الى جانب التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية من التغاضي الواضح عن الاهداف الايرانية في المنطقة بما في ذلك اتاحة الفرصة لها لتركيز مصالحها . وقد وضع تركيز بريطانيا على قواعدها العسكرية في الخليج حين أعلنت في عام ١٩٦٦ أن قاعدتها الرئيسية ستتحول من عدن الى البحرين كذلك عقدت اتفاقا مع حاكم الشارقة يقضي بمنحه ستمائة ألف جنيه استرليني في مقابل موافقة على تقديم امتيازات جديدة للقواعد البريطانية المقامة في امارته وكان تركيز بريطانيا على الخليج نتيجة للحركات التحررية في الجنوب العربي مما دفع بحكومة العمال البريطانية الى اصدار عدة تصريحات تشير الى اعتزامها الانسحاب نهائيا من مستعمرة عدن والحميات في موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٧ وعلى اثر هذه التصريحات أعلن وزير الدفاع البريطاني بأن بلاده تزيد قواتها في الخليج حماية للامارات المنتجة للنفط وبررت بريطانيا سياستها في انه اذا انسحبت من الخليج فسيبرز خطر حقيقي نتيجة نشوب صراعات بين امارات الخليج وبين جاراتها الاكبر حجما مما يحيل المنطقة الى حالة من الفوضى ويفتح المجال لمزيد من الاضطرابات .

غير انه لم يكد يمضي وقت طويل على تصريح وزير الدفاع البريطاني حتى صدر كتاب أبيض جديد عن وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٦٧ متضمنا تخفيض القوات العسكرية البريطانية من شرق السويس ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية قد أضحت مقتنعة بأن الوجود العسكري التقليدي أصبح لا مبرر له ولا شك ان ذلك كان نتيجة للصدمات العنيفة التي وقعت بين بريطانيا وبين الحركات التحررية في عدن والجنوب العربي وبالتالي تأكدت ان السيطرة الاستعمارية المباشرة لا جدوى لها وانه من الأفضل أن تعالج

مصالحها على أساس تفاهم بينها وبين حكام المنطقة وهذا التفاهم يقوم على احلال معاهدات صداقة بدلا من السيطرة العسكرية المباشرة .

ويمكن أن نوضح أهم العوامل التي أدت ببريطانيا الى تخفيف التزاماتها العسكرية وما ترتب على ذلك اعلانها الانسحاب من الخليج العربي وهي :

○ اولا : تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني .

○ ثانيا : انه لا داعي لأن تستمر بريطانيا في القيام بدور الحارس للخليج أو بمعنى آخر المدافع عن مصالح نفطية أصبحت غير قاصرة عليها فقط حقيقة ان النفط وحمايته أمر يهم بريطانيا ولكنه الى جانب ذلك يهم دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وغيرها ولما كانت هذه الدول لا تحتفظ لنفسها بقوات عسكرية لحماية هذه المصالح فقد كان تساؤل الرأي العام في بريطانيا لماذا يقع العبء على بلاده في حماية مصالح أصبحت لا تنفرد بها وحدها كما ان شركات النفط كانت أقل اهتماما بالوجود البريطاني بعد أن أصبحت تبني صلاتها بالمنطقة على عقود امتيازاتها كما ان الوجود العسكري البريطاني لم يقف حائلا دون قيام اضطرابات في أوساط العمال ضد شركات النفط فضلا عن ان اتجاه هذه الشركات الى تعديل عقود امتيازاتها وتحسين أحوال العمال كان هو الضمان الحقيقي للاستقرار بدلا من الوجود العسكري الذي أثبت عدم فعاليته في الاحتفاظ بمصالح الغرب في المنطقة .

○ ثالثا : ان القوات البريطانية في الخليج أصبحت لا تشكل حامية للاستثمارات بقدر ما أصبحت تثير أعصاب السكان هذا فضلا عما قد يؤدي اليه الانسحاب من تدعيم مركز بريطانيا المعنوي في العالم العربي بظهورها كدولة تخلصت من مناهجها الاستعمارية العتيقة .

ومن ناحية أخرى أدركت السياسة البريطانية أن وجودها التقليدي في المنطقة أصبح غير مجديا فان تطور الأسلحة العسكرية وامكانية اقامة قواعد تنطلق منها الصواريخ بعيدة المدى فضلا عن حاملات الطائرات يمكن أن يدخل هذا كله ضمن الاستراتيجية الشاملة التي تخطط لها الولايات المتحدة

وانه ليس من الضروري الاصرار على التمسك بقواعد عسكرية تقليدية لن يكون لها من نتيجة سوى كثرة النفقات التي لا داعي لها هذا في الوقت الذي قطعت فيه امارات الخليج تقدما في شتى المجالات وأصبحت تتطلع الى تحقيق استقلالها .

والحقيقة انه لا يمكن تفهم دوافع سياسة الانسحاب البريطانية الا اذا اخذنا في اعتبارنا التغيرات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية كما ان اعتزام بريطانيا الانسحاب كان بمثابة وضع نهاية لعصر استعماري طويل لمنطقة الخليج دام ما يقرب من مائة وسبعين عاما وعلى وجه التحديد منذ عام ١٧٩٨ حينما ارتبطت المصالح السياسية والاستراتيجية البريطانية لأول مرة بالخليج العربي .

وتظهر سياسة الانسحاب بشكلها الرسمي في الاعلان الذي أصدرته حكومة العمال البريطانية برئاسة هارولد ويلسن في ١٦ يناير ١٩٦٨ الذي يقضي باعتماد الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ وهذا يعني عمليا انسحابها من الخليج العربي حيث استمرت بريطانيا تحتفظ حتى ذلك الوقت بوجود عسكري ومعاهدات مع الامارات العربية ترجع معظمها الى القرن التاسع عشر وتحتفظ لنفسها بموجب هذه المعاهدات بمسؤوليات الدفاع فضلا عن الاشراف على العلاقات الخارجية لتلك الامارات .

وحاولت حكومة العمال أن ترجع مبررات اعلانها هذا بسبب الصعوبات الاقتصادية التي بدأت تواجهها ولذلك فانها وضعت خطة شاملة تستهدف التراجع عن شرق السويس اذ انه لم يعد ممكنا خاصة بعد سياسة التقشف التي اعلنتها أن تتحمل أعباء ومسؤوليات الاحتفاظ بمناطق تبعد عنها بضع آلاف من الأميال .

ثانيا : المحاولات الوحيدة في الامارات

لا شك ان ظهور دولة الامارات العربية المتحدة الى حيز الوجود في ٢ ديسمبر ١٩٧١ يعد تصحيحا لأوضاع التفكك والتجزئة التي كانت تعاني

منها المنطقة ، تلك الأوضاع التي حرص الاستعمار البريطاني على إبقائها ضمانا لوجوده الى أطول فترة ممكنة وحينما قررت بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي كان من الضروري أن يسد الفراغ الذي أكدت الدوائر الاستعمارية على وجوده بأصحاب المنطقة أنفسهم .

وليس من شك في أن فكرة الاتحاد في حد ذاتها على جانب كبير من الأهمية إذ أنها تحقق أغراضا سياسية واقتصادية بعيدة المدى بفضل ما تتيحه للامارات الصغيرة من فرصة الاندماج في ظل دولة لها وزنها الاقتصادي .

ان التجربة الاتحادية الحالية ليست هي أول تجربة في تاريخ الامارات السياسي وانها تعود جذور هذه الدعوة للاتحاد لعام ١٩٠٥ حينما دعا زايد بن خليفة لاجتماع في دبي لمناقشة المنازعات الاقليمية ومحاولاته العديدة لاقامة دولة موحدة ومقاومة الاستعمار البريطاني في تقويض جهوده التحدوية .

وفي الثلاثينات من هذا القرن عاش قاضي رأس الخيمة فترة في البريمي يشجع على قيام شكل من الاتحاد بين حكام امارات الساحل ولكن دعوته لم تحظ بالنجاح فعاد الى رأس الخيمة ، وفي عام ١٩٣٥ جرت محاولات انشاء اتحاد بين الامارات والواقع ان هذا المشروع لم يتخذ شكلا جديا لأن الامارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا . وتجددت فكرة الاتحاد في الاربعينات بعد ظهور النفط في كل من قطر والكويت والبحرين .

والملاحظ أن الحاجة لقيام اتحاد في الماضي لم تكن ملحة الى درجة كبيرة بسبب السيطرة الاستعمارية ولم تأخذ فكرة الاتحاد الفيدرالي بالمعنى المعاصر وذلك لسياسة التنظيم القبلي من ناحية وغياب فكرة الحاكم بالمفهوم المعاصر أي حاكم على اقليم محدد .

ففي الماضي كانت القبائل تلتف حول شيخ القبيلة الأقوى حيث ان سلطة الشيخ الحاكم على اقليم محدد لم تدخل الى تقاليد المنطقة الا عندما منحت بريطانيا اسم الدولة بعض النفوذ السياسي . ففكرة الاقليم المحدد بحدود معينة لم تكن معروفة حيث ان فكرة السيطرة كانت مرتبطة ببعض المواقع الاستراتيجية مثل الوادي والمراعي والواحات وعيون المياه لذلك اذا أريد

الوصول الى هذه الأماكن كان من الضروري أن تكون هناك علاقات صداقة وتعاون بين الجماعات التي لها حقوق غير متنازع عليها أو يفرض الحاكم الولاء على القبائل الأخرى بقبول سلطته وسيطرته ، أما فكرة الدولة فقد أخذت طريقها الى المنطقة بعد اكتشاف النفط .

وان الحركة الاتحادية للامارات قد ارتبطت بالوضع الخاص الذي كان يربطها قبل الاستقلال فلم تكن المنطقة مقسمة الى وحدات وكيانات مستقلة ومنفردة كما هو الحال الآن ، وانما كانت منطقة واحدة . والمتتبع لتاريخ المنطقة يجد أن بريطانيا قد عارضت قيام اتحاد وطني في المنطقة خوفا من أن يهدد مصالحها ولكنها عادت لتتبني فكرة الاتحاد وهذا التحول في السياسة البريطانية لابد من الاشارة اليه قبل تتبع مسيرة الاتحاد في المنطقة .

وقد سلكت بريطانيا بناء على ذلك مسلكا سياسيا يقوم على هدفين :

* الهدف الأول : لقد خشيت بريطانيا من عودة الخصومات بين الحكام مما قد يؤدي الى فرض التدخل الخارجي من داخل المنطقة مثل ايران والسعودية لتحقيق مطامعها الاقليمية وابتلاع بعض الكيانات الصغيرة مما يتعارض مع سياسة بريطانيا التقليدية القائمة على المحافظة على الوضع القائم أي استمرار هذه الكيانات كوحدات مستقلة والتي سبق أن أشار اليها اللورد كيردن في خطابه في الشارقة عام ١٩٠٣ ومن ثم فإن وجود الاتحاد سيحمي هذه الامارات من الانصهار في بوتقة الاطماع الاقليمية .

* أما الهدف الثاني للسياسة البريطانية فهو خوفها من انهيار أنظمة الحكم القائمة واحتمال تغلغل عناصر شعبية أو يسارية بصفة خاصة الى المنطقة ومن هنا حرصت بريطانيا على اقامة دولة قوية تستطيع مجابهة هذه التيارات ولا يتأتى ذلك الا بالاتحاد .

ويمكن القول بأن الخطوات العملية للاتحاد بدأت منذ بداية الخمسينات ويمكن تقسيم الدعوة الى مراحل ثلاث :

□ المرحلة الأولى وتمتد حتى عام ١٩٦٨ تمثلت في تبني بريطانيا لفكرة التنسيق بين الامارات في مؤسسات مشتركة مثل قوة كشافة عمان ومجلس

الامارات المتصالحة . والمرحلة الثانية مرحلة الاتحاد الثنائي بين امارتي أبوظبي ودبي ثم الاتحاد التساعي فالسبعاعي وتمتد حتى عام ١٩٧١ . وأخيرا مرحلة الاتحاد السداسي فالسبعاعي وسوف نتناول فيما يلي :

تمثلت المرحلة الأولى في محاولة بريطانيا تجميع الامارات في شكل دولة اتحادية تجسدت في تكوين الحرس العماني عام ١٩٥١ ومجلس الامارات المتصالحة .

والحرس العماني هو عبارة عن شرطة من الجنسية العمانية واليمينية اضافة الى أبناء الامارات ، وكان الهدف من تأسيسها هو حماية أعمال التنقيب من النفط في صحراء أبوظبي وبلغ عدد أفرادها خمسمائة رجل وهذه القوة بلا شك تمثل مظهرا من مظاهر الاتحاد أو على أقل تقدير انها خطوة على طريق الاتحاد ثم تطرقت بريطانيا من تكوين الشرطة الموحدة الى دعوة الحكام السبعة سنة ١٩٥٣ لتنسيق ادرات البلاد وتحقيقا لهدف تكوين مجلس من الحكام يجتمع سنويا للتشاور بشأن المصالح المشتركة دون أن يتمتع بأية سلطات تنفيذية ملموسة .

وفي الواقع سبقت محاولة انشاء مجلس الامارات المتصالحة مشروعا تقدمت به بريطانيا في الثلاثينات من هذا القرن وقد تحدت أهداف ذلك الاتحاد في :

- ١ . توحيد مشروعات التعليم .
- ٢ . توحيد أنظمة البريد والتلغراف .
- ٣ . انشاء قوة عسكرية منظمة .
- ٤ . توحيد الأنظمة القانونية للامارات .
- ٥ . تكوين مجلس أعلى يمثل فيه كل شيخ امارته .
- ٦ . تكوين جمعية مهمتها اقتراح القوانين المالية .
- ٧ . تحديد مسؤولية كل اماره أمام الجمعية المقترحة .

ومما يلفت نظر الباحث أن الفترة التي فكرت فيها بريطانيا بإنشاء اتحاد من امارات الخليج العربي تزامنت مع تلك الفترة التي شهدت تناميا في حركات الاصلاح في كل من الكويت والبحرين ودبي - حركة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ في الكويت - وحركة الاصلاح في العام ذاته في دبي ونمو الحركات العمالية في البحرين - اذن فالمشروع لا يعدو أن يكون رد فعل للاحداث التي شهدتها المنطقة ولما ساد المنطقة من المشاعر القومية المتنامية ولم يتح لهذا المشروع التطبيق والتنفيذ لاندلاع الحرب العالمية الثانية الى أن عادت الفكرة في شكل انشاء مجلس الامارات المتصالحة الذي هدف الى تنسيق خط وتطوير الامارات ورفع مستوى الامارات الفقيرة ومناقشة المسائل المشتركة .

ويتكون المجلس من حكام الامارات السبع ويجتمع مرتين أو ثلاث مرات في السنة برئاسة المقيم السياسي في الخليج وتمتعت الامارات بالنفوذ والحقوق نفسها داخل المجلس وعقدت اجتماعات المجلس برئاسة المقيم البريطاني حتى عام ١٩٦٦ الى أن أنتخب صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة وتولى رئاسته ثم خالد بن محمد حاكم الشارقة . وقد عقد هذا المجلس ثلاثين جلسة بين سنة ١٩٥٢ - ١٩٦٨ .

وفي كثير من الأحيان تطرقت مناقشات المجلس الى المسائل السياسية العامة مثل اعادة ضم كلبا الى الشارقة وتحريم الرقيق . ومن الموضوعات التي تطرق اليها المجلس الى مناقشتها كذلك قضايا التطور الاقتصادي المواطن ، وثائق السفر ، مكافحة الجراد .

هذا ولم يكن للمجلس سلطة تنفيذية أو قوة بوليسية بل كان عبارة عن مكان التقاء للشيوخ يجتمعون فيه . فقراراته لم تكن ملزمة ، وانما تنفذ بواسطة كل حاكم داخل امارته ، هذا ولقد شجعت الفوائد الناجمة عنه على تحقيق المزيد من التعاون وخلقت مناخا ملائما من التفاهم ومن خلال ذلك المجلس استطاعت اماره أبوظبي أن تتوصل الى ترسيم الحدود البحرية بينها وبين دبي عام ١٩٦٨ ، وتم في عام ١٩٥٨ تكوين عدة لجان للصحة العامة والزراعة والتعليم ، وفي عام ١٩٦٤ تم تشكيل مجلس للتشاور من ممثل أو

اثنين عن كل اماره وكانت المهمة الموكولة في الاعداد للاجتماعات التي سيبحثها المجلس ولم تكن للمجلس أية موارد مالية حتى اقترح حاكم أبوظبي أن يوافق الحكام على أن تخصص كل اماره يكتشف فيها النفط نسبة ٤٪ من عوائدها لصالح المجلس .

ونخلص من هذا الى تأكيد الملاحظات التالية :

(١) ان محاولات بريطانيا لم تكن تهدف أساسا الى قيام اتحاد عربي قومي يرعى مصالح المنطقة بقدر ما كانت تهدف الى قيام اتحاد يحقق أهداف سياستها .

(٢) ان استمرار هذه المحاولة محكومة برغبة بريطانيا أو عدمها .

(٣) ان مجلس الامارات المتصالحة وان كان قد مهد الطريق أمام حكام المنطقة للتشاور والتنسيق وخلق جوا من الثقة المتبادلة الا انه في الواقع كان محاولة حكومية محكوم عليها بالفشل لعوامل أهمها افتقاره الى السلطة التنفيذية وافتقاره الى الموارد المالية .

(٤) لم يستطع المجلس أن يخطو بالوضع السياسي أكثر مما رسمته بريطانيا وظل بعيدا عن تحقيق أية خطوة وحدوية فعالة ، فظلت الانظمة والادارة والنقد محلية متباينة من اماره الى اماره أخرى .

(٥) ورغم هذه المآخذ كلها فان هذه الخطوة هي بداية ظهور اتحاد الامارات لأن اجتماعاته عملت على بناء سياسة ادارية مشتركة .

إذن لم تشهد الامارات قبل انسحاب بريطانيا أي محاولات ايجابية باستثناء الاتحاد الذي تم بين الشارقة والفجيرة عام ١٩٦٠ وان لم يخرج الى حيز التنفيذ والواقع العملي .

مكتب تنمية الامارات المتصالحة

لقد قفز التعاون بين الامارات خطوة ايجابية عندما انشئ صندوق تنمية الامارات الخليج ابتداء من سنة ١٩٦٤ وهدفه تنمية وتطوير المشاريع الانمائية في الامارات عن طريق مساهمات الامارات المختلفة .

وعندما انشئ مكتب تنمية الامارات المتصالحة بدأ أعضاء المجلس دراسة المشاريع الانمائية التي من أبرزها ربط العواصم الساحلية للامارات والمشاريع ذات الحاجة الملحة مثل الماء والكهرباء وبناء مساكن اقتصادية .

واعتمد الصندوق على مساهمات الامارات الغنية وبريطانيا ، ومنذ بداية انشاء مكتب التطوير حتى عام ١٩٧٠ وصلت مساهمات الامارات وبريطانيا ١٠ر٣٠٠ر٠٠٠ دينار بحريني وساهمت اماره أبوظبي وحدها بأكثر من ٧٠٪ وهذا يؤكد الدور القيادي الذي قامت به اماره أبوظبي .

جهود الجامعة العربية

ان الجهود التي أدتها الجامعة العربية لشؤون امارات الساحل العماني انطلاقا من الأهداف التي ترمي الى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . ويعود اهتمام الجامعة العربية بالامارات الى عام ١٩٦٤ حينما تقرر ارسال بعثة خاصة الى الامارات للاتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الروابط والعلاقات بينهم وبين الجامعة العربية والعمل على تقييد تدفق الهجرة الأجنبية ، ولقد أشارت تقارير الجامعة العربية الى أن بريطانيا لم تقم طوال وجودها مشروعات انمائية كما انها لم تنشئ الطرق البرية التي تربط بين هذه الامارات بغية ابقاء الحواجز قائمة بين الامارات . كما أوضح تقرير بعثة الجامعة العربية الى أن لشيوخ المنطقة رغبة في مساعدات الدول العربية بما تتطلبه احتياجات شيخاتهم من مشروعات انمائية هذا وقد أولت الجامعة العربية اهتماما بموضوعات ثلاثة هي :

- (١) الاخطار المترتبة على تسلل موجات الهجرة الأجنبية الى داخل المنطقة .
- (٢) العمل على تسوية المشكلات القائمة بين الامارات ولاسيما مشاكل الحدود .
- (٣) تنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة .

وفيما يتعلق بالموضوع الأول أشار تقرير الجامعة العربية ان هناك مئات المتسللين يتدفقون يوميا الى داخل المنطقة ومعظمهم من الشبان الإيرانيين المدرين عسكريا وقد استقرت معظم هذه الهجرات في دبي وأبوظبي حيث

فرص العمل متوافرة وما قد يؤدي اليه ذلك من طمس معالم الشخصية العربية لهذه المناطق .

ومما يستلفت النظر أن بريطانيا وهي المسؤولة عن شؤون الامارات منذ احتلالها للمنطقة كانت تتجاهل هذا السيل المتدفق من موجات الهجرة الأجنبية تمشياً مع أهدافها الرامية الى اضعاف الطابع العربي للمنطقة . ومما يؤكد على هذا الاتجاه وضعها للقيود أمام موجات الهجرة العربية .

وقد أوضحت بعثة الجامعة العربية خطورة الهجرات غير المشروعة لحكام الامارات حتى ان الكثير منهم أصدر أوامره بانهاء سريان الاقامة الممنوحة للأجانب واتفقوا على انشاء مكتب موحد لجوازات السفر وعدم تمكين الموظفين البريطانيين من التحكم في عمليات اصدار تأشيرات الدخول الى المنطقة . ولقد ثبت أن هذه الاجراءات لم تكن فعالة ولم تدخل حيز التنفيذ العملي حيث ان الامارات كانت تتحصل على موارد مالية من كل قادم الى المنطقة .

والموضوع الثاني الذي أولته الجامعة العربية اهتمامها الخاص مسألة تسوية مشكلات الحدود بين الامارات وما تثيره من منازعات قد تمتد الى مطالبة اماره بالسيطرة على رعايا يوجدون في اماره أخرى .

والموضوع الثالث الذي عنت به الجامعة العربية مسألة تنظيم المساعدات المالية العربية لامارات المنطقة وتوجيه الاهتمام بصفة خاصة الى الامارات المحدودة الدخل التي قد تضطر الى قبول ما يعرض عليها من مساعدات أجنبية وبالذات بعد تزايد النشاط الايراني وانشاء مدرسة ايرانية في دبي ومستوصف كبير بها .

ولذلك أكد تقرير بعثة الجامعة العربية على ضرورة دعم مجالات التعاون الثقافي والصحي والاجتماعي وبادرت الجامعة العربية بارسال بعثة فنية الى امارات الخليج لدراسة المشروعات الملحة ولعل أهم ما اتفق عليه انشاء صندوق لتنمية امارات الخليج العربي وجعلت رأسماله خمسة ملايين جنيه تساهم في تمويله الدول العربية وخاصة دول الخليج والسعودية والكويت والعراق .

هذا ولقد وقفت بريطانيا أمام محاولات الجامعة العربية ربط هذه الامارات بالدول العربية واعتضت على نشاط الجامعة اعتراضا شديدا باعتباره مناقضا لمعاهدات الحماية التي عقدتها مع شيوخ المنطقة وبالرغم من ذلك لم تأبه الجامعة العربية للاعتراضات البريطانية وأوفدت بعثة للحصول على موافقة الحكام واتخاذ خطوات تنفيذية للبدء في تنفيذ المشروعات .

وأيا ما كان الأمر فإن اتجاه بريطانيا الى انشاء مكتب تطوير الامارات نبع أساسا من اهتمامات الجامعة العربية وفكرتها في انشاء صندوق لتنمية الامارات .

ثالثا : الاتحاد الثنائي بين ابوظبي ودبي

لقد بدأت فكرة الاتحاد تتبلور بشكل فعلي في أعقاب اعلان بريطانيا قرار انسحابها في موعد اقصاه نهاية عام ١٩٧١ .

وكان واضحا منذ البداية أن الامارات لم يكن بسبب صغر حجمها وضآلة امكانياتها ومواردها بمقدورها الوقوف منفردة ومنعزلة في عالم الكيانات الكبيرة ولذلك سارعت دول المنطقة - ادراكا منها لهذه العوامل - من أجل البحث والتشاور في مستقبل المنطقة وكان أمام الامارات خياران لا ثالث لهما إما التعاون أو العزلة .

وهكذا فإن انسحاب بريطانيا معناه أن تطفو على السطح هذه المشاكل كلها وهو أمر يخلق حالة من عدم الاستقرار تغري بالتدخل الخارجي ولواجهة هذه المشاكل كان لابد من التشاور والتنسيق والتعاون الجماعي وليس التصرف الفردي بين حكام الامارات .

وبدا أول مظاهر للتقارب اعلان دبي وأبوظبي في ١٩ فبراير ١٩٦٨ عن قيام اتحاد بين الامارتين وتوجيه الدعوة لباقي حكام الامارات التسع للانضمام اليه .

وكانت بداية قيام هذا الاتحاد تخطي الامارتين مشاكل الحدود فيما بينهما في اجتماع ١٨ فبراير ١٩٦٨ بين حاكمي الامارتين اللذين تخطيا مشكلة النزاع على الحدود الى اعلان الاتحاد بينهما في ١٠ فبراير ١٩٦٨ .

بنود الاتفاقية

(١) نصت اتفاقية دبي على تكوين اتحاد يضم البلدين ، له علم واحد وتناطبه المسؤوليات التالية :

- أ . التنسيق بين السياسات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي .
- ب . خدمات الصحة والتعليم .
- ج . مسؤولية الجنسية والهجرة .

(٢) يناط بالاتحاد اختصاصات السلطة التشريعية الموكولة للاتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتم الاتفاق عليها . أما الشؤون التي لا تدخل في اختصاص الاتحاد فهي من اختصاص حكومة كل امانة على حدة .

(٣) دعوة الامارات الأخرى للانضمام للاتحاد .

ان ما يلاحظ على اتفاق دبي وأبوظبي انه لم توجد أية أعمال تحضيرية مهدت لقيامه بل هو مجرد اتفاق ثنائي بين حاكمي الامارتين نجم عنه هذا الاتحاد ولذا قيل أن اعلان دبي مجرد اعلان للنوايا وليس قاعدة لاقامة الاتحاد . هذا ولم تبين الاتفاقية نوعية الحكم أو النظام الذي سيسود بين الامارتين وهل ستحتفظان باسميهما أم تكتسبان شخصية يذوب فيها الكيان الخاص لكل منهما بحيث تشكل أراضي الامارتين اقليم الدولة الجديدة .

والملاحظ على اتفاقية دبي أيضا انها التزمت أسلوب الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية وهو اتجاه تعدى من سلطة الحكومات المحلية على حساب السلطة الاتحادية ونلمس كذلك بوضوح أن الاتفاقية تنص على السيادة والاستقلال في اشتراطها لقاعدة الاجماع لسريان القرارات ، ولذا فان الاتحاد الثنائي لا يعدو أن يكون شكلا من أشكال الاتحاد الكونفدرالي .

وأخيرا فلم يقدر لاتفاقية الاتحاد الثنائي أن تدخل حيز التنفيذ الفعلي فبعد أقل من أسبوع من ابرامها وقعت اتفاقية الاتحاد التساعي .

وأيا ما كانت الملاحظات على هذه الخطوة الوجدانية فإنها تؤكد بلا شك الرغبة في التعاون وتوحيد الجهود وينبغي منذ البداية الانقلا من شأن هذه الخطوة وغيرها لأكثر من سبب

□ السبب الأول والأهم هو السيطرة الاستعمارية الطويلة التي أهملت خلالها المنطقة فلم يكن هناك تعليم ومن ثم سادت الأمية ولم تحل مشاكل المنطقة بل عملت على عميق جذورها .

□ السبب الثاني . هو قرار بريطانيا المفاجيء بالانسحاب ودون التمهيد له هذان العاملان يجب أخذهما في الاعتبار عند تقويم هذه المحاولة وغيرها .

رابعا : الاتحاد التساعي

كان لابد أن تلقى الدعوة التي وجهها اعلان دبي لبقية حكام الامارات قبولا وتجاوبا لأن الحاجة للتقارب احتلت الأولوية في الاهتمام ولأن ظروف المنطقة من ناحية وتطور السياسات الاقليمية والعالمية من ناحية ثانية اقتضت هذا التقارب والتشاور في مستقبل هذه المنطقة ولأن هذه البلاد في أشد الحاجة للوحدة ومصير المنطقة يتطلب وجود كيان موحد .

وتم اجتماع حكام الامارات التسع في دبي بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٨ وقدمت فيه قطر مشروعا للاتحاد أطلقت عليه اسم اماره « الساحل الغربي المتحد » ويدعو الى ضرورة دمج الامارات الخمس الصغيرة (الشارقة - رأس الخيمة - أم القيوين - عجمان - الفجيرة) في اماره واحدة ثم بحث امكانية ضمها الى اتحاد يتكون من أبوظبي ودبي والبحرين وقطر ، واعترضت الامارات الخمس على المشروع لعدم مساواتها بالامارات الكبرى .

وهدف المشروع القطري أن يكون هناك نوع من التوازن بين هذه المجموعة الموحدة وبين أعضاء الاتحاد الآخرين ومن ثم لا تنشأ مشاكل حادة بسبب مسألة الاجماع أو كيفية تمثيل الأعضاء في المجلس الاستشاري

واسفر الاجتماع في النهاية عن صدور بيان مشترك أعلن فيه قيام اتحاد الامارات التسع تحت اسم اتحاد الامارات العربية .

مشاكل وفشل الاتحاد التساعي

بعد عدة اجتماعات للمجلس الأعلى للحكام ومجلس الاتحاد وما دار من مناقشات وما كشف عنه مواقف الأطراف المعنية فانها لم تسفر عن نتائج ايجابية وانما على العكس ظهرت عدة مشاكل أدت فيما بعد الى فشل الاتحاد .

وان الخلافات قديمة وتاريخ تراكم الخلافات الشخصية والمنازعات القبلية والنفوذ الأجنبي كل هذه التراكمات طفت على سطح المنطقة بمجرد أن أتاحت الفرصة لها ولذلك فقد كان قرار انسحاب بريطانيا بمثابة اعلان عن ظهور هذه الخلافات .

وفي الواقع فان العقوبات التي واجهت تطور الاتحاد التساعي لا يمكن فهمها بمعزل عن الواقع السياسي والاجتماعي الذي يحيط بها فالخلافات وان بدت قانونية ودستورية الا انها في الواقع خلافات سياسية وتؤثر في المصالح المحلية للامارات تأثيرا بالغا .

ولقد أظهرت مناقشات المجلس الأعلى للاتحاد وجود تيارين متناقضين أحدهما وحدوي والآخر حريص على استقلال الامارات .

ومن هنا يمكن القول بأن أسباب فشل الاتحاد ترجع الى مجموعتين من العوامل :

(١) المجموعة الأولى : تتعلق باتفاقية الاتحاد وتركيبه الدستوري أي انها خلافات قانونية دستورية .

(٢) المجموعة الثانية : من الخلافات ترتبط بالخلافات الشخصية مثل الخلافات القبلية والنزعة الذاتية أو الاستقلالية ومشاكل الحدود ومواقف الدول المجاورة الأخرى .

الخلافا ت القانونية والدستورية

١ . غموض اتفاقية اتحاد الامارات

فاتفاقية الاتحاد التي تمت صياغتها في ثلاثة أيام غلب عليها طابع الغموض والعمومية ولذلك فانه في خلال أكثر من أربع سنوات لم يتمكن الحكام من تنفيذ ما توصلوا اليه في ثلاثة أيام فلاشك أن ترك كثير من المسائل الهامة ليبت فيها المجلس الأعلى وحيث ان المجلس الأعلى يسوده حق الفيتو الجماعي فلقد نظرت كل امارة الى الاتفاقية من منظور مصلحتها الخاصة ومن منظور ما تفهمه أو تفسره الأمر الذي أصاب المجلس بالشلل وأعاق تقدمه .

بينما تنص اتفاقية دبي على قيام اتحاد بين الامارات الموقعة عليها تراها في الوقت ذاته تؤكد على سيادة واستقلال كل امارة ، ومعنى ذلك ان على المجلس الأعلى للحكام التصديق على وثيقة تراعي بين هذين المبدأين المتعارضين والعبارات التي شملتها اتفاقية دبي دلت على عدم استعداد الحكام للتنازل عن الامتيازات الموروثة فبدراسة الاتفاقية التي تتكون من سبع وعشرين مادة نجد انها أبعدت الاتحاد عن التدخل في شؤون الامارات الداخلية .

وهل الهدف هو انشاء اتحاد تذوب فيه شخصية الامارات الأعضاء باكتسابها شخصية الدولة الاتحادية الجديدة أم أن تحتفظ كل منها بسيادتها وكيانها الذاتي المستقل .

ففي الوقت الذي أصرت فيه أبوظبي والبحرين على وجوب منح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة أصرت بقية الامارات على ضرورة الاحتفاظ بسلطات أكبر في مجال الشؤون الداخلية التي تؤكد على الامارات كوحدات ذات سيادة .

وهكذا فان الاتفاقية استهدفت ايجاد نوع من الاتحادات التعاصرية للامارات الأعضاء التي تؤكد على استقلالها وتركز السلطات التشريعية

والتنفيذية بيد المجلس الأعلى وجعلت من المجلس الاتحادي مجرد أداة تنفيذية ، وقصارى القول فان الاتفاقية جاءت مقتضبة ومختصرة ولم تحوي أكثر من سبع وعشرين مادة وكذلك خلت من أية اشارة وأي صورة من صور المشاركة الشعبية .

تكوين وعمل المجلس الأعلى للحكام

يمثل « المجلس الأعلى » أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من حكام الامارات التسع المتباينة في ظروفها الحضارية والثقافية والاقتصادية مما انعكس على مواقفهم داخل الاتحاد والأخذ بقاعدة الاجماع لصدور القرارات لأن الاجماع في نظر الامارات الصغيرة يحقق مبدأ المساواة في السيادة ويحول دون صدور أي قرار لحماية مصالح الامارات الكبيرة هذه القاعدة لم ترض أنصار الاتحاد لأن من شأنها أن تضعف السلطة الاتحادية وتعوق من صدور القرارات والمخرج من هذا الاشكال اقترحت البحرين الاكتفاء بأغلبية ثلثي الأعضاء في المسائل الجوهرية والأغلبية العادية لبقية القرارات الا أن الاقتراح رفضته الامارات الأخرى .

واقترح المندوب البريطاني « وليم لويس » أن تبقى قاعدة الاجماع سارية على أي قرار في المرة الأولى فاذا لم يتم الموافقة يعاد التصديق عليه في هذه يؤخذ الرأي بالأغلبية على أن تكون أصوات الامارات الأربع البحرين - قطر - دبي من ضمن هذه الأغلبية هذا وقد رفضت الامارات الخمس الأخرى هذا الاقتراح .

وحاولت بعثة الوساطة السعودية - الكويتية التي قامت بجولات في الفترة من ١٦ - ٢٢ يناير ١٩٧١ الوصول الى حلول ينفق عليها فاقترح الوفد تعديل المادة ١٤٩ من الدستور الخاصة بالتصويت الاجماعي على القرارات على أن تصدر قرارات المجلس أثناء اجتماعاته وان لم يصدر بها قرار لأمر ما يعاد النظر فيه خلال شهر فاذا أقرها المجلس عقد ذلك بسبعة أصوات ضد صوتين أقرت النتائج . أما قرارات المجلس بشأن المسائل المطروحة فتصدر بأغلبية الثلثين وتحدد اللائحة الداخلية هذه المسائل ، ولكن وفد قطر أصر على وجوب صدور القرارات بسبعة أصوات على أن يكون من بينها أصوات أبوظبي ودبي وقطر والبحرين .

٢ . المجلس الوطني الاستشاري

تتمثل المشكلة الثانية في كيفية تمثيل الامارات في المجلس الوطني الاستشاري وطريقة اختيار الأعضاء وعدد ممثلي كل اماره .

فالصعوبة الأساسية التي واجهت حكام الامارات هي مسألة اختيار الأعضاء هل يتم بطريق الانتخاب المباشر أم بطريق التعيين ؟

(١) ان هذه الامارات ونظرا لعدم تمرسها على النظم النيابية وصعوبة تطبيق أسلوب الانتخاب طرحت فكرة التعيين .

(٢) والخلاف الثاني دار حول عدد ممثلي كل اماره فطالبت الامارات الصغرى بالتساوي بينما رأي البحرين مراعاة عدد السكان ، ولما كانت البحرين أكثر الامارات سكانا فمعنى ذلك فوزها بأكثر عدد من مقاعد المجلس وهو الأمر الذي عارضته الامارات الصغرى .

وعارضت في هذا الشأن حلول وسط مختلفة فاقترحت أبوظبي أن تمثل كل ادارة داخل المجلس بأربعة أعضاء في مقابل ستة للبحرين ولكن حاكم دبي رفض هذا الاقتراح اعتقادا من دبي أن ذلك سيدفع البحرين للخروج من الاتحاد كما رفضته الامارات الصغيرة تمسكا بمبدأ المساواة في التمثيل .

وحلا للمشكلة تنازلت البحرين عن اقتراحها ووافقت على مبدأ المساواة في التمثيل واقترح أن تخصص للامارات الكبيرة الأربع ثمانية مقاعد وللمتوسطة ستة مقاعد وللصغيرة أربعة مقاعد .

وحاولت بعثة الوساطة السعودية - الكويتية حل الخلافات باقتراح أن يتكون المجلس من ٣٦ عضوا موزعين بالتساوي على أن يعاد النظر فيه بعد انتهاء الفترة الانتقالية واقترح « لويس » أن يشمل المجلس ٤٠ عضوا بدلا من ٣٦ باضافة ممثلين اثنين للامارات الأربع الكبرى أبوظبي ، البحرين ، قطر ، دبي .

٤ . اختيار اعضاء مجلس الوزراء الاتحادي ومسألة التفرغ للمناصب الوزارية

طلبت بعض الامارات بوزارات معينة وكان وفد البحرين قد طالب واشترط ضرورة تفرغ الوزراء .

ففي المؤتمر الثالث أثارت البحرين مسألة تفرغ الوزراء لتحويل دون تولي خليفة بن محمد نائب حاكم قطر وولي عهده رئاسة الوزارة الاتحادية وكان من رأي قطر أن لا يقتصر التفرغ على منصب رئاسة الوزارة بل يمتد الى كافة المناصب الاتحادية واقترحت أبوظبي كحل وسط التفرغ الجزئي فلا يجمع رئيس الوزراء الاتحادي أو الوزراء الاتحاديون الا منصبا واحدا من المناصب الرئيسية التي يشغلونها في اماراتهم مع التخلي عن غيره وانتهى الأمر بالأخذ باقتراح أبوظبي .

٥ . اختيار العاصمة

تركت مسألة تحديد مقر الاتحاد الى المجلس الأعلى للحكام وذلك لأن تحديد المقر لم يحدد أثناء اتفاقية الاتحاد فأصبحت مصدر خلاف ونقاش .

لقد تبين من استقراء المناقشات التي دارت في الجلسات المتعاقبة للدورة الثالثة للمجلس الأعلى أن وفد البحرين لا يوافق على اقرار مبدأ أن يكون المقر الدائم للاتحاد في منطقة مستقلة تمنحها امارتان أو أكثر على حدودها واقترحت أن يكون المقر المؤقت في اماره أبوظبي وطلبت البت في هذا الاقتراح رغم علمها أن الامارات الأخرى تصر على تحديد مكان المقر الدائم .

وتجدر الإشارة الى أن الخبير الدستوري المساعد كان قد استوضح الرأي في شأن تعيين المقر الدائم وذلك على النحو الآتي :

- (١) هل تختار احدى العواصم مقرا دائما للاتحاد .
- (٢) أم تمنح الاتحاد بقعة أرض تستقل بها السلطات الاتحادية وتنشأ عليها مؤسساتها .
- (٣) أم يظل مقر الاتحاد يدور بين الامارات بالتوالي على عسر ذلك .

وكان جواب اللجنة الثلاثية المشكلة من ممثلي كل من قطر وأبوظبي والبحرين استبعاد اختيار احدى العواصم مقرا دائما للاتحاد والتوصية بمنح الاتحاد بقعة أرض تستقل بها السلطات الاتحادية ومعنى ذلك ان اللجنة رأت أن يقام المقر الدائم على حدود أكثر من امانة واحدة .

وافق وفد قطر أن يكون المقر المؤقت في امانة أبوظبي بشرط أن قرار مبدأ اختيار المقر الدائم على منطقة حدود امارتي أبوظبي ودبي .

ولكن وفد البحرين الذي رفض في بادئ الأمر مبدأ اختيار المقر الدائم على حدود الامارتين أو أكثر عاد وقبل المبدأ مع الاصرار على رفض تحديد الامارات التي تنشأ على حدودها المقر الدائم ، وهو الأمر الذي رفضه كل من وفدي دبي ورأس الخيمة اللذين أصرا على تحديد حدود الاماراتين المذكورتين مكانا للمقر الدائم .

وللخروج من هذه المشكلة اقترحت بعثة الوساطة السعودية الكويتية اختيار عاصمة مؤقتة لأن موارد الاتحاد لا تسمح في الوقت الحاضر أو في المستقبل بإنشاء هذه العاصمة . واقترح « وليم لويس » أن تكون العاصمة الدائمة للاتحاد موضع دراسة وتم أخيرا اختيار أبوظبي كعاصمة مؤقتة للاتحاد .

٦ . ميزانية الاتحاد

عالجت اتفاقية الاتحاد مسألة المساهمة في الميزانية الاتحادية بشكل غامض فسلطة اصدار الميزانية من اختصاص المجلس الأعلى وتحديد نصيب كل امانة يحدد بقانون الاتحاد وأوضح للمرة الثانية أن اتفاقية الاتحاد تضمنت بذور النزاع والخلاف .

ودار الخلاف حول المساهمة في الميزانية الاتحادية حول الطريقة التي تم بموجبها احتساب الحصص التي ستتحملها الامارات ، فرأت بعض الامارات أن تكون نسبة المساهمة ١٠٪ حسب ما توصلت اليه لجنة الميزانية

التي شكلها نواب الحكام في اجتماعهم الأول في يونية ١٩٧٠ واقتراح بعض الأعضاء أن تكون المساهمة حسب دخل كل امارة .

٧ . القوات المسلحة

اشتترطت اتفاقية الاتحاد التعاون بين أطرافها لتقوية قدراتهم الدفاعية فرادى أو جماعات . ففي حين أن هذه المسألة تعد مسؤولية مشتركة لرد أي اعتداء مسلح تتعرض له أي امارة فاننا نلاحظ أن الاتفاقية لم تتضمن اشارة واضحة تبين ما اذا كان الأعضاء قد وافقوا على تشكيل قوة دفاعية مشتركة فطالما ان الاتفاقية اعتبرت مسألة الدفاع احدى الوظائف الأساسية التي دفعت الامارات للاتحاد . فكان من الأجدر الاشارة الى هذه المسألة دون أن تترك مجالات للتفسير والاختلاف . فاختلقت الامارات حول وضع القوات المسلحة فبعضها (أبو ظبي - عجمان - رأس الخيمة) طالب باحتفاظ كل امارة بقواتها المسلحة الخاصة بها ، الى جانب تكوين قوات اتحادية . واقتترحت بعثة الوساطة باحتفاظ الامارات بقوات أمن داخلية .

٨ . المواصلات

واختلقت الامارات حول تبعية اختصاص المواصلات فبعضها رأى أن تبقى من اختصاص الامارات وفضل الأعضاء الآخرون أن تدخل ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية والسبب الحقيقي وراء هذا الخلاف يعود الى أن المطارات والموانئ تشكل المصدر المباشر للدخل في بعض الامارات كدبي مثلاً .

٩ . السيادة الاتحادية على الموانئ والجمارك

أي أن تشرف السلطات الاتحادية على التنظيم والاستيراد والتجارة الاقليمية واستغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة وشؤون الطيران واختلفت وجهات نظر الامارات في ذلك .

والخلاصة أن المجموعة الأولى من المشاكل انحصرت في المشاكل الدستورية للاتحاد وفي غموض الاتفاقية التي ترتب عليها الاختلاف في تفسير بنودها حسب مصالح كل امارة .

ومع ذلك فاذا كان هذا خلال خلافا قانونيا دستوريا فالحقيقة أن السبب الرئيسي ارتبط بالعلاقات التاريخية والشخصية بين الامارات ويمكن حصر أهم هذه الأسباب في .

(١) نزاعات الحدود المتعددة وأهمها النزاع القائم بين أبوظبي والسعودية حول واحة البريمي والخلافات الموروثة بين الأسر الحاكمة كانت تقوم بدور بارز في عرقلة مباحثات الاتحاد كالمنازعات بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار التي تعتبرها قطر تابعة لها تاريخيا .

(٢) التباين في الثروة والتعليم وعدد السكان بين الامارات .

(٣) النزعة الاقليمية للامارات لقد ظهرت النزعة الاقليمية بشكل حاد عندما نوقشت قضية الدستور الاتحادي ورئاسة الاتحاد ، والعلم الاتحادي وعاصمة الاتحاد وكان الحكام يفضلون اتحادا تعاصريا يربطهم بميثاق بدلا من الاتحاد الفيدرالي . فعلى سبيل المثال فان قطر ترى انها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد ولذا كانت حريصة على أن لا ينحرف الاتحاد الى زعامة أخرى في المنطقة وعلى التأكيد بأنها الدولة الوحيدة في الخليج غير المتنازع عليها أي لا مطالب اقليمية أجنبية فيها كإيران في البحرين ولا مطالب عربية في أراضيها كالبريمي في أبوظبي ولذا طالبت قطر بحصة واسعة في مؤسسات الاتحاد أو على الأقل بحصة متساوية مع امارات أبوظبي وربما البحرين وهي تعتقد أن علاقتها المتينة المستمرة مع السعودية دعم كبير لها .

كما ان الصراع حول زعامة الاتحاد بين كل من أبوظبي وقطر والبحرين جعل أبوظبي تفضل الاتحاد السباعي .

(٤) الادعاءات الاقليمية لايران في البحرين جعل ايران تعارض الاتحاد في ذلك الوقت .

(٥) أما عن موقف الدول المجاورة فقد تباينت بين التأييد والمعارضة .

وهكذا فان المعاهدات التي وقعت في دبي بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ولم تدم طويلا وانهار الاتحاد بعد سنتين ونصف .

خامسا : قيام دولة الامارات العربية المتحدة

بعد انهيار مباحثات اتحاد امارات الخليج العربي أعلنت البحرين استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١ وتبعتها قطر في أول سبتمبر في حين اجتمع حكام أبوظبي ودبي والشارقة وأم القيوين والفجيرة في اطار مؤتمر انعقد في دبي في يوليو ١٩٧١ لدراسة امكانية التوصل الى صيغة متممة لقيام اتحاد سداسي بين اماراتهم .

وكان من أبرز الموضوعات التي ناقشها المؤتمر مسألة تعديل الدستور المؤقت الذي وضع أصلا للاتحاد التساعي بحيث يتناسب مع الصورة الجديدة للاتحاد وتناول التعديل نسبة تمثيل كل امانة في المجلس الوطني الاتحادي : أبوظبي ٨ - دبي ٨ - الشارقة ٦ - عجمان ٤ - أم القيوين ٤ - الفجيرة ٤ .

واتفق المؤتمر في ١٨ يوليو ١٩٧١ على اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة . وانسابت الخطوات الاتحادية فاجتمع المجلس الأعلى في دبي بتاريخ ١٢/٢/١٩٧١ صدر عنه بيان بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة .

وتم في الاجتماع الاتفاق على انتخاب زايد بن سلطان آل نهيان حاكم امانة أبوظبي رئيسا لدولة الامارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية وراشد بن سعيد المكتوم حاكم امانة دبي نائبا للرئيس للمدة نفسها .

وتم في ذلك اليوم تعيين مكتوم بن راشد المكتوم ولي عهد امانة دبي رئيسا لمجلس الوزراء الاتحادي ووافق على أن يعقد المجلس الأعلى اجتماعه الثاني في أبوظبي بتاريخ ٧/١٢/١٩٧١ .

كما أصدر « المجلس الأعلى » بيانا أعلن فيه . يستنكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة ويأسف لما اتخذته ايران أخيرا من احتلال جزء من الوطن العربي العزيز ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دوليا .

وهكذا أنشأت دولة الامارات الاتحادية اتحادا بين ست امارات في ٢ ديسمبر ١٩٧١ تاركة الباب مفتوحا لانضمام الامارات الأخرى وبالفعل فقد طلبت امارة رأس الخيمة فيما بعد الانضمام للاتحاد وقد وافق المجلس الأعلى للاتحاد على هذا الطلب بالاجماع في ١٠ فبراير ١٩٧٢ وبذلك اكتمل عقد الامارات المتصالحة في بوتقة كيان سياسي واحد .

وأقرت الحكومة البريطانية بالغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تربطها بالامارات باعتبارها غير متكافئة وغير مسايمة لروح العصر وبذلك الالغاء فقدت بريطانيا الركائز الرئيسية التي اعتمدت عليها في تثبيت نفوذها واستمرار سيطرتها على المنطقة على مدى قرن ونصف القرن من الزمان ، وذلك منذ عقد المعاهدة العامة في عام ١٨٢٠ وما تلاها من معاهدات واتفاقيات كان من الصعب حصرها .

وقد ذكر « جفري أرثر » وهو آخر المقيمين البريطانيين في الخليج العربي ان بريطانيا بالفعل لم تستطع حصر جميع المعاهدات والاتفاقيات ولذلك اكدت عند تبادل وثائق الاستقلال بينها وبين دولة الامارات العربية المتحدة بالنص على الغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة دون تحديدها واستبدلت جميعها بمعاهدة جديدة وفقا للمفاهيم الدولية والعصرية المتعارف عليها .

الفصل الرابع : التنظيمات الدستورية والتنمية في الامارات

أولا : نظام الحكم في دولة الامارات

(١) السلطة التنفيذية

- (١) المجلس الأعلى للاتحاد
- (٢) رئيس الاتحاد ونائبه
- (٣) مجلس الوزراء الاتحادي

(ب) السلطة التشريعية

- المجلس الوطني الاتحادي

(جـ) السلطة القضائية

ثانيا : المؤسسات الاتحادية والمحلية

- (١) المؤسسات المحلية في امارة أبوظبي
- (ب) المؤسسات المحلية في امارة دبي
- (جـ) المؤسسات المحلية في امارة الشارقة

ثالثا : وزارات الدولة

رابعا : البترول في الامارات

- (١) شركات البترول العاملة في أبوظبي
- (ب) شركات البترول العاملة في الامارات الشمالية

خامسا : منجزات دولة الامارات

الفصل الرابع : التنظيمات الدستورية والتنمية في الامارات

اولا نظام الحكم في دولة الامارات

ان النظام الاتحادي في دولة الامارات ذو خصائص متميزة عن خصائص الأنظمة السياسية المعروفة وهو يتلاءم مع الظروف الداخلية للامارات الأعضاء وتطورها السياسي وهو نظام خليط أو مزيج من النظامين البرلماني والرئاسي ، وتتكون السلطات الاتحادية من الهيئات الخمس التالية :

- (١) المجلس الأعلى للاتحاد .
- (٢) رئيس الاتحاد ونائبه .
- (٣) مجلس وزراء الاتحاد .
- (٤) المجلس الوطني الاتحادي .
- (٥) القضاء الاتحادي .

(١) السلطة التنفيذية :

تتميز السلطة التنفيذية لدولة الامارات بأنها ثلاثية التكوين فقد أرسيت قواعدها على ثلاثة أجهزة رئيسية وهي : المجلس الأعلى للاتحاد ، ورئيس الاتحاد ، ومجلس الوزراء .

(١) المجلس الأعلى للاتحاد

○ تشكيله : يعتبر المجلس الأعلى للاتحاد السلطة العليا في الدولة ويتكون المجلس الأعلى طبقاً للمادة ٤٦ من الدستور من حكام جميع الامارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في اماراتهم في حالة غيابهم أو تعذر حضورهم ويحقق تشكيل المجلس على هذا النحو مبدأين أساسيين :

- (١) جماعية القيادة .
- (٢) يعبر عن استقلال الامارات ويحقق المشاركة المتساوية لكل منها في ممارسة السلطة .

○ اجتماعاته : طبقا لللائحة الداخلية الصادرة بقرار المجلس رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فان للمجلس دور انعقاد عادي سنويا لا يقل عن ثمانية أشهر في السنة يبدأ في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ويعقد المجلس في أثناء دورته العادية جلسة عادية مرة كل شهرين .

ويجوز دعوته لجلسة غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك ويتولى رئيس الاتحاد دعوة المجلس للانعقاد ، كما يفض اجتماعه هذا ويجب دعوة المجلس الأعلى للاتحاد كلما طلب ذلك أحد أعضائه (م ٥٤ بند ٢) .

وجلسات المجلس سرية لا يجوز لغير أعضائه والأمين العام حضورها ، ويجوز استدعاء من يرى من الوزراء استدعائهم . ويعقد المجلس اجتماعاته في عاصمة الاتحاد أبوظبي . ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل من بينهم أبوظبي ودبي .

أما القرارات التي يصدرها المجلس في الاختصاصات التي حددها الدستور فقد فرق الدستور في شأنها بين نوعين من المسائل ، الأول المسائل الموضوعية ، والثاني المسائل الاجرائية ، ففي المسائل الموضوعية تصدر القرارات بأغلبية خمسة أعضاء من سبعة هم مجموع أعضاء المجلس ويشترط أن يكون من بينهم صوتي أبوظبي ودبي (م ٤٩) وبناء على ذلك فان حق الاعتراض أو ما يسمى حق الفيتو مقصور على هاتين الامارتين . أما القرارات والمسائل الاجرائية فقد نصت المادة (٤٩) من الدستور على انها تصدر بأغلبية الأصوات واذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس وهناك حالة واحدة اشترط الدستور فيها اجماع الآراء وهي حالة طلب دولة عربية مستقلة الانضمام الى الاتحاد (م ٦) . وأما التمييز بين القرارات الموضوعية والاجرائية فحددهته المادة (٤٩) ويعتبر من المسائل الموضوعية اقرار السياسة العامة للدولة والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومشروعات القوانين وتعيين رئيس مجلس الوزراء وعلان الحرب الدفاعية وعلان الأحكام العرفية .

فقد اعتبرت اللائحة الداخلية للمجلس ان من المسائل الاجرائية :

- (١) تحديد يوم انعقاد الجلسات العادية .
- (٢) اجتماع المجلس في غير العاصمة .
- (٣) أولوية مناقشة الموضوعات .
- (٤) طريقة أخذ الأصوات في موضوع معين .
- (٥) مناقشة موضوع غير وارد في جدول أعمال المجلس .
- (٦) تقرير عدم اثبات القرار الذي يصدره المجلس في محضر الجلسة .
- (٧) استدعاء من يراه المجلس للدلاء بما يطلبه المجلس من ايضاحات .
- (٨) تقرير الموافقة على ما يطلبه الأمين العام كاستعانة بواحد أو أكثر من معاونيه .

○ اختصاصاته : يملك المجلس الأعلى للاتحاد نوعين من الاختصاصات التنفيذية : الأول يمارسه بمفرده . والنوع الثاني يمارسه عن طريق مجلس الوزراء للتصديق عليه ، وفيما يلي بيان بكل منهما :

أولا : الاختصاصات التي يتولاها المجلس بمفرده

١ . رسم السياسة العامة للدولة

تنص المادة (٤٧ بندا) من الدستور على أن يتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للامارات الأعضاء .

وهكذا تقرر هذه المادة اعتبار المجلس الأعلى للاتحاد السلطة العليا المهيمنة على شؤون الاتحاد وفقا لذلك فان مجلس الوزراء ليس الة هيئة تنفيذ السياسة العامة التي يقرها المجلس الأعلى .

٢ . انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه

وحسبما نصت المادة (٥١) من الدستور ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيسا للاتحاد ونائبا لرئيس الاتحاد ، ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب .

وحيث ان انتخاب الرئيس ونائبه من القرارات الموضوعية فيستلزم توافق أغلبية خمسة أعضاء

٣ . قبول انضمام عضو الى الاتحاد

جاء في نص المادة الأولى من الدستور انه يجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم الى الاتحاد متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك باجماع الآراء . ويفهم من نص هذه المادة انه يشترط لقبول عضو جديد في الاتحاد توافق شرطين :

- (١) عروبة الدولة الراغبة في الانضمام للاتحاد حفاظا على عروبة الاتحاد .
- (٢) استقلال الدولة ضمانا لعدم خضوع الدولة لأي نفوذ أجنبي .

ونظرا لأن قبول عضو جديد يستتبع بالضرورة تمثيله داخل المجلس الوطني للاتحاد فقد تقرر انه عند قبول عضو جديد لهذا العضو في المجلس الوطني الاتحادي وزيادة على العدد المنصوص عليه في المادة (٦٨) من هذا الدستور .

٤ . تعيين رئيس مجلس الوزراء

يختص المجلس الأعلى للاتحاد بالموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته واعفائه من منصبه وذلك كله بناء على اقتراح من رئيس الاتحاد ولا يشترط ذلك بالنسبة لنائب الرئيس والوزراء .

٥ . التفويض في اصدار المراسيم

وقد نصت على ذلك المادة (١١٥) من الدستور للمجلس الأعلى أن يفوض رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين في اصدار ما يقتضي الأمر اصداره

في غيبة المجلس الأعلى من المراسيم التي يختص المجلس المذكور بالتصديق عليها على ألا يشمل هذا التفويض الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو إعلان الأحكام العرفية ورفعها أو إعلان قيام الحرب الدفاعية أو تعيين رئيسا أو قضاة المحكمة الاتحادية العليا ومن نص المادة لا يكون التصديق صحيحا إلا إذا توافرت فيه الشروط الدستورية التالية :

(١) اجتماع الجهة التي يصدر اليها التفويض وهي رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين .

(٢) تحديد الاختصاصات التي يرد عليها التفويض دون المسائل التي يتولاها المجلس بنفسه والاختصاصات التي حددتها المادة (١١٥) .

(٣) أن يسري هذا التفويض في فترة غياب المجلس الأعلى أي خلال فترة انعقاده التي لا تقل عن ثمانية أشهر في السنة ومن ثم فإن التفويض لا يسري إلا في فترة زمنية معينة .

٦ . التصديق على تكتل الامارات في وحدات سياسية أو ادارية

أجازت المادة (١١٨) من الدستور لأي امارتين أو أكثر بعد مصادقة المجلس الأعلى التكتل في وحدة سياسية أو ادارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة وإنشاء ادارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق . والمقصود بتكتل امارتين أو أكثر في وحدة سياسية هو دخولها في وحدة اندماجية تذوب في كياناتها الداخلية وتنصهر في امارة واحدة وتحت حكم واحد ونظام سياسي واحد .

والأمر هنا يثير نوعا من الغرابة فإن الاندماج السياسي معناه تغيير أساس نظام الاتحاد ومراجعة نظام التصويت وعدد المقاعد في المجلس الوطني وهو ما يعتبر في رأي البعض أقرب الى تعديل الدستور .

وبصفة عامة فإن الامارات الأعضاء في الاتحاد وحيث انها لا تمثل أشخاصا دولية بل وحدات دستورية داخلية يعتبر تكتلها في وحدة سياسية هو تكتل بين وحدات دستورية داخلية تذوب في وحدة دستورية جديدة ، أما

التكتلات الادارية فانها تفترض بقاء الامارات المتكتلة على حالها كوحدات دستورية مستقلة بعضها عن بعض ولكنها توحد سلطاتها وأجهزتها الادارية فقط دون الأجهزة الدستورية فيه .

٧ . مساعدة الامارات على حفظ الأمن والنظام بارسال القوات الاتحادية

وذلك بناء على ما نصت عليه المادة (١٤٣) التي أجازت لكل اماره من الامارات طلب الاستعانة بالقوات المسلحة أو بقوات الأمن الاتحادية للمحافظة على الأمن والنظام داخل أراضيها اذا ما تعرضت للخطر ويعرض هذا الطلب فوراً على المجلس الأعلى للاتحاد لتقرير ما يراه والمجلس أن يستعين لهذه الغاية بالقوات المسلحة المحلية التابعة لاحدى الامارات شريطة موافقة الامارة طالبة الاستعانة والامارة التابعة لها تلك القوات .

ويجوز لرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء الاتحادي مجتمعين اذا لم يكن المجلس منعقد اتخاذ ما يلزم من التدابير العاجلة التي لا تتحمل التأخير ودعوة المجلس الأعلى للانعقاد فوراً .

- (١) حق كل اماره في الدفاع عن نفسها اذا ما تعرضت للخطر .
- (٢) عدم تدخل القوات الاتحادية الا باذن الامارة الطالبة . وهنا تظهر غلبة النزعة الاستقلالية للامارات .
- (٣) تملك المجلس الأعلى سلطة البت في طلب الاستعانة بالقوات المسلحة .
- (٤) لرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء اتخاذ ما يلزم من اجراءات في حالة عدم انعقاد المجلس الأعلى وفي حالة وقوع الخطر وسرعة التباس الأمر .

٨ . حق الاعتراض على الاتفاقيات الخارجية ذات الطابع الاداري التي تعقدها الامارات

أجازت المادة (١٢٣) من الدستور انه استثناء من نص المادة (١٢٠/١) بشأن انفراد الاتحاد أصلاً بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية يجوز

للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقيات محددة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً فإذا اعترض المجلس على إبرام تلك الاتفاقيات فيتعين أرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض .

ورغم القيود العديدة التي أوردها نص المادة فإن هذا الحق ظل خارجاً على الأصل العام في انفراد الاتحاد بالشؤون الخارجية ولذلك ألغى مشروع الدستور الدائم هذا الاستثناء .

٩ . الرقابة العليا على شؤون الاتحاد

من البديهي أن يكون للمجلس الأعلى للاتحاد سلطة الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوصفه أعلى سلطة في الدولة الاتحادية . فمجلس الوزراء يعمل تحت الرقابة العليا للمجلس الأعلى طبقاً للمادة (٦٠) من الدستور ومن ثم فمجلس الوزراء مسئول سياسياً وتضامنياً أمام المجلس الأعلى وتنص المادة (٦٠) يتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب هذا الدستور والقوانين الاتحادية .

ثانياً : الاختصاصات التي يقوم بها المجلس الأعلى عن طريق هيئات أخرى

ومن أمثلة هذه الاختصاصات :

(١) القرارات والمعاهدات التي يوافق عليها مجلس الوزراء إذ تنص المادة (٤٧ بند ٤) على ضرورة تصديق المجلس الأعلى عليها ويتم هذا التصديق بمرسوم .

(٢) الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها الدستور ويتم ذلك بمراسيم .

(٣) التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل اصدارها .

(٤) المصادقة على مرسوم اعلان قيام الحرب الدفاعية .

بالاضافة الى ذلك نصت المادة (٤٨) على أن يضع المجلس الأعلى لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل فيه وطريقة التصويت على قراراته وقد مارس المجلس هذه السلطة فعلا وأصدر القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ باللائحة الداخلية للمجلس .

وهكذا فإن المجلس الأعلى للاتحاد بحكم تكوينه من حكام الامارات السبع يمثل سلطة مهيمنة على شؤون الاتحاد كافة .

(٢) رئيس الاتحاد ونائبه

○ الاختيار : يختار رئيس الاتحاد ونائبه من أعضاء المجلس الأعلى للحكام (م ٥١) ويتم اختيارهم بالانتخاب وتطبيقا لذلك تم انتخاب زايد بن سلطان آل نهيان حاكم امارة أبوظبي أول رئيس لدولة الامارات بدءا من اليوم الثاني من ديسمبر ١٩٧١ كما تم انتخاب راشد بن سعيد المكتوم حاكم امارة دبي نائبا لرئيس الدولة هذا ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات رئيس الاتحاد عند غيابه لأي سبب من الأسباب .

أما مدة الرئاسة فقد حددتها المادة (٥٢) بخمس سنوات ميلادية وهي نفسها مدة نائب الرئيس وقد أجازت المادة ذاتها إعادة انتخاب الرئيس ونائبه للمنصب نفسه .

أما المادة (٥٣) فنظمت ما يترتب على خلو منصب رئيس الاتحاد أو نائبه وذلك بالوفاة أو الاستقالة أو انتهاء حكم أي منهما في امارته فقررت :

« عند خلو منصب الرئيس أو نائبه بالوفاة أو الاستقالة أو انتهاء حكم أي منهما في امارته لسبب من الأسباب يدعى المجلس الأعلى خلال شهرين من ذلك التاريخ للاجتماع لانتخاب خلف لشغل هذا المنصب الشاغر للمدة المنصوص عليها في المادة (٥٢) من هذا الدستور » .

وعند خلو منصب رئيس المجلس الأعلى ونائبه معا يجتمع المجلس فوراً بدعوة من أي من أعضائه أو من رئيس مجلس وزراء الاتحاد لانتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين للء المنصبين الشاغرين .

○ اختصاصاته : من استقراء نصوص الدستور المؤقت لدولة الامارات والمحددة لاختصاصات رئيس الاتحاد يمكن تقسيم هذه الاختصاصات الى ثلاثة أنواع :

(١) اختصاصات شخصية ، لرئيس الاتحاد صفتان متداخلتان فهو رئيس الدولة من ناحية ورئيس المجلس الأعلى من ناحية أخرى وتختلف سلطاته باختلاف صفاته .

(٢) اختصاصات يمارسها عن طريق المجلس الأعلى ومجلس الوزراء .

(٣) اختصاصات يمارسها عن طريق مجلس الوزراء والوزراء .

أولاً : الاختصاصات الشخصية

وتشمل :

(١) رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد : ويتمثل ذلك في رئاسته لاجتماعات المجلس الأعلى وحتى دعوته للانعقاد هذا ودعوة المجلس للاجتماع غير العادية متاحة لجميع الاعضاء وبهذا يتساوى أعضاء المجلس في حق دعوة المجلس الأعلى للاجتماع في أي وقت (م ٥٤ بند ١) .

(٢) الدعوة لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء يجوز لرئيس الاتحاد الدعوة لهذا الاجتماع المشترك كلما اقتضت الضرورة ذلك (م ٥٤ بند ٢) وتحديد هذه الضرورة أمر متروك لرئيس الاتحاد دون غيره .

وتقتصر مناقشة ذلك الاجتماع على المسائل الهامة التي دعت لعقد مثل هذا الاجتماع ، وأما سلطة البت والتقرير في تلك المسائل فهي للمجلس الأعلى وحده سواء أكانت المسائل المطروحة من اختصاصه أم من اختصاص مجلس الوزراء .

ويرى بعض الباحثين انه لا قيمة للاجتماع اذا كانت المسائل المطروحة هي أصلا من اختصاص المجلس الأعلى ، أما اذا كانت من اختصاص مجلس الوزراء فيظل المجلس الأعلى وحده يملك سلطة التقرير ويقتصر دور مجلس الوزراء على ابداء الرأي والمشورة دون المساهمة في صنع القرار النهائي . ويستند ذلك الى نص (م ٦٠) من الدستور التي تنص على ان يتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية .

(٣) تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج تنص المادة ٥٤ فقرة ٩ من الدستور على أن رئيس الاتحاد يمثل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأخرى وفي جميع العلاقات الدولية ولكن هل لرئيس الاتحاد أن يعبر بوصفه ممثلاً للاتحاد عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية ؟

سبقت الإشارة الى أن المجلس الأعلى بصفته رئيس السلطة التنفيذية يقوم برسم السياسة العامة للاتحاد في الداخل والخارج ورئيس الاتحاد بوصفه رئيس المجلس الأعلى يساهم ويشارك في رسم هذه السياسة ومن ثم له أن يعبر عن سياسة الدولة الرسمية .

هذا وان رئيس الاتحاد فضلاً عن رئاسته للمجلس الأعلى لا يمكن اغفال ما لاتصالاته وعلاقاته برؤساء الدول الأخرى من تأثير ووزن في توجيه السياسة الخارجية هنا يمكن أن نقرر انه يمارس دوراً لا يقل ان لم يكن شبيهاً بدور رئيس الدولة في النظام الرئاسي حيث يعتبر الرئيس هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية للدولة .

(٤) رئاسة المجلس الأعلى للدفاع : نصت المادة (١٤١) من الدستور على إنشاء مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الاتحاد ويكون من بين أعضائه نائب رئيس الاتحاد ورئيس مجلس وزراء الاتحاد ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والداخلية والقائد العام ورئيس الأركان العامة وذلك لبدء الرأي والمشورة في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع والمحافظة على سلامة الاتحاد وأمنه .

هذا وقد صدر عام ١٩٧٢ قرار رقم (١٩) بشأن اختصاصات المجلس الأعلى للدفاع وأن رئيس المجلس الأعلى هو القائد الأعلى لقوات الاتحاد المسلحة البرية والبحرية وله إصدار القرارات اللازمة للدفاع والمحافظة على سلامة وأمن البلاد .

وقد حددت المادة الثالثة من القرار المذكور اختصاصات المجلس في :

- أ . ابداء الرأي والمشورة في كل أمور الدفاع .
- ب . ابداء المشورة في مشروعات القوانين الخاصة بالقوات المسلحة .
- جـ . أية اختصاصات أخرى يخولها القانون .

ولرئيس الاتحاد دعوة مجلس الدفاع للاجتماع حيثما تدعو الحاجة الى ذلك وتكون جلساته سرية وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى دعوتهم .

٥ . الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحاديا : نصت المادة (٥٤ فقرة ٨) من الدستور على أن يشرف رئيس الاتحاد على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس وزراء الاتحاد والوزراء المتخصصين .

وسلطة رئيس الاتحاد في هذا الشأن هي نوع من السلطة السياسية وهي سلطة مطلقة سواء من حيث اختيار أساليب الاشراف أو من حيث الصلاحيات التي تخولها السلطة .

وبالنسبة لاختيار الأساليب (م ٦٥) فقد حددها القرار الصادر عن رئيس الاتحاد رقم (١) سنة ١٩٧٣ بإنشاء لجنة متابعة أعمال الوزارات ومهمتها متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات المقررة في أجهزة الوزارات وبحث وتحري أسباب تأخر تنفيذ المشروعات والكشف عن عيوب النظم الادارية والفنية والمالية وبحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون .

وفي الواقع فإن هذا الاختصاص يتداخل مع اختصاص الرئيس بصفته رئيسا أعلى لشؤون الاتحاد بوجه عام ومع اختصاصه المستمد من نص المادة

(٦٠) التي تقرر أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام رئيس الاتحاد .

٦ . التوقيع على المراسيم والقرارات التي يصدق عليها المجلس الأعلى
وقد نصت المادة (٥٤ بند ٤) من الدستور على ذلك ولا يوقع رئيس الاتحاد على المراسيم التي يصدق عليها المجلس الأعلى فحسب بل وكذلك وفقا لأحكام المادة (١١٤) من الدستور التي نصها « لا يصدر مرسوم الا اذا أقره مجلس الوزراء وصدق عليه رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى كل حسب اختصاصه وتنشر المراسيم بعد توقيعها من رئيس الاتحاد في الجريدة الرسمية » .

ثانيا : اختصاصات رئيس الاتحاد التي يمارسها عن طريق المجلس الأعلى ومجلس الوزراء :

وهذه المجموعة من الاختصاصات وان كانت تشبه الاختصاصات الشخصية في مظاهرها الا أن ممارستها مرهونة في الحقيقة بتدخل سلطة أخرى وتشمل هذه الاختصاصات :

(١) التصديق على المعاهدات فبعد اقرار المعاهدة من مجلس الوزراء تعرض على المجلس الأعلى للتصديق ويتم التصديق بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد طبقا للمادة (٤٧/٤) .

(٢) أوجبت المادة (٩٩) من الدستور على الحكومة إبلاغ المجلس الوطني بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعقدها مع الدول الأخرى . وقد أضاف (م ٩٨) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي ابداء ما يراه من ملاحظات بصدد هذه المعاهدات ولا يعني ذلك أن المجلس الوطني سلطة رفض أو قبول المعاهدة .

(٣) سلطة السلطة التنفيذية وان بدت واسعة في ابرام المعاهدات الا انها مقيدة باحترام ما ارتبطت به الامارات الأعضاء من معاهدات (م ١٤٧) واحترام المراكز الخاصة بالامارات (م ١٢٤٠)

اعلان الحرب الدفاعية

تنص (م ١٤٠) من الدستور على أن يكون اعلان الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه أما الحرب الهجومية فمحرومة عملاً بأحكام المواثيق الدولية .

ندرك من نص هذه المادة أن ثلاث هيئات تشارك في اعلان الحرب الدفاعية هي مجلس الوزراء عملاً بنص (م ١٤١) والتي تقرر انه لا يصدر مرسوم الا اذا أقره مجلس الوزراء . والمجلس الأعلى ورئيس الاتحاد نفسه .

اعلان الأحكام العرفية

تسلم الدساتير المختلفة على انه في حالة تعرض الدولة لخطر داخلي أو خارجي يوجب تقوية ودعم المؤسسات الدستورية وزيادة اختصاصاتها ولو كان ذلك على حساب الحريات والحقوق التي كفلها الدستور وهو نظام استثنائي بانتهاء الظروف التي أدت الى تعليق بعض أحكام الدستور .

وفيما يتعلق بالدستور الاتحادي لدولة الامارات أجاز اعلان الأحكام العرفية وأحوال اعلانها وأثار اعلانها و ضمانات الأفراد ازاءها فقد نصت المادة (١٤٦) على ذلك « يكون اعلان الأحكام العرفية بمرسوم بمصادقة المجلس الأعلى بناء على عرض رئيس الاتحاد وموافقة مجلس وزراء الاتحاد وذلك في أحوال الضرورة التي يحددها القانون ويبلغ هذا المرسوم الى المجلس الوطني الاتحادي في أول اجتماع له » .

يتضح مما تقدم ان السلطة التنفيذية هي التي تملك اعلان الأحكام العرفية في البلاد وليس للمجلس الوطني أية سلطة في اتخاذ أي قرار بشأن هذا المرسوم لا بالموافقة عليه ولا برفضه أو عدم تأييده مثلاً .

اما الأحوال التي حددها الدستور لاعلان الأحكام العرفية هي أحوال الضرورة وأما الآثار التي تترتب على اعلان الأحكام العرفية فهي :

(١) زيادة واطلاق اختصاصات السلطة التنفيذية .

- (ب) تخويل السلطة القائمة في تنفيذ الاحكام العرفية سلطة التشريع .
(جـ) نقل بعض اختصاصات المحاكم العادية الى المحاكم العسكرية . .

هذا وان لم يكن قد صدر حتى الآن قانون للأحكام العرفية فان نظام الأحكام العرفية هو نظام سياسي تلجأ اليه دساتير الدول الديمقراطية لاعتبارات خاصة .

هذا ولقد وضعت المادة (١٤٥) حدا على ما يمكن أن يتضمنه قانون الأحكام العرفية فتقرر انه « لا يجوز بأي حال تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور الا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي بينها القانون المنظم لتلك الأحكام ولا يجوز مع ذلك تعطيل انعقاد المجلس الوطني الاتحادي في تلك الاثناء أو المساس بحصانة أعضائه » .

٤ . تعيين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالته واعفاؤه من منصبه بعد موافقة المجلس الأعلى .

ثالثا : اختصاص رئيس الاتحاد التي يمارسها عن طريق مجلس الوزراء

١ . ممارسة العفو والتصديق على احكام الاعدام

وقد خولت المادة (١٠٧) من الدستور رئيس الاتحاد سلطة العفو البسيط بناء على عرض وزير العدل . ونصت على انه لرئيس الاتحاد أن يعفو عن تنفيذ العقوبة المحكوم بها من جهة قضائية اتحادية قبل تنفيذ الحكم أو أثناء التنفيذ وإن تخفف هذه العقوبة وذلك بناء على عرض وزير العدل الاتحادي وبعد موافقة لجنة مشتركة برئاسة الوزير من ستة أعضاء يختارهم مجلس وزراء الاتحاد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المواطنين ذوي الرأي والكفاية في البلاد .

والعضوية في اللجنة مجانية ومداوماتها سرية . وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . وهذا النص يقتصر على العفو البسيط الذي يتناول العقوبة وحدها بالحذف الكلي أو التخفيف مع بقاء الفعل محرما وما يترتب عليه من آثار

أخرى فالعفو البسيط هو عملية إدارية تتولاها السلطة التنفيذية . أما العفو الشامل الذي يرفع عن المرتكب صفة الجريمة فلا يكون طبقاً للمادة (١٠٩) من الدستور إلا بقانون ، ومن ثم فهو عملية تشريعية تصدر من السلطة المختصة بذلك . كذلك نصت المادة (١٠٨) من الدستور أنه لا تنفذ عقوبة الإعدام الصادرة نهائياً من جهة قضائية اتحادية إلا بعد مصادقة رئيس الاتحاد على الحكم وله أن يستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها .

(٢) منح الأوسمة وأنواط الشرف

ونصت على ذلك المادة رقم (١١/٥٤) من الدستور على أن يقوم رئيس الاتحاد بمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية وفقاً للقوانين الخاصة بهذه الأوسمة والأنواط .

(٣) تعيين الممثلين الدبلوماسيين وقبول اعتمادهم

إن التمثيل الدبلوماسي مظهر من مظاهر السيادة تمارسه الدول المستقلة تامة السيادة وقد نصت المادة (٥٤) من الدستور على أن يعين رئيس الاتحاد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية ويقبل استقلالهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد . ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم طبقاً للقوانين الاتحادية .

هذا وقد صدر القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ الخاص بنظام السلك الدبلوماسي والقنصلي ونص في المادة الثانية منه على أن يكون تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بمرسوم بناء على عرض وزير الخارجية أما الملحقون فيعينهم وزير الخارجية مباشرة بناء على ترشيح مجلس شؤون أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي ولهذا يكون تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الخارجية وموافقة الوزراء .

(٤) تعيين كبار الموظفين

تنص المادة (٦/٥٤) من الدستور أن يتولى رئيس الاتحاد تعيين كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين باستثناء رئيس وقضاة المحكمة

الاتحادية العليا ويقبل استقالاتهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم وطبقا للقوانين الاتحادية وبالنسبة لكبار الموظفين العسكريين فقد نصت المادة (١٣٨) من الدستور على أن يكون تعيين القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الأركان العامة واعفاؤهما من منصبهما بمرسوم اتحادي وبطبيعة الحال فإن هذا المرسوم يصدر كما هو الشأن بالنسبة لكبار الموظفين المدنيين بناء على موافقة مجلس الوزراء وترشيح الوزير المختص وهو وزير الدفاع .

(٣) مجلس الوزراء الاتحادي

○ تشكيله : وقد حددت المادة ٥٨ من الدستور الوزارات التي شملها أول مجلس وزاري اتحادي بأنها : (١) الخارجية (٢) الداخلية (٣) الدفاع (٤) المالية والاقتصاد والصناعة (٥) العدل (٦) التربية والتعليم (٧) الصحة العامة (٨) الأشغال العامة والزراعة (٩) المواصلات والبريد والبرق والهاتف (١٠) العمل والشؤون الاجتماعية (١١) الاعلام (١٢) التخطيط .

وأضيفت إليها وزارات أخرى في حالات متعددة مثل وزارة الاسكان ووزارة الشباب والرياضة التي أدمجت فيما بعد في وزارات التربية والزراعة والثروة السمكية ووزارة الكهرباء ووزارة البترول والثروة المعدنية .

ويتم تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد بعد موافقة المجلس الأعلى بناء على اقتراح رئيس الاتحاد ، أما نائب رئيس المجلس والوزراء فيتم تعيينهم بمرسوم من رئيس الاتحاد بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس ويدعوه للانعقاد ويدير مناقشاته كما يتابع نشاط الوزراء ويمارس نائب رئيس الوزراء جميع سلطات رئيس مجلس الوزراء عند غيابه لأي سبب من الأسباب .

هذا وقد نصت المادة (٥٨) من الدستور « ان يحدد القانون اختصاصات الوزارات » وقد صدر القانون العام لسنة ١٩٧١ وحدد صلاحيات الوزارات ان نص في المادة (٢١) منه على أن يمارس كل وزير الاختصاصات التالية ضمن وزاراته .

- (١) اقتراح السياسة العامة لوزارته .
- (٢) الاشراف على سير العمل في وزارته .
- (٣) تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد .
- (٤) تخويل بعض الصلاحيات الى وكيل الوزارة .
- (٥) أية صلاحيات أخرى تخوله اياها القوانين والأنظمة واللوائح .

ويتعين على الوزراء التشاور فيما يمارسونه من السلطات مع الامارات عندما يكون لممارستهم لسلطتهم علاقة مباشرة بتلك الامارة .

ونظرا لأن المادة (٦٤) من الدستور قد أقرت مسؤولية الوزير الشخصية عن أعمال وزارته فان هذا يقتضي اعتباره الرئيس الأعلى في وزارته والمشرف على أعمالها .

يضاف الى ذلك أن سلطة الوزير في الاشراف على أعمال وزارته قد تقررت بنص صريح في المادة (١١) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٧١ في شأن تحديد اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء .

وطبقا للمادة (٦١) من الدستور واللائحة الداخلية للمجلس فان جلسات المجلس سرية ولا يجوز لغير أعضائه والأمين العام حضورها ويمكن استدعاء من يراه المجلس من الموظفين ويكون انعقاده صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية جميع أعضائه ، عندما تتساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ولكل وزير صوت واحد وان تولى أكثر من وزارة وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية .

وأوجبت المادة (٦٣) من الدستور على أعضاء مجلس الوزراء أن يستهدفوا الصالح العام في سلوكهم ، وانكار المصالح الذاتية انكارا كلياً ولا يستغلوا مراكزهم الرسمية وضمائنا لنزاهة الحكم حرمت المادة (٦٢) من الدستور على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ممارسة الأعمال التالية :

- (١) أن يزاول أي عمل مهني أو تجاري أو مالي
- (٢) أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة اتحادية أو حكومات الامارات .

(٣) أن يجمع بين منصبه والعضوية في مجلس ادارة شركة تجارية أو مالية .

(٤) أن يجمع بين منصبه وأكثر من منصب رسمي واحد في احدى الامارات .

وفيما يتعلق بالمسؤولية الوزارية فان مجلس الوزراء بوزرائه مسؤول سياسيا أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد وهذا ما أكدته صراحة المادة (٦٤) من الدستور .

وقد نصت المادة (٧١) من الدستور على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الاتحادي وبين المناصب الوزارية .

ويرى بعض الباحثين انه لا حكمة لهذا الحظر الاقلة عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي لا يعجل في عضوية الوزراء بالمجلس خروجاً على قاعدة الانتخاب .

اختصاصات مجلس الوزراء

الواقع ان تحديد طبيعة اختصاصات مجلس الوزراء يكتنفه الغموض ففي الوقت الذي تعتبره المادة (٤٥) من السلطات الاتحادية مما يفهم منه انه سلطة ذات اختصاصات أصلية اذ بالمادة (٦٠) من الدستور تعهد اليه بتصريف شؤون الاتحاد الداخلية والخارجية وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى ومع ذلك فان هذا ليس بالأمر المستغرب في ظل وجود المجلس الأعلى الذي اعتبره الدستور السلطة العليا في الاتحاد ، أوكلت اليه سلطة رسم السياسة العامة للاتحاد ومع ذلك فان مجلس الوزراء يمثل احدى الهيئات الرئيسية في التركيب الدستوري للاتحاد .

وقد سبقت الإشارة الى الاختصاصات ذات الطبيعة السياسية التي يشارك في تحقيقها مجلس الوزراء وسنشير هنا فقط الى الاختصاصات التي يتولاها مجلس الوزراء بنفسه دون الحاجة الى رفعها للمجلس الأعلى للتصديق عليها .

وتنقسم هذه الاختصاصات الى اختصاصات تنفيذية وادارية واختصاصات تشريعية .

الاختصاصات التنفيذية والادارية :

وقد أشارت اليها المادة (٦٠) على هذا النحو :

(أ) اختصاصات تنفيذية وتشمل متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد والاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية والاشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها دولة الاتحاد ، كذلك وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية .

(ب) مراقبة سير العمل في الادارات والمصالح الاتحادية ومسلك وانضباط موظفي الاتحاد عموما أو وضع اللوائح الخاصة بترتيب الادارات والمصالح .

(جـ) تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقا للقانون ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم اصدار مراسيم بذلك .

ورغم انه للوهلة الاولى يبدو أن اختصاصات مجلس الوزراء اختصاصات ذات طبيعة ادارية بحتة الا انه وردت اختصاصات أخرى يمارسها مجلس الوزراء ذات طبيعة سياسية ومنها اقرار المعاهدات واعلان الحرب الدفاعية ودعوة المجلس الوطني للاتحاد للانعقاد في ادواره العادية وغير العادية ولكن الاختصاصات الثانية تخضع لتصديق المجلس الأعلى أو رئيس الاتحاد .

(ب) السلطة التشريعية - المجلس الوطني الاتحادي

السلطة التشريعية هي التي تملك طبقا للدستور سن القوانين بمفهومها الضيق دون اللوائح أو القرارات أيا كانت تسميتها .

ولما كانت مشكلة تمثيل الولايات أو الكيانات السياسية المكونة للاتحاد هي من المشاكل الرئيسية في النظم الاتحادية فقد انتهت معظم الدول

الاتحادية الى الأخذ بنظام المجلسين وان تتبع مبدأ التمثيل المتساوي في أحدهما ويراعى في الثاني عدد سكان وحجم الوحدات المكونة للاتحاد وبذلك يتم التوفيق بين رغبات الكيانات الصغيرة والكبيرة .

وفقا للنظام الدستوري الذي أقامه الدستور لدولة الامارات لم يحدد الدستور بنص صريح من يتولى السلطة التشريعية وذلك على خلاف ما تنص عادة الدستور الكويتي على سبيل المثال ينص في المادة (٥١) على ان « السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة » .

ورغم خلو دستور الامارات من نص صريح يحدد الجهة المسؤولة عن التشريع فان الباحث في أحكام هذا الدستور يستطيع أن يدرك أن المجلس الوطني الاتحادي بتشكيله وتكوينه هو الذي يمثل شعب الاتحاد وان كان لا ينفرد في التشريع وحده بل يشاركه المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء كما ان اختيار أعضائه يتم بالتعيين من قبل كل امانة .

ومع ذلك فاننا نستطيع القول بأن السلطة التشريعية في دولة الامارات سلطة رباعية في اختصاصها ويتولاها المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ومجلس الوزراء بجانب المجلس الوطني الاتحادي .

○ تكوين المجلس : أخذ دستور دولة الامارات المؤقت في تنظيم السلطة التشريعية بنظام المجلس الواحد . وهو ما أطلق عليه المجلس الوطني الاتحادي ويتكون هذا المجلس طبقا للمادة (٦٨) من الدستور من ٣٤ مقعدا موزعة على النحو التالي :

ثمانية مقاعد لكل من أبوظبي ودبي ، ستة مقاعد للشارقة ، أربعة مقاعد لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة ، وبعد أن انضمت رأس الخيمة زادت عدد المقاعد ستة فأصبح عدد المجلس الوطني أربعون مقعدا وهذا لم ينص الدستور على طريقة محددة تختار عن طريقها الامارات المقاعد المخصصة لها . وقررت المادة (٦٩) أن يترك لكل امانة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي .

وساير الدستور في ذلك ظروف الامارات وبساطة النظام فيها وعدم الزامها بأسلوب اختيار معين كما انه راعى الطبيعة الانتقالية التي يمر بها الاتحاد في اعداد شعوب الامارات للحياة الديمقراطية النيابية الكامل .

وفي الوقت الذي ترك فيه الدستور للامارات اتباع أسلوب معين في اختيار اعضائها الا انه قيدها في المادة (٧٠) بشروط لا بد من توافرها في أعضاء المجلس وهي :

(١) أن يكون من مواطني احدى امارات الاتحاد ومقيما بصفة دائمة في الامارة التي يمثلها في المجلس وهذا الاشتراط بني على افتراض أن لكل امارة جنسية خاصة بها تربطها بشعبها وهذا الافتراض يخالف نص المادة (٨) من الدستور فليس لكل امارة جنسية خاصة بها وانما لدولة الامارات جنسية واحدة ولذلك فانه من الأمور الملزمة أن تستبدل هذه العبارة بعبارة أن يكون العضو من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة .

وكذلك فان اشتراط الإقامة الدائمة في الامارة التي يمثلها المجلس لا يتفق وحكم المادة (٧٧) من الدستور وذلك لأن العضو يمثل شعب الاتحاد .

(٢) أن لا يقل سن العضو عند اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية (م/٢١٧) .

(٣) أن يكن متمتعا بالاهلية المدنية محمود السيرة وحسن السمعة لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اعتباره طبقا للقانون .

(٤) أن يكون لديه المام كاف بالقراءة والكتابة والمقصود بذلك أن يكون العضو قادرا على القراءة والكتابة بسهولة ويسر .

ويلاحظ أن الدستور لم يشترط أن يكون العضو من الذكور ولهذا فانه يجوز أن يكون من الاناث .

وقبل أن يباشر عضو المجلس مهام أعماله في المجلس ولجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين التالية

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للامارات العربية المتحدة وأن
أحترم دستور الاتحاد وقوانينه وأن أؤدي أعمالي في المجلس ولجانه بأمانة
وصدق » .

الفصل في صحة عضوية أعضاء المجلس

رغم تحديد الدستور للشروط الواجب توافرها في العضو وطريقة الاختيار
الا انها قد تتعرض لأن يشوبها عيب في اجراءات الاختيار أو تخلف شرط من
شروط العضوية ولذلك توجب الدساتير كلها التثبت من توافر شروط العضوية
ولهذا أجاز الدستور المؤقت لدولة الامارات الطعن في صحة عضوية أعضاء
المجلس (م/٧٦) .

هذا وتختلف الدساتير كذلك في تحديد الجهة التي تختص بالفعل في
صحة الطعون المقدمة في صحة العضوية فعنها من يميل الى منح هذا الحق
للمجالس نفسها تأكيدا لاستقلالها وانفرادها بشؤونها وحمايتها من تدخل
السلطات الأخرى في تلك الشؤون ومن الدساتير من يرى ان الطعون تثير
نزاعا قانونيا يحتاج الى الخبرة القانونية للبت في صحة الطعون المقدمة ولهذا
فان هذه الدساتير توكل أمر الطعون الى جهة قضائية تتولى بحثها واصدار
القرار النهائي وتتوافر فيها الحيادة التي قد لا تتوافر في حالة المجالس النيابية
ومن الدساتير من يوفق بين المذهبين السابقين فيرى استقلال المجلس من
ناحية واعتبارات الحيادة في البحث والرأي القانوني من ناحية أخرى ولهذا
فان هذه الدساتير تسند الى محكمة قضائية لبحث مهمة الطعون النيابية .

وفيما يتعلق بدستور دولة الامارات ، فقد أخذ بالمذهب الأول ونص
صراحة في المادة (٦٥) على أن يفصل المجلس في صحة عضوية أعضائه .

هذا ووفقا للمادة (٩) من اللائحة الداخلية للمجلس يقدم الطعن في
صحة نيابة العضو الى رئيس المجلس مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أداء
العضو المطعون في صحة نيابته لليمين الدستورية ولا تبطل العضوية الا
بموافقة أغلبية الأعضاء .

وقد نظمت المواد من (١٠) الى (١٣) من اللائحة الداخلية اجراءات نظر الطعن ، كما منحت لجنة فحص الطعون حق استدعاء مقدم الطعن والمطعون ضده والشهود وان تطلب من الحكومة أية أوراق للاطلاع عليها كما ألزمت المادة (١٣) تقديم التقرير الى المجلس في مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ احالة الطعن ويفصل المجلس في تقرير اللجنة خلال شهر من تاريخ عرض التقرير عليه .

اسقاط العضوية

تسقط العضوية بسقوط أحد شروطها كذلك يملك العضو خلال مدة نيابته أن يستقيل من المجلس وقد نظمت (م/٧٦) من الدستور والمادة (١٤) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني مراعاة الاجراءات التالية :

- (١) أن يقدم اقتراح اسقاط العضوية من خمسة أعضاء على الأقل .
- (٢) احالة الامر الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحثه وعلى اللجنة استدعاء العضو لسماع أقواله .
- (٣) يكون التصويت على الاقتراح بالمناداة بالاسم ويجوز أن يكون التصويت سرياً .

هذا وقد قررت المادة (٧١) من الدستور المبدأ العام في عدم جواز الجمع بين العضوية والوظيفة العامة اذ نصت على انه لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الاتحادي وأية وظيفة من وظائف الاتحاد بما في ذلك المناصب الوزارية وحددت المادة (٥) من اللائحة الداخلية واجب العضو الذي يجمع بين العضوية والوظيفة العامة وسواء تحقق الجمع عند بداية العضو أو خلال مدتها اذ نصت على انه على عضو المجلس الذي يجمع بين العضوية وتولي إحدى الوظائف العامة في الاتحاد أن يختار أيهما خلال الأيام الثمانية التالية لعدم الجمع والا اعتبر انه اختار الأحدث منها .

وهذا الحظر كما يبدو مقصور على الوظائف الاتحادية وحدها (م ٧١ - م ٤) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني ومعنى هذا انه يستطيع الجمع بين العضوية وبين إحدى الوظائف في امارته .

وفي حالة خلو أحد مقاعد المجلس لأي سبب من الأسباب يجري اختيار عضو آخر خلال شهرين من تاريخ اعلان الخلو وبطبيعة الحال فان تحديد طريقة اختيار العضو الجديد متروك للامارة التي كان يتبعها العضو السابق ، أما اذا وقع الخلو خلال الأشهر الثلاثة السابقة على نهاية مدة المجلس فان قصر المدة لا يقتضي اختيار عضو جديد .

الحصانات المقررة لأعضاء المجلس

ومن وسائل تدعيم استقلال المجلس الحصانات المقررة لأعضائه وأهم تلك الحصانات الحصانة النيابية ضد جرائم الرأي والحصانة النيابية ضد الاجراءات الجنائية .

ونصت المادة (٨١) من الدستور على انه لا يؤاخذ أعضاء المجلس عما يبدونه من الأفكار والآراء أثناء قيامهم بعملهم داخل المجلس أو لجانته .

ومن المعلوم أن الاعفاء يشمل المسؤولين المدنيين والجنائية على السواء وانه مقصور على الأقوال دون الأفعال كالاعتداء بالضرب مثلاً على عضو آخر أو موظف بالمجلس وكذلك فان الاعفاء مقصور على ما يبدية العضو من آراء داخل المجلس ولجانه أما خارج هذا النطاق فان العضو لا يتمتع بحصانة خاصة .

هذه هي الضمانة الأولى التي نصت عليها المادة (٨١) من الدستور ، أما الضمانة الثانية فانه لا يجوز أثناء انعقاد المجلس أو في غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ أية اجراءات جنائية ضد أي عضو من أعضائه الا باذن المجلس وفي حالة اتخاذ مثل هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها (م ٨١ من الدستور) .

والخلاصة ان الحصانة المقررة لعضو المجلس محدودة بحدود الضرورة اللازمة بضمان قيامه بعمله والتعبير عن آرائه بحرية واستقلال دون خوف .

على انه ليس معنى عدم مسؤولية العضو مدنيا أو جنائيا انه لا يعدل ذلك دون مساءلته تأديبيا وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس اذ تنص (المادة

٧٧) من اللائحة الداخلية على انه لا يجوز للمتكلم استعمال عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو اضرار بالمصلحة العليا للبلاد أو ان يأتي أمرا مخالفا للنظام فاذا ارتكب شيئا من ذلك لفت الرئيس نظره وعند الخلاف يفصل المجلس في الأمر دون مناقشة .

نظام الانعقاد داخل المجلس

١ . مدة العضوية في المجلس سنتان ميلاديتان تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وقد نصت على ذلك (المادة / ٧٢) من الدستور ويجوز إعادة اختيار من انتهت عضويتهم من الأعضاء .

وتسمى هذه المدة فصلا تشريعيا ويلاحظ قصر مدة العضوية في المجلس خصوصا اذا قورنت بالمدة المقررة في سائر الدساتير في الدول الأخرى . فلا يقل الفصل التشريعي عادة عن أربع سنوات في معظم الدساتير .

٢ . أن يظل المجلس في حالة انعقاد دائم طوال الفصل التشريعي لاتاحة الفرصة للأعضاء للاتصال بقواعدهم في دوائهم الانتخابية والتعرف على مشاكل الجماهير وينعقد المجلس في دورة عادية سنوية لا تقل مدتها عن ستة أشهر تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر من كل عام وتكون دعوته للانعقاد بمرسوم .

٣ . يفتتح رئيس الاتحاد دور الانعقاد العادي بخطاب يستعرض فيه أهداف البلاد والانجازات التي تمت خلال العام وما تعتزم الحكومة القيام به ويجوز أن ينيب رئيس الاتحاد رئيس الاتحاد في الافتتاح أو القاء خطابه نائبه أو رئيس مجلس وزراء الاتحاد (المادة ٨٠) بعد ذلك يُعد المجلس خطاب الرد على خطاب الافتتاح يضمه ملاحظاته وآماله ويرفع الى رئيس الاتحاد لعرضه على المجلس الأعلى .

٤ . أجازت المادة ٧٨ دعوة المجلس لدور انعقاد غير عادي وفي هذه الحالة تقتصر المناقشة على الأمور التي دعى من أجلها .

٥ . تعقد جلساته في عاصمة الاتحاد وله أن يعقد جلساته في أي مكان آخر داخل الاتحاد وبناء على قرار صادر بأغلبية أعضائه .

٦ . لا تكون جلساته صحيحة الا بحضور أغلبية أعضائه وكذلك تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين الا اذا اشترط الدستور أغلبية خاصة عند اقرار بعض المسائل كقرارات اسقاط العضوية والموافقة على التعديلات الدستورية .

٧ . تمثيل الحكومة في شخص رئيسها أو نائبه أو أحد الوزراء .

٨ . يمارس المجلس أعماله عن طريق اللجان وتوجد ثمانية لجان يتكون كل منها من سبعة أعضاء وتختص بشؤون وزارة أو أكثر وللوزارة حق حضور جلسات اللجان .

اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي

لا تقتصر اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي على الوظيفة التشريعية بل كذلك له وظيفة مالية ووظيفة الرقابة السياسية على أعمال الحكومة .

الوظيفة التشريعية للمجلس الوطني الاتحادي

سبقت الإشارة الى ان المجلس الوطني الاتحادي لا ينفرد وحده في عملية صنع القوانين بل يشتركه المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس مجلس وزراء الاتحاد ولذلك لا يمكن فهم دور المجلس الوطني الاتحادي في العملية التشريعية دون الإشارة الى دور السلطة التنفيذية في هذا المجلس بغية معرفة في أي مرحلة من مراحل صنع القانون يقع دور المجلس الوطني الاتحادي .

تمر عملية ميلاد القانون بخمس مراحل رئيسية : الاقتراح والمناقشة والاقرار أو التصديق والاصدار والنشر .

١ . الاقتراح : فطبقاً لأحكام المادة (١٠) بند (١٢) من الدستور فان مجلس الوزراء هو الذي يعد مشروعات القوانين ويعرضها على المجلس الوطني الاتحادي .

كذلك حددت المادة (٦) من الدستور الاختصاصات التي يتولاها مجلس الوزراء ومن بينها اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية واحالتها الى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها الى رئيس الاتحاد .

٢ . المناقشة والتصويت : اذا كان مجلس الوزراء يملك حق اقتراح مشروعات القوانين التي يحيلها على المجلس الوطني للمناقشة والتصويت وتقرير ما يراه بشأنها سواء بالموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها وذلك وفقا للمادة (٨٩) من الدستور ، فان المجلس الوطني الاتحادي يملك حق مناقشتها والتصويت عليها .

واذا كانت عملية المناقشة من صميم العملية التشريعية ومظهرا من مظاهر الممارسة الديمقراطية التي يتولاها المجلس الوطني الاتحادي بوصفه ممثلا للشعب فان السؤال الذي يطرح نفسه هو أين يكمن الدور الحقيقي للعملية التشريعية ؟ هل هو في أن يملك المجلس الوطني الاتحادي التعبير عن ارادته بالموافقة على المشروع بعد مناقشته أو رفضه أو تعديله ؟ وهل يعتبر ابداء رأي المجلس على المشروع اجازة له ؟

يبدو من نص المادة (١١٠/٣/م) ان المجلس الوطني لا يملك هذا الحق . وهذا النص معناه أن سلطة المجلس الوطني في هذا الشأن مجرد سلطة استشارية لابداء الرأي وجهة النظر فقط مما حدا ببعض الكتاب الى اعتباره مجلسا استشاريا .

الوظيفة السياسية للمجلس الوطني الاتحادي

يتضح من دراسة النصوص الدستورية التي عالجت الوظيفة أو الاختصاص السياسي للمجلس الوطني محدودية هذه الاختصاصات وبحكم تحديد الدور السياسي للمجلس الوطني على النحو التالي :

- (١) توجيه الاسئلة .
- (٢) طرح موضوع عام للمناقشة .
- (٣) ابداء التوصيات .

الوظيفة المالية للمجلس الوطني الاتحادي

يقصد بالوظيفة المالية التي يمارسها المجلس الوطني الاتحادي مراقبة المالية العامة للدولة ومتابعتها ، ولقد حرص الدستور على كفالة هذه السلطة

والوظيفة المالية للمجلس الوطني الاتحادي وهي في حقيقتها وظيفة تشريعية لانها تتعلق بالنظر في مشروعات القوانين المالية ويرجع ذلك الى أن نشأة المجالس النيابية ارتبطت بالحرص على عدم قيام الحكومة بفرض أعباء مالية على كاهل المواطنين دون مشاركتهم في اقرار تلك الاعباء ويتم ذلك عن طريق المجالس النيابية الممثلة للشعب ولذلك كانت الاختصاصات المالية وخصوصا حق اقرار الضرائب من أسبق الاختصاصات ولذلك استقر المبدأ القائل بأنه لا ضريبة بغير تمثيل .

وفيما يتعلق بالاختصاصات المالية للمجلس الوطني الاتحادي فقد منحه الدستور المؤقت عددا من الاختصاصات وهي :

- (١) الضرائب والرسوم .
- (٢) القروض .
- (٣) الميزانية .
- (٤) الحساب الختامي .

والخلاصة ان منح المجلس الوطني الاتحادي هذه الاختصاصات المالية لا يغير شيئا من طبيعته الاستشارية فاختصاصاته المالية لا تتعدى ابداء الملاحظات فقط ولكن هذا الموقف له أهميته باعتباره مؤشرا للموقف السياسي واتجاهات المواطنين وقد يرى المجلس الأعلى للاتحاد ضرورة الاستجابة والتعاطف معه .

ونستخلص من كل ما تقدم عن الوظيفة التشريعية والمالية للمجلس الوطني الاتحادي أن السلطة التنفيذية هي السلطة الحقيقية في العملية التشريعية .

(جـ) السلطة القضائية

كان القضاء قبل قيام الاتحاد عبارة عن مجموعة من الهيئات القضائية المتفرقة في الامارات تباشر عملها تحت رعاية واشراف الحاكم الذي يفرض على الجميع احترام القضاء ولم تكن هناك أية قوانين منظمة لشؤون القضاء الى

أن قام الاتحاد وعالج دستوره المؤقت تكوين السلطة القضائية واختصاصاتها في الفصل الخامس الذي يضم المواد من (٩٤ ، ١٠٩) وقد استهله بأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم غير القانون وضمايرهم هذا وقد سبقت الإشارة في المادة (٤٥) من الدستور الى اعتبار القضاء سلطة مستقلة في دولة الامارات .

وفيما يتعلق بتنظيم السلطة القضائية فقد نظمته المادة (٩٥) التي نصت على انه يكون للاتحاد محكمة اتحادية عليا ومحاكم اتحادية ابتدائية .

المحكمة الاتحادية العليا

تأتي على قمة القضاء الاتحادي في الدولة وقد أصدر المشرع قانونا خاصا بالمحكمة الاتحادية العليا رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣ ضمنه كافة التفاصيل المكتملة للمبادئ الأساسية التي أوردها الدستور .

تشكيل المحكمة الاتحادية العليا

حرص الدستور على أن يحدد الأداة التي يجري بها تعيين رئيس المحكمة وقضااتها حتى يخضع هذا الاجراء لقاعدة ثابتة فأوجب تعيينهم بمرسوم يصدر بعد موافقة المجلس الأعلى للاتحاد . فقد نص في المادة (٩٦) على انه تشكل المحكمة الاتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعا على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى فيه .

اختصاصاتها

تعتبر المحكمة الاتحادية العليا محكمة دستورية من ناحية ومحكمة تنازع اختصاص من ناحية ثانية وجهة محاكمة سياسية وجنائية من ناحية ثالثة . وهو ما نصت عليه المادة (٩٩) من الدستور وتختص المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في الأمور التالية .

المنازعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد أوبين اماره أو أكثر
وبين حكومة الاتحاد متى أحيلت هذه المنازعات الى المحكمة بناء على طلب أي
طرف من الأطراف المعنية .

الواقع ان اقامة نظام اتحادي وما يترتب عليه من توزيع الاختصاصات
التشريعية والتنفيذية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات يقتضي
بالضرورة وجود هيئة قضائية عليها لتضع الحدود الدستورية لكل من الاتحاد
والامارات وهذا يفسر تعاظم دور القضاء في النظم الاتحادية .

٣ . بحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموما اذا ما أحيل
اليها هذا الطلب من أية محكمة من محاكم البلاد أثناء دعوى منظورة أقامتها
وعلى المحكمة المذكورة أن تلتزم بقرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بهذا
الصدد ويأتي هذا الاختصاص تحت عنوان « الرقابة على دستورية
القوانين » فلا شك أن الرقابة على دستورية القوانين هي نتيجة طبيعية لسمو
الدستور ولبدأ تدرج القواعد القانونية ومؤدي هذا المبدأ أن القاعدة الأدنى
تلتزم بالقاعدة الأعلى .

هذا واذا كان هناك كثير من النظم تنظم هذه الرقابة باجراءات سياسية
او يعهد بها الى هيئات سياسية فان تجارب كثير من الدول دلت على أن الرقابة
القضائية دون غيرها هي الرقابة الفعالة . لانها تأخذ من القاضي حياده
وتبعده عن التيارات السياسية والحزبية .

وهناك اتجاهان رئيسيان في تنظيم الرقابة القضائية الاتجاه الأول
مركزية الرقابة ومقتضاه أن يعهد بالرقابة الى جهة قضائية واحدة قد تكون
المحكمة العليا في النظام القضائي العادي . وقد تكون من محكمة دستورية
متخصصة ، والاتجاه الثاني لا مركزية الرقابة ومؤداه أن يعهد بالرقابة الى
جميع المحاكم التي تمارس الوظيفة القضائية في الدولة .

وواضح من أحكام الدستور المؤقت لدولة الامارات انه أخذ بالرقابة
القضائية وبالاتجاه الأول لنظام مركزية الرقابة فالمحكمة الاتحادية العليا هي
الجهة الوحيدة المختصة بالرقابة واذا أثر موضوع دستورية القوانين أمام

احدى محاكم الدولة الأخرى أحيل الموضوع على المحكمة العليا وعليها بعد صدور الحكم الالتزام به .

أما الذي يملك الطعن في دستورية القوانين وفقا لنص المادة (٩٩) جهات ثلاث هي :

(١) الامارات .

(ب) السلطات الاتحادية ، اذا رأت ان تطعن في دستورية تشريع صادر من إحدى الامارات .

(جـ) الأفراد .

وحق الطعن في المادة (٩٩) يشمل اللوائح كما يشمل القوانين .

وينبغي ملاحظة أن المحكمة الاتحادية العليا لا تقضي بإلغاء القانون المخالف للدستور وإنما تعلن عدم دستوريته وتمتنع عن تطبيقه في الدعوى المنظورة وتقوم السلطات المعنية في الأمر سواء السلطات الاتحادية أو في الامارات بحسب الأحوال بالمبادرة الى اتخاذ ما يلزم لازالة المخالفة الدستورية أو تصحيحها .

٤ . تفسير أحكام الدستور اذا ما طلب اليها ذلك من قبل إحدى سلطات الاتحاد أو حكومة إحدى الامارات ويعتبر هذا التفسير ملزم للكافة (م ٩٩ / ٤) وهذا الاختصاص اختصاص بالفتوى أو ابداء الرأي بناء على طلب إحدى سلطات الاتحاد أو حكومة إحدى الامارات ولا يلزم فيه قيام خصومة قضائية .

٥ . مساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد المعينين بمرسوم لما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى ووفقا للقانون الخاص بذلك .

٦ . النظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل والخارج وجرائم المخدرات أو الاختام الرسمية لاحدى السلطات الاتحادية وجرائم تزيف العملة .

٧ . تنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في امارة وهيئة قضائية في امارة أخرى وتنظيم القواعد الخاصة بذلك بقانون اتحادي (م ٧/٩٩) والمحكمة بهذا الاختصاص تمارس دور التنسيق بين الهيئات القضائية في الامارات المختلفة .

هذا وقد اُضيف الدستور الى المحكمة الاتحادية العليا الاختصاص بالفصل في الامور التالية :

١ . الاعتراض الذي قد يثيره المجلس الأعلى للاتحاد على ابرام الامارات الاتفاقيات الدولية التي يجوز لها عقدها طبقا لنص (م ١٢٣) .

ب . الخلاف الذي يثور بين احدي الامارات والسلطات الاتحادية المختصة في شأن ابرام هذه السلطات معاهدة أو اتفاقية دولية تمس المركز الخاص لتلك الامارة (م ١٢٤) .

جـ . التعارض الذي قد يقوم بين هذا الدستور ودساتير الامارات وبين القوانين الاتحادية والتشريعات واللوائح والقرارات الصادرة عن سلطات الامارات (م ١٥١) .

هذه هي الاختصاصات التي اناطها الدستور المؤقت للمحكمة الاتحادية العليا باعتبارها على رأس السلطة القضائية في الدولة التي اعتبرها الدستور حكما تلجأ اليه في كل ما يقوم من خلاف على أي مستوى في الدولة واعتبرها رقبيا على دستورية القوانين وأشار في نص المادة (١٠١) الى أن أحكام المحكمة الاتحادية العليا نهائية وملزمة للجميع .

وغني عن البيان أن في ذلك كله تأكيداً لاستقلالية سلطة القضاء وتدعيماً لكيان المحكمة الاتحادية الابتدائية .

هذا وقد اكتفى الدستور المؤقت في المادة (١٠٢) بالنص على انشاء محاكم اتحادية ابتدائية وتحديد مكان انعقادها واسناد ولاية مؤقتة لها في مسائل معينة وذلك بالنص ، يكون للاتحاد محكمة اتحادية ابتدائية أو أكثر تنعقد في عاصمة الاتحاد الدائمة أو في بعض عواصم الامارات لممارسة الولاية القضائية في دائرة اختصاصها في القضايا التالية .

١ . المنازعات المدنية والتجارية والادارية بين الاتحاد والافراد سواء كان الاتحاد مدعيا أو مدعى عليه فيها .

ب . الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية باستثناء ما تختص بنظره المحكمة الاتحادية العليا بموجب المادة (٩٩) من الدستور .

ج . قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها بين الافراد التي تنشأ في العاصمة الاتحادية الدائمة .

وبعد هذا فإن التركيب الحكومي لدولة الاتحاد يكشف التحول الكبير والسريع الذي شهده مجتمع الامارات في مرحلة التحول من مجتمع قبلي تقليدي الى مجتمع حديث يقوم على وجود مؤسسات حديثة .

ثانيا : المؤسسات الاتحادية والمحلية

يمكن تصنيف الوزارات الاتحادية بالنسبة لنشاطاتها وعلاقاتها مع السلطات المحلية على الشكل التالي :

○ أولا : وزارات معنية بالتنفيذ الكامل على المستويين الاتحادي والمحلي وهي :

- (١) وزارة التربية والتعليم .
- (٢) وزارة الرياضة والشباب .
- (٣) وزارة الصحة العامة .

○ ثانيا : وزارات معنية بالتنفيذ الكامل على المستوى الاتحادي وهي وزارات الدفاع ، الداخلية ، العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف ، الخارجية .

○ ثالثا : وزارات معنية بالتنفيذ الجزئي وبالتعاون مع المستويات المحلية وهي وزارات المالية والصناعة ، المواصلات ، الاعلام والثقافة ، الكهرباء والماء ، الأشغال العامة والاسكان ، الزراعة والثروة السمكية ، العمل والشؤون الاجتماعية .

○ **رابعاً :** وزارات معنية بالتخطيط والدراسة والشؤون الادارية وهي وزارات التخطيط ، الاقتصاد والتجارة ، النفط والثروة المعدنية ، المالية والصناعة ، شؤون مجلس الوزراء وشؤون المجلس الأعلى للاتحاد .

بالاضافة الى الأجهزة الوزارية هنالك بعض الهيئات والمؤسسات الادارية التابعة للادارة الاتحادية وأهمها : المجلس الأعلى للدفاع ، مجلس الخدمة المدنية ، المصرف المركزي ، مجلس التخطيط القومي ، ديوان المحاسبة ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

التنظيم الاداري

أقر الدستور مبدأ انشاء عاصمة الاتحاد ، واعتمدت مدينة أبوظبي مقراً لعاصمة الاتحاد وبالتالي اتخذت منها المؤسسات الاتحادية مراكز لممارسة سلطاتها المركزية ولعقد اجتماعات المجلس الوطني ومجلس الوزراء ، غير ان معظم الوزارات وزعت تواجدتها المركزي ونشاطاتها بين مدينتي أبوظبي ودبي . فأقيمت المراكز الرئيسية للوزارات بأبوظبي باستثناء وزارات الأشغال العامة والاسكان ، الكهرباء والماء ، الزراعة والثروة السمكية حيث توجد في دبي ويقوم أكثر الوزراء وبعض كبار الموظفين بتوزيع أوقاتهم والتنقل بين مدينتي أبوظبي ودبي وفقاً لمتطلبات العمل في وزاراتهم .

ويمكن اعتبار توزيع أجهزة ونشاطات السلطة التنفيذية بين مدينتي أبوظبي ودبي بمثابة تدبير اداري بحيث تقوم أجهزة مدينة أبوظبي بتصريف شؤون اماره أبوظبي وأجهزة مدينة دبي بتصريف شؤون الامارات الأخرى ، الأمر الذي يسهل اجراءات التنفيذ ذات المقاييس الواحدة بالرغم من ازدواجية الأجهزة في كلتا المنطقتين .

وتقوم الوزارات وفق اختصاصاتها الدستورية بنشاطات ميدانية عبر وحدات تنشئها خصيصاً للتنفيذ أو عن طريق التعاون والتنسيق مع الأجهزة المحلية .

وبهذا الصدد تقسم الدولة الاتحادية جغرافياً الى ٩ مدن ، ٣٧٤ قرية و ٢٣٦ تابعة وفيها ٦٨ مخفراً موزعة بنسب متفاوتة على كل الامارات .

أما البنية الهيكلية للوزارات فتتكون من دوائر والدوائر من إدارات والإدارات من أقسام والأقسام من شعب ، كما أن هنالك بعض الوزارات بدون دوائر وكذلك بعض الدوائر المستقلة عن أي كيان وزاري .

يرأس الوزارة دون مرتبة الوزير موظف إداري برتبة وكيل الوزارة أو أمين عام أما الدائرة فيرأسها مدير عام ، والإدارة مدير ، والقسم رئيس قسم ، والشعبة رئيس شعبة ودون ذلك الموظفون المستخدمون .

قسم القانون الاتحادي رقم (٨) لعام ١٩٧٤ المنظم لشؤون الخدمة المدنية الوظائف إلى نوعين : وظائف دائمة ووظائف مؤقتة معتبرا أن الوظيفة الدائمة تقتضي القيام بعمل غير مجدّد بزمان معين ، بينما الوظيفة المؤقتة تقتضي القيام بعمل مؤقت ينتهي بزمان محدّد ولغرض معين ثم يأتي على تصنيف الوظائف الدائمة فيقسمها إلى أربع فئات :

○ الوظائف العليا : وتشمل وظائف وكيل الوزارة ووظائف الحلقة الأولى المكونة من درجتين (وكلاء الوزارات ، السفراء ، المستشارون والمدراء العامون) .

○ الوظائف العالية : وتشمل وظائف الحلقة الثانية والمكونة من أربع درجات (مدراء الإدارات) .

○ الوظائف المتوسطة : وتشمل وظائف الحلقة الثالثة المكونة من أربع درجات (رؤساء أقسام ورؤساء شعب) .

○ وظائف المستخدمين : وتشمل وظائف الحلقة الرابعة المكونة من أربع درجات (مستخدمون) .

يوجد حصيلة هذا التصنيف ١٤ درجة تكون جدول الرواتب والتعويضات وبالتالي يحدّد الجدول القواعد المنظمة لسنين التدرج والترقيع وفقا لأحكام القانون .

شؤون الخدمة المدنية

أرسى قانون شؤون الخدمة المدنية الأحكام الأساسية لشؤون الموظفين متناولا بذلك نطاق تطبيق القانون ، أنواع الوظائف ، التعيين ، الترقية ، العلاوات ، النقل ، الانتداب ، الاعارة ، الواجبات ، التأديب ، وانتهاء الخدمة منيطة كل هذه المسؤوليات بهيئة سميت « مجلس الخدمة المدنية » .

مجلس الخدمة المدنية

يتألف مجلس الخدمة المدنية برئاسة أحد الوزراء وعضوية بعض وكلاء الوزراء ومدراء الدوائر بمرسوم وزاري .

يستهدف المجلس تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاية الانتاجية وتحقيق العدالة في معاملة الموظفين والمستخدمين والتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها وكشف المخالفات في الجهاز الاداري والتحقيق فيها واقتراح الحلول التي تكفل تلافيتها مستقبلا .

ويتمتع المجلس بالتخصيص بالصلاحيات التالية :

- (١) اقتراح القوانين والمراسيم واللوائح والنظم الخاصة بالموظفين وابداء الرأي في المشروعات المتعلقة بشؤونهم قبل اقرارها .
- (٢) الاشراف على تنفيذ القوانين ولوائح ونظم التوظيف وتفسيرها ومراقبة تطبيقها .
- (٣) اقتراح لنظم الخاصة باختيار أصلح المرشحين لشغل الوظائف الشاغرة وتحديد المؤهلات اللازمة وترشيحهم لشغل الوظائف على أساس الصلاحية وتكافؤ الفرص .
- (٤) اقتراح النظم الخاصة بالتفتيش والمتابعة للتأكد من سلامة أداء الجهاز الاداري وكفاءته واجراء التحقيقات الادارية مع الموظفين والمستخدمين .
- (٥) اقتراح النظم الخاصة بالبعثات وتدريب الموظفين والاشراف على تنفيذها .

(٦) وضع القواعد الخاصة بسياسة الاجور والمرتبات وتحديد عدد الوظائف على أساس حاجة العمل .

(٧) الاشتراك مع وزارة المالية في مراجعة ميزانيات الوظائف .

(٨) النظر في شكاوى الموظفين وتظلماتهم فيما يختص بشروط خدمتهم وامتيازاتهم واستحقاقاتهم واتخاذ القرارات بشأنهم .

ويعاون مجلس الخدمة المدنية في الاضطلاع بمسئوليته دائرة لشؤون الموظفين تقوم بوضع الأبحاث والدراسات التي يطلبها مجلس الخدمة كما تقوم بضبط وحفظ السجلات اللازمة لأعماله ومتابعة ومراقبة تنفيذ قراراته لدى الوزارات المختلفة .

وهناك هيئات إدارية أخرى على مستوى الوزارات تقوم ببعض شؤون الخدمة المدنية وهي : لجان شؤون العاملين المعنية بمراقبة تطبيق القوانين والنظم السارية المفعول على العاملين ضمن الوزارة وأقسام شؤون الموظفين وهي المعنية بتحريك المعاملات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وتأمين الاتصال مع دائرة شؤون الموظفين .

تعتبر الوظيفة العامة تكليفا للقائمين بها بهدف خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة ويشترط فيمن عين في وظائف الحلقة الأولى والثانية والثالثة أن يكون مستوفيا الشروط العامة التالية :

(١) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٢) أن لا يكون قد حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة جنائية أو أن يكون قد حصل على عفو بشأن هذا النوع من العقوبات اللاحقة به وان لا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائي .

(٣) أن لا يقل سنه عن ثماني عشرة سنة ميلادية .

(٤) أن تثبت لياقته الصحية .

أن يستوفي الشروط الخاصة المتعلقة بالدرجة العلمية وهي تختلف باختلاف الحلقات على الشكل التالي :

للتعيين في وظيفة من وظائف الحلقة الأولى والثانية يشترط مؤهل الشهادة الجامعية أو ما يعادلها .

وللتعيين في وظيفة من وظائف الحلقة الثالثة يشترط مؤهل الشهادة الثانوية أو ما يعادلها .

واستثناء لهذه القاعدة يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس الخدمة المدنية اعفاء المواطن من شرط الحصول على المؤهل العلمي اذا كان المرشح قد مارس وبنجاح لمدة خمس سنوات أعمالاً مماثلة لأعمال الوظيفة المطلوب اشغالها .

يتم التعيين في وظائف الحلقة الأولى بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء ويكون التعيين في وظائف الحلقة الثانية والثالثة بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية ، أما وكلاء الوزارات والسفراء فيمكن اعتبارهم بمثابة موظفين سياسيين يعينون من قبل مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الدولة .

وبالنسبة للمستخدمين فان الشروط العامة المطلوبة من موظفي الحلقات ينبغي أيضاً توفرها لتعيينهم ، ويتم التعيين في وظائف المستخدمين بقرار من الوزير المختص بعد عرضه على دائرة شؤون الموظفين .

إن أحكام الترقية تخضع لاعتبارات مبدئية متعلقة بوجود الوظائف الشاغرة وتكون الترقية الى الدرجة التالية مباشرة لدرجة الموظف المعني وفق ترتيب يأخذ بعين الاعتبار ناحية الأقدمية ويلزم القانون بحد أدنى من سنوات الخدمة للتدرج .

أما الترقية الى وظائف الحلقة الأولى فتكون على أساس الكفاءة وتعتمد أجهزة الدولة وضع التقارير السنوية عن أداء وكفاءة الموظفين لديها .

وتجوز الترقية من أعلى درجة للحلقة الثالثة الى أدنى درجة في الحلقة الثانية ، اذا قضى الموظف سنتين في درجته وكان حاصلاً على المؤهل العلمي الذي يجيز التعيين في وظائف الحلقة الثانية واذا لم يكن الموظف حاصلاً على

المؤهل العلمي جازت ترقيته الى أدنى درجة في الحلقة الثانية اذا قضى في درجته أربع سنوات وكانت التقارير المقدمة عنه في السنتين الأخيرتين بتقدير ممتاز .

ويجيز القانون الترقية بصفة استثنائية متجاوزا انقضاء المدة المقررة للترقية بقرارات صادرة عن مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس الخدمة المدنية وذلك حسب مقتضيات الصالح العام .

ومن أهم خصائص نظم الخدمة المدنية في الدولة الاتحادية انها أرست قواعد سليمة منظمة ليس فقط في شؤون التعيين والترقية بل أيضا في قضايا العلاوات . وفي قضايا نقل الموظفين وأعارتهم وانتدابهم وفي تحديد واجباتهم وطرق انهاء خدماتهم وقد أنشئت بحكم القانون هيئات معنية بتأديب الموظفين واجراء التحقيقات معهم واصدار العقوبات بحقهم وفق قواعد قانونية سليمة كفيلة عند تطبيقها بدفع الادارة الى مستواها الانتاجي والى تحقيق العدالة والانصاف في معاملتها للموظفين .

وفي سعيها نحو تطوير الأوضاع الادارية ورفع كفاية الموظفين أقرت الدولة عام ١٩٨١ قانونا يقضي بانشاء معهد للتنمية الادارية يقوم بتقديم برامج اعدادية وتدريبية لموظفي الدولة والقطاع الخاص . وتقديم الاستشارات للأجهزة الحكومية ومن مهامه اعداد البحوث الادارية والاشراف عليها . ولقد انيطت صلاحيات الاشراف على المعهد بصفته هيئة عامة مستقلة بمجلس ادارة مؤلف من رئيس مجلس الخدمة المدنية رئيسا وكل من وكيل وزارة التخطيط ووكيل وزارة المالية والصناعة ووكيل وزارة التربية والتعليم وأمين عام الجامعة ، ومدير دائرة شؤون الموظفين ، ومدير المعهد أعضاء .

(١) المؤسسات المحلية في اماره ابوظبي

بعد حوالي شهر واحد من تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حكم اماره أبوظبي أصدر المرسوم الأميري رقم (٣) في ١٨/٩/١٩٦٦ بانشاء عدة دوائر حكومية وعين لها مدراءها .

وتلا ذلك المرسوم على فترات مختلفة عدة مراسيم تم بمقتضاها استكمال جهاز الدوائر على النحو التالي :

- (١) دوائر الاعمار والأشغال العامة والصحة والمعارف والمياه .
- (٢) دوائر المالية والجمارك والموانئ .
- (٣) دائرة الشرطة والأمن العام والجنسية والجوازات والاقامة .
- (٤) بلدية أبوظبي .
- (٥) دائرة الكهرباء .
- (٦) دائرة العدل .
- (٧) دائرة شؤون النفط والصناعة .
- (٨) دوائر العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الموظفين .
- (٩) دائرة الاعلام والسياحة .
- (١٠) دائرة البريد .
- (١١) دائرة المواصلات السلكية واللاسلكية .
- (١٢) دائرة الطيران المدني .
- (١٣) غرفة تجارة وصناعة أبوظبي .

مرحلة انشاء الوزارات

أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي في ١٩٧١/٧/١ بياناً أعلن فيه إعادة تنظيم الإدارة الحكومية وأرسائها على أحدث قواعد الحكم والتنظيم الحديث وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين أبناء البلاد وأجهزة الحكومة والوزارات هي :

- (١) وزارة الدفاع .
- (٢) وزارة المالية .
- (٣) وزارة الداخلية .
- (٤) وزارة العدل .
- (٥) وزارة التربية .

- (٦) وزارة الأشغال .
- (٧) وزارة المواصلات .
- (٨) وزارة الصحة .
- (٩) وزارة الاعلام والسياحة .
- (١٠) وزارة البلديات والزراعة .
- (١١) وزارة الماء والكهرباء .
- (١٢) وزارة الاقتصاد والتجارة .
- (١٣) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
- (١٤) وزارة البترول والصناعة .
- (١٥) وزارة شؤون الرئاسة .

المجلس الاستشاري الوطني

وأصدر في ١٩٧١/٧/١ قانونا بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني ، ثم ألغيت الوزارات التي تتعارض مع الحكومة الاتحادية بل وضمت اليها لتكون نواة الوزارات الاتحادية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الاعلام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد ووزارة البترول ، في حين تحولت بقية الوزارات الى دوائر محلية تابعة لحكومة أبوظبي تحت رئاسة « الجهاز التنفيذي » لامارة أبوظبي .

(ب) المؤسسات المحلية في امارة دبي

تصدر جميع القوانين التي تنظم شؤون امارة دبي الداخلية من قبل حاكمها فيما عدا الأمور المنوطة بالوزارة الاتحادية .

وقد اقتضى التنظيم الحديث لادارة الامارة أن يصدر حاكم دبي عدة قرارات بإنشاء دوائر تشرف على الأعمال التنفيذية الهامة وتكون مسؤولة أمام الحاكم .

الدوائر المحلية

تتكون الدوائر المحلية في اماره دبي من : دائرة البلدية أو دائرة الأراضي ، دائرة شؤون النفط ، دائرة أعمال حاكم دبي ، دائرة الاعلام ، دائرة الطيران المدني .

نشاط الدوائر الحكومية في اماره دبي

دائرة اعمال حاكم دبي وشؤون النفط

أنشئت هذه الدائرة عام ١٩٦٣ والوظيفة الأساسية التي تمارسها هي تقديم المشورة والتوصية في الشؤون التي يطلبها الحاكم خاصة في الأمور المتعلقة بالنفط والارتباطات الصناعية ، وظلت هذه الدائرة مسؤولة عن شؤون العمال حتى أنشئت دائرة خاصة بهم عام ١٩٧١ .

بالاضافة الى الاعمال المتعلقة بالنفط فان هذه الدائرة قد أشرفت على كل المشروعات الهامة مثل : ميناء راشد والمطار الدولي ومستشفى راشد وقيادة الشرطة وكورنيش ديرة ونفق الشندغة والحوض الجاف ... الخ .

دائرة البلدية

أنشئت عام ١٩٦١ وقد وضفت مخططاتها على الصعيدين العمراني والاجتماعي واستطاعت أن تحقق عدة مشاريع وانجازات هامة ، تشكل حجر الزاوية في نهضة دبي .

دائرة الاعلام

أنشئت هذه الدائرة لمواجهة الاقبال الذي شهدته الامارة من الهيئات والأفراد وتشرف الدائرة على اصدار مجلة « أخبار دبي » الأسبوعية ونشرتين يوميتين بالانجليزية احدهما تسمى (رويتر) والأخرى هي (الاسوشياتدبرس) كما تصدر بالامارة الجريدة الرسمية الشهرية .

وتشرف الدائرة على محطة التلفزيون والاذاعة ومتحف دبي الوطني وتعمل بالتنسيق مع وزارة الاعلام الاتحادية على معالجة كل القضايا الاعلامية الرئيسية التي تهم الدولة .

دائرة شؤون الأراضي

تأسست عام ١٩٦٠ وقد أسند اليها مهمة التحقيق في ممتلكات الجمهور واصدار الصكوك اللازمة للتمليك وتسجيل جميع التصرفات فيها من بيع أو رهن أو هبة وقامت منذ تأسيسها بتكوين لجان من الخبراء في عدة مناطق من البلاد للاستعانة بهم في التأكد من صحة الطلبات والبيانات التي تقدم للدائرة وقد كان لهذا النظام أحسن الأثر في ضبط الأملاك وتسهيل المعاملات العقارية وطمأنينة الجمهور على أملاكهم ومعاملاتهم العقارية .

دائرة الطيران المدني

وتشرف على مطار دبي الدولي وهو من أحدث المطارات في المنطقة ويستطيع استقبال أضخم الطائرات ومجهز بأحدث الأجهزة العلمية ومختلف أنواع التسهيلات .

(ج) المؤسسات المحلية في اماره الشارقة

يعتبر حاكم الشارقة الرئيس الأعلى للجهاز الحكومي والسلطة التنفيذية في الامارة وقد اقتضت الأمور ازاء النمو السريع المضطرب الذي شهدته الامارة في جميع جوانبها انشاء جهاز اداري قوي قادر على استيعاب هذه النهضة وتوجيهها فأنشئت دوائر حكومية يكون مديروها مسؤولين أمام الحاكم .

دائرة البلدية

الشارقة من أقدم الامارات التي انشئت فيها ادارة للبلدية ان انشئت بها عام ١٩٢٧ وصدرت القوانين باعادة تنظيمها حتى تسير التطورات الحديثة وتستطيع تقديم الخدمات للمواطنين في أنحاء الامارة المختلفة ، وفي عام

١٩٧١ صدر أول قانون للحكم المحلي بإنشاء أول مجلس بلدي لمدينة الشارقة يشترك أعضاؤه عمليا في مناقشة وإدارة أمور امارتهم ، وقد أسند الحاكم لهذا المجلس صلاحيات كبيرة ليمارس عمله بنظام ديمقراطي متطور ، وصدرت القوانين التي تكفل اشراف البلدية على المرافق المختلفة التي تتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين ، ومنها قوانين الصحة العامة والرخص والعوائد والبناء والتخطيط وغيرها .

دائرة الكهرباء والمياه

لم تستطع شركات الكهرباء التي انشئت عام ١٩٦٤ أن تواكب التقدم المضطرد في الامارة ولذلك أمر الحاكم بإنشاء هذه الدائرة لمواجهة متطلبات الحياة العصرية في هذه الناحية .

دائرة العدل

وقد انشئت دائرة العدل للاشراف على المحاكم التي تطبق الشريعة الاسلامية وفي عام ١٩٥٩ تم انشاء أول محكمة شرعية في البلاد وازاء النمو السريع الذي شهدته الامارة واقبال رؤوس الأموال الأجنبية وازاء الارتباطات القانونية المترتبة على ذلك فقد اقتضت الأمور انشاء محكمة مدنية عام ١٩٧٠ بجانب المحكمة الشرعية لمواجهة هذه التطورات والفصل في الدعاوي المتعلقة بها .

ثالثا : وزارات الدولة

الوزارات الاتحادية

يعتبر مجلس الوزراء تحت اشراف رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد الهيئة التنفيذية العليا في الدولة الاتحادية . وهي تمارس صلاحياتها التنفيذية عبر الأجهزة الادارية من وزارات ومؤسسات عامة .

وقد حدد الدستور صلاحيات الدولة الاتحادية في ادارة مرافق البلاد وخدماتها مقيما الفصل بين ما هو اتحادي صرف وبين ما هو مشترك مع

الاجهزة المحلية كما هو ملاحظ في تحديد اختصاصات وتنظيم الوزارات الاتحادية .

الوزارات الاتحادية واختصاصاتها

أوجب الدستور حكما إنشاء الوزارات التالية : الخارجية - الداخلية - الدفاع - المالية والاقتصاد والصناعة - العدل - التربية والتعليم والشباب - الصحة العامة - الاشغال العامة والزراعة - المواصلات والبريد والبرق والهاتف - العمل والشؤون الاجتماعية - الاعلام والثقافة - التخطيط باعتبارها تكون الحد الأدنى من الوزارات التي ينبغي ان يشملها تاليف أول مجلس وزراء اتحادي .

وفي مراحل أخرى أنشئت وزارات جديدة كما عدلت وظائف وتسميات الوزارات القائمة اذ أصبح الجهاز الاداري المركزي للدولة الاتحادية يتألف حاليا من ثماني عشرة وزارة هي كمايلي :

وزارة الداخلية

تتولى الادارة الكاملة لمرفق أمن الاتحاد وكذلك الامن والنظام في العاصمة الاتحادية وشؤون الجوازات والهجرة والجنسية كما انها تقوم بتنسيق وتوثيق التعاون بين شرطة الامارات الاعضاء في الاتحاد .

وزارة الخارجية

تقوم بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية والاشراف على تنفيذ هذه السياسة بالتنسيق مع الاجهزة المعنية بالعلاقات الخارجية .

وزارة الدفاع

تتولى تنظيم القوات المسلحة الاتحادية والاشراف الكامل عليها كما انهما تتولى دورا تنظيميا بالنسبة للخدمة العسكرية والتعبئة العامة بالاتفاق مع سلطات الامارات المعنية وهي مخولة اعداد مشروعات قوانين استيراد الاسلحة والذخائر لغير استعمال القوات المسلحة وقوات أمن الامارات .

وزارة المالية والصناعة

تقوم باعداد وتنفيذ ميزانية الدولة الاتحادية وهي مسؤولة عن وضع مشروعات القوانين التي تتعلق بالشؤون المالية والقروض الاتحادية والقواعد الحسابية .

وتتولى هذه الوزارة مراقبة الالتزامات المالية لدولة الاتحاد وتنظيم مشتريات الاتحاد والاشراف عليها أما في القطاع الصناعي فهي تضع الخطط والدراسات وتقوم بتنسيق مشروعات التنمية الصناعية وبرامج التدريب المهني وشؤون توحيد القياس والمواصفات الصناعية .

وزارة الاعلام والثقافة

تقوم بالاشراف على وسائل الاعلام وتطويرها من اذاعة وتلفزيون وصحافة وتتولى أيضا انشاء ادارة المكتبات العامة ومكاتب الاعلام الخارجي فضلا عن رعايتها للفنون على اختلاف أنواعها وتشجيعها التأليف والترجمة والنشر .

وزارة العدل والشؤون الاسلامية والاوقاف

تقوم بتنظيم شؤون المحاكم الاتحادية اداريا وماليا وتعد القوانين الخاصة بالقضاء والنيابة العامة الاتحاديين كذلك تقوم بالافتاء في الشؤون القانونية وبصياغة مشروعات القوانين واللوائح التي تقرها الوزارات الاتحادية واعداد مشروعات القوانين في الشؤون التي نص عليها الدستور .

أما بالنسبة لقطاع الشؤون الاسلامية والاوقاف فان هذه الوزارة تتولى الادارة الكاملة للمساجد والاشراف على شؤون الاوقاف ونشر الثقافة والقيم الاسلامية وابداء الرأي في المسائل الشرعية .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

تقوم باعداد مشاريع القوانين بشأن العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة ورعاية الاسرة والجمعيات التعاونية وتقديم المعونات المالية للامارات لتمكينها من تنفيذ تلك المشاريع وهي تشرف على

المخصصات المالية المقررة من ميزانية الاتحاد للشؤون الاجتماعية حسب احتياجات الامارات كما انها تشرف على الهيئات والمؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية وأعمال البر والاحسان .

وزارة الكهرباء والماء

تقوم بوضع خطط انتاج وتوزيع الكهرباء وتنفيذ مشروعاتها وبادارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء والنقل على الشبكات الرئيسية كما انها مسؤولة عن مشروعات توفير المياه بقيامها بالدراسات اللازمة ومعاونة الامارات في تأمين خدمات هذين المرفقين الهامين .

وزارة النفط والثروة المعدنية

تقوم بتنسيق السياسة النفطية بين الامارات وتضع الخطط والدراسات حول حسن استغلال الثروة النفطية وتقوم بتمثيل الاتحاد في التنظيمات الدولية والاقليمية المتعلقة بالنفط وهي التي تقدم دراسات التنقيب عن الثروة المعدنية في كل امارات الدولة .

وزارة الاقتصاد والتجارة

تقوم باقتراح السياسات ووضع خطط ومشروعات القوانين واللوائح اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الوحدة الاقتصادية والجمركية تدريجيا بين الامارات وهي تتعاون مع الوزارات المعنية في عقد الاتفاقيات الاقتصادية واقامة المعارض الدولية والاقليمية وتنفيذ قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل .

وزارة المواصلات

تقوم بادارة الخدمات البريدية . أما خدمات البرق والهاتف فتتولاها شركة تسهم الدولة الاتحادية في أكثر من نصف رأسمالها . وتخضع هذه لشركة لاشراف الوزارة . كما تعد الوزارة القوانين الاتحادية الخاصة بشؤون الطيران والملاحة الجوية وباعطاء تراخيص الطائرات والطارين .

وزارة الاشغال العامة والاسكان

تقوم بشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها وتشبيد وصيانة المباني والمرافق العامة الاتحادية والاشراف على انفاق المبالغ المخصصة لمشروعات الانشاء والتعمير في قطاع الاشغال العامة .

وتقوم كذلك بدراسة وإعداد مشروعات تخطيط المدن وتصميم الابنية العامة وصيانة الاملاك الاتحادية .

وزارة التخطيط

تقوم بوضع الخطط واجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيهها وكذلك اجراء مايلزم من احصاءات لموارد الدولة وتعداد سكانها .

وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء

تعني بالشؤون الادارية والمالية المتعلقة بأعمال مجلس الوزراء وتخضع لسلطتها دائرة شؤون الموظفين وادارة التظلم الاداري ومعهد التنمية الادارية .

وزارة الدولة لشؤون المجلس الاعلى

وهي بمثابة سكرتاريا ادارية تعاون المجلس الاعلى للاتحاد في تنفيذ صلاحياته تصريف شؤونه الادارية .

رابعاً : البترول في الامارات

منذ بداية القرن الحالي وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى حيث تمت تصفية تركة الدولة العثمانية في الشرق الأوسط بدأ يتضح الصراع الخفي الذي كان دائراً بين دول المحور وهي تركيا والمانيا وايطاليا ، وبين الحلفاء ، وهم بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، حول السيطرة على اقطار الشرق الأوسط

وتقاسمها كمناطق للنفوذ وذلك بدفع من شركات البترول في تلك البلاد والتي كانت تعرف الاهمية البترولية المحتملة لاقطار الشرق الأوسط .

وبعد ان حصل رجل الأعمال البريطاني « دراسي » على امتياز للتنقيب عن البترول في إيران في سنة ١٩٠٣ حاول الألمان عن طريق تركيا ان يحصلوا على امتياز للتنقيب عن البترول في العراق ، ولكن الحلفاء اتصلوا بالحكومة العراقية ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، التي هزم فيها المحور فبدأ البريطانيون يسامون العراق على شق محافظة الموصل عنه اذا لم يمنح امتياز البترول للشركات البريطانية ، وبالفعل فقد تم لهم ما ارادوا وأنشئت شركة نفط العراق (I. P. C.) حيث منحت امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق العراق .

وتحت ضغط حلفاء بريطانيا نزلت شركة البترول البريطانية (B. P.) عن جزء كبير من حقها في الـ (I. P. C.) مراضاة لهؤلاء الحلفاء لشركات امريكية وهولندية حيث تم توزيع أسهم شركة نفط العراق على النحو التالي :

شركة البترول البريطانية	٢٣٫٧٥٠٪
شركة البترول الفرنسية	٢٣٫٧٥٠٪
شركة شل	٢٣٫٧٥٠٪
شركتي موبل واكسون	٢٣٫٧٥٠٪
مؤسسة كلينكيان	٥٪

وحصلت شركة بابكو الامريكية على امتياز في البحرين ثم حصلت شركة ارامكو الامريكية على امتياز شامل في السعودية وحصلت كل من شركة البترول البريطانية (B. P.) وشركة الخليج (Gulf) الامريكية على امتياز في الكويت مناصفة بينهما .

وبعد ذلك حصل مساهموا شركة نفط العراق (I. P. C.) على امتيازات في كل من الامارات العربية وعمان وقطر .

وبذلك لم تأت سنة ١٩٣٦ الا وقد تقاسم الحلفاء منطقة الشرق الأوسط فيما بين شركاتهم وبنسب متفاوتة وكان شأن الامارات العربية في ذلك شأن بقية بلدان المنطقة

ففي الامارات العربية تم التوقيع على أول اتفاقية للبترول في يناير سنة ١٩٣٦ بين حاكم إمارة ابوظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهدان حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق إمارة ابوظبي البرية والبحرية .

وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والامارات الأخرى مع هذه الشركة على اتفاقيات مماثلة وبذلك حصلت هذه الشركة على امتياز غطى الامارات كلها .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية فتوقفت أنشطة شركات البترول في الامارات لتعود ثانية بعد هذه الحرب للقيام بأعمال التحري والاستكشاف ، وبعد ان قامت شركة تطوير الساحل المتهدان بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن امتيازاتها في امارات دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة كما تخلت عن المناطق البحرية من إمارة ابوظبي محتفظة بالمناطق البرية منها حيث ركزت نشاطها فيها . وقد منح حكام الامارات فيما بعد امتيازات للتنقيب عن البترول في اماراتهم لشركات عديدة . أهمها الامتياز الذي منحه إمارة ابوظبي سنة ١٩٥٤ في مناطقها البحرية (لشركة مناطق ابوظبي البحرية) والامتياز الذي منحه إمارة دبي عام ١٩٦٣ لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للامارة ، والامتياز الذي منحه إمارة الشارقة عام ١٩٧١ لشركة الهلال .

وقد اكتشفت البترول بكميات تجارية لأول مرة في إمارة ابوظبي في سنة ١٩٥٨ ثم في إمارة دبي سنة ١٩٦٦ وفي إمارة الشارقة في عام ١٩٧٢ .

وتختلف اتفاقيات البترول في الامارات الواحدة عن الأخرى من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات التي عقدت في بقية بلدان الشرق الأوسط وذلك تبعا للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة .

شركات البترول العاملة في ابوظبي

تعتبر إمارة ابوظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الامارات الأعضاء في الاتحاد كما يعمل بها اكبر عدد من شركات البترول .

(١) شركة نفط ابوظبي المحدودة

تأسست في بريطانيا بتاريخ ١٩٣٦/٩/٣٠ شركة سُميت شركة تطوير بترول الساحل المتهاذن المحدودة وهي مملوكة لشركة نفط العراق ، وحصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في اماره ابوظبي بتاريخ ١٩٣٩/١/١١ وقد شملت منطقة امتيازها جميع الاراضي والجزر والمياه الواقعة تحت سيادة الامارة الا انها تخلت عن بعض المناطق البرية وكذلك المياه البحرية فيما بعد وكانت مدة الاتفاقية ٧٥ سنة .

وفي ١٩٦٢/٧/٢٤ تم تبديل اسم الشركة الى شركة نفط ابوظبي المحدودة .

حقل البترول البرية في إمارة ابوظبي

١ - حقل باب

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٥٣ وتم التأكد منه سنة ١٩٥٨ عندما حفر البئر الثاني منه ويقع حقل باب على بعد ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مدينة ابوظبي العاصمة وعلى بعد خمسة كيلومترات من طريف . وفي سنة ١٩٦٣ تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت أول ناقلة من البترول الخام في أواخر هذه السنة من مصب « جبل الظنة » وينتج البترول الخام في هذا الحقل من طبقة الثمامة وهذه الطبقة تتكون من عدة مكامن متتابعة للبترول والغاز ، ومعظم البترول المنتج يتم انتاجه من مكامن الثمامة (ب) في الوقت الحاضر التي تتراوح سماكتها بين ١٤٠ - ١٦٠ قدما كما انها تقع على عمق ٨٠٠٠ قدم تحت سطح البحر ، وتبلغ مساحة حقل باب حوالي ١٢٠ كيلومتر مربع طوله ٤٥ كيلومتر وعرضه ٢٥ كيلومتر . تم حفر مامجموعة ٢٤ بئرا منتجة في هذا الحقل . ولقد بدأت عمليات حقن الماء لغرض المحافظة على ضغط المكامن في سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر ١٣ بئرا لهذا الغرض ، ويبلغ معدل الطاقة الانتاجية اليومية من هذا الحقل في الوقت الحاضر ١٣٠ ألف برميل يوميا أي بمعدل ٦٠٠٠ برميل يوميا للبئر الواحد ، ويعتبر البترول المنتج من هذا الحقل من أحسن أنواع البترول الخام في العالم من حيث درجة كثافة

النوعية التي تتراوح بين ٤٩/٤٠ درجة أي . بي . أي . ومن حيث محتواه من الكبريت الذي يعادل ٧٥٪ من الوزن .

ويتم تصدير البترول من هذا الحقل عن طريق مصب « جبل الظنة » بواسطة خط للأنابيب قطره ٢٤ بوصة طوله ١١٢ كيلومترا كما تم بناء العديد من الخزانات فوق جبال الظنة لخزن البترول المصدر من مصب جبل الظنة وبلغت كميات البترول المنتجة من هذا الحقل منذ ابتداء الانتاج في سنة ١٩٦٤ وحتى سنة ١٩٧٦ (٤٨ مليون) برميل كما ان معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ بلغ ١٠٠ ألف برميل يوميا .

ب - حقل بوحصا

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٢ ويقع على بعد حوالي ٨٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من حقل باب ، أي على بعد ١٦٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من مدينة ابوظبي وحقل بوحصا ينتج البترول من مكن « الشعيبية » على عمق ٨٥٠٠ قدم وهي تشبه طبقة « الشعيبية » التي تبلغ سماكتها حوالي ٤٠٠ قدم في بعض الحقول في العراق ، ويغطي حقل بوحصا منطقة تبلغ مساحتها ٦٢٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ طول الحقل ٣٥ كيلومترا وعرضه ١٨ كيلومترا لقد بوشر في تطوير هذا الحقل في أوائل سنة ١٩٦٤ وفي سنة ١٩٦٥ تم ربط هذا الحقل بميناء التصدير في جبل ظنة بواسطة خط للأنابيب قطره ٢٤ بوصة وطوله ١١٨ كيلومترا هذا ويوجد الآن خطان للأنابيب يربطان الحقل بجبل الظنة .

وتبلغ الطاقة الانتاجية لحقل بوحصا ٦٩٠ برميل يوميا بعد ان تم استكمال تطوير الحقل . فقد اقيمت أربع محطات لفصل الغاز ثلاثة منها طاقة كل منها ١٥٠ ألف برميل يوميا والمحطة الرابعة تبلغ طاقتها ٢٤٠ ألف برميل يوميا وبلغ عدد الآبار المنتجة في هذا الحقل ٣٧ بئرا وبلغ معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ (٥٠٠ ألف برميل يوميا) كما يتراوح معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد من هذا الحقل ما بين ٦٥٠٠ برميل يوميا و ٤٠ ألف برميل يوميا .

وفي عام ١٩٧٠ بوشر في عمليات حقن الماء في اسفل طبقة الشعيبية وذلك من أجل المحافظة على الضغط في هذا المكمن من جهة ومن أجل زيادة نسبة الاستخراج في حساب الاحتياطي لهذا الحقل بحيث تم حقن مامجموعة ٦٦٩ مليون برميل ماء وبلغ معدل الحقن للبئر الواحدة من هذه الآبار بين ١٠ الاف برميل و ٢٥ ألف برميل يوميا والذي يصل الى أكثر من ٤٥ ألف برميل يوميا في بعض الآبار . ان بترول بوحصا يعتبر من أحسن أنواع البترول حيث ان درجة كثافته في حدود ٣٩ درجة أي . بي . أي . ومحتواه من الكبريت في حدود ٧٥ ٪ من الوزن .

ج - حقل العصب

يقع حقل العصب على بعد ٢٢٥ كيلومترا جنوب مدينة ابوظبي وقد اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٥ وتم حفر سبعة آبار في هذا الحقل لتحديد وتقويمه . وفي النصف الثاني من سنة ١٩٧١ بوشر في تطوير هذا الحقل حيث وضع في الانتاج في أواخر سنة ١٩٧٣ وأوائل سنة ١٩٧٤ بطاقة انتاجية قدرها ٤٦٠ ألف برميل يوميا بعد ان تم حفر مامجموعة ٢٨ بئرا منتجة في هذا الحقل واقامة محطة لفصل الغاز والتسهيلات الأخرى للانتاج وضخ البترول الى جبل الظنة بواسطة خط للأنابيب طوله ٢٠٠ كيلومتر يربط الحقل بجبل الظنة يتراوح قطره بين ٢٦ و ٣٦ بوصة . ان هذا الحقل يغطي منطقة مساحتها ٢٥٠ كيلومترا مربعا ويبلغ طوله ٢٥ كيلومترا وعرضه ١٠ كيلومترات . كما ان معظم البترول يأتي من مكمن الثمامة « ب » . (٤٠٠ برميل يوميا) والتي تتراوح سماكتها بين ١٦٠ و ١٨٠ قدما و ٦٠ ألف برميل يوميا يتم انتاجه من طبقة « الثمامة » (جـ) والتي تتراوح سماكتها بين ٩٠ - ١٠٠ قدم وان معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد في هذا الحقل يبلغ ١٦ ألف برميل يوميا .

وبلغ مجموع البترول الخام المنتج من هذا الحقل حتى عام ١٩٧٦ حوالي ١٣٣ مليون برميل . وان بترول حقل العصب من أجود أنواع البترول حيث ان كثافته تبلغ ٤٠ درجة أي . بي . أي . ومحتواه الكبريتي حوالي ٨ ٪ من الوزن .

عمليات التصدير

ميناء جبل الظنة

يبعد ميناء جبل الظنة حوالي ١١٣ ميلا الى الغرب من مدينة ابوظبي وقد وقع الاختيار على جبل الظنة ليكون ميناء لتصدير البترول من المناطق البرية وذلك نظرا لوجود جرف صخري ومرسي عميق نسبيا وقنال توصيل الناقلات الى المصب وبالإضافة الى كون هذا الموقع محميا من الرياح القوية فانه يمتاز بوجود جبل بالقرب من الشاطئ استخدّم لكي تبني على سطحه خزانات البترول وهذا يمكن تعبئة الناقلات بواسطة الانسياب بقوة الجاذبية .

وقد بدأت عمليات إنشاء الميناء في شهر أغسطس من سنة ١٩٦٢ وكانت المهمة الأولى التي وجب القيام بها في جبل الظنة هي بناء مرسى للسفن الصغيرة والدوب المستعملة لتفريغ معدات الانشاء وقد تم بناؤه بشكل ممر مردوم بالصخر يبلغ طوله ١٠٠٠ ياردة وبحاجز لكسر تيار المياه طوله ٦٠٠ قدم وبذلك تم الحصول على حد أدنى لعمق من المياه يبلغ ٨ أقدام عند الجزر المنخفض وقد جلبت الصخور المستعملة لهذا الغرض من جبل الظنة وانتهت عملية بناء المصب في كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦٣ حيث شحنت أول شحنة من خام حقل باب البالغة ٣٤٠٠٠ طن .

ويبلغ الجد الأقصى للقسم المغمور من الناقلات التي تأتي الى جبل الظنة ٤٦ قدما وهذا يتيح للناقلات التي تبلغ حمولتها الساكنة القصوى نحو ٩٠.٠٠٠ طن تعبئة شحنة كاملة ، ومع ان الميناء يستطيع استقبال الناقلات الضخمة الا ان العمق المتوفر لا يسمح بتحميل السفن التي من هذه الفئة الا بصورة جزئية . وفي سنة ١٩٧٤ وبعد تدشين العديد من مرافق التصدير في جبل الظنة توجد فيه العديد من المرافق الحديثة .

٢ - شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة (ادما)

الشركة وامتياز التنقيب عن البترول

حصلت شركة داري للاستكشافات المحدودة على امتياز بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ لاستثمار المناطق البحرية لإمارة ابوظبي ولدة ٦٥ سنة وقد

شملت منطقة امتيازها جميع المياه البحرية والأراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة ابوظبي عدا الاقليمية الجزر المشمولة بامتياز شركة نفط ابوظبي المحدودة . وقد بلغت المنطقة البحرية التي شملها الامتياز حوالي ٣٠ ألف وثلاثمائة وسبعين كيلومترا مربعا .

وفي ١٨/٥/١٩٥٤ تم تأسيس شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة (أدما) بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين ٢/٣ ٦٦ ٪ وشركة النفط الفرنسية بنسبة الثلث ١/٣ ٣٣ ٪ ونقل الامتياز الى الشركة الجديدة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٥٥ .

وفي ١٠ اكتوبر ١٩٦٦ تخلت الشركة عن بعض المناطق البحرية بموجب اتفاقية سنة ١٩٦٦ بلغت ٤٤١٦ كيلومترا مربعا وكذلك تم في ١٠ اكتوبر من سنة ١٩٦٩ التخلي عن مساحة قدرها ٣١٥٠ كيلومترا مربعا .

وفي فبراير سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية جديدة تم بموجبها زيادة نسبة الضريبة على الربح الصافي من ٥٠ ٪ - ٥٥ ٪ .

وفي ١٠ اكتوبر ١٩٧٢ تخلت الشركة مرة أخرى عن مساحة قدرها ٢٨٢٠ كيلومتر مربع . وفي ٢٠ ديسمبر من السنة نفسها وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة ودخلت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية كشريك في امتياز شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة بحصة ٢٥ ٪ وذلك ابتداء من ١/١/١٩٧٣ .

وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢ باعت شركة النفط البريطانية (B.P.) ٤٥ ٪ من حصتها في شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة الى مجموعة شركات يابانية سميت فيما بعد المجموعة اليابانية للتطوير البترولي (Jodco)

وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تمت زيادة حصة حكومة ابوظبي من المشاركة من ٢٥ ٪ الى ٦٠ ٪ وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ .

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول

ابتدأت عمليات المسح بفريق من الغطاسين تبعها مسح جاذبي من الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - ابريل ١٩٥٤ ، حيث تم انجاز مامجموعة ٤٧١ كم في عدة مناطق مختلفة من المياه البحرية .

وفي الفترة مابين ديسمبر سنة ١٩٤٥ وحتى ابريل ١٩٦٥ مسحت الشركة مامجموعة ٧٦٥٩ كم بواسطة عمليات المسح الزلزالي وكان يعرف هذا النوع من المسح بـ (الانالوج) وقد شملت هذه العمليات عدة مناطق من المناطق البحرية الخاصة بامتياز الشركة .

وفي سنة ١٩٦٧ تبنت الشركة الوسائل الحديثة في عمليات المسح الزلزالي (ديجيتل) وقد استمرت عمليات المسح هذه من آب سنة ١٩٦٧ وحتى شهر تموز سنة ١٩٧٣ وشملت عدة مناطق من امتياز الشركة حيث بلغ مجموع ماتم مسحه ٩٥٩٢ كم .

عمليات الحفر الاستكشافي

كان من نتيجة أعمال المسح المختلفة التي اجرتها الشركة ان نجحت في العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة لعمليات الحفر الاستكشافي في التنقيب عن البترول ففي خلال الفترة من شهر كانون ثاني ١٩٥٨ وحتى شهر نيسان من سنة ١٩٧٥ تم حفر العديد من الآبار الاستكشافية في المياه البحرية الواقعة ضمن امتياز شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة (أدما) .

ففي ١٤ كانون ثاني سنة ١٩٥٨ بدأ الحفر في أول بئر استكشافي تحفرها الشركة في حقل أم الشيف حيث وصل العمق في هذه البئر الى ٨٧٥٥ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة التمامة والغاز في طبقة العرب .

وفي نيسان سنة ١٩٥٩ ابتدأت الشركة في حفر بئر أم الشيف رقم ٣ حيث وصل العمق الى ١٠١٥٠ قدما تم اكتشاف البترول في طبقة العرب كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في طبقة العريج .

وبعد مضي خمس سنوات على حفر الشركة لبئرها الأول في أم الشيف وبالتحديد في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ ابتدأت في حفر بئر زاكم رقم (١) في تركيب زاكم حيث انه كان يبدو في ذلك الوقت بانه يلي تركيب أم الشيف أهمية وصل العمق في هذه البئر الى ١١٦٧٦ قدما وتم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العريج .

بعد ان تم اكتشاف كل من حقلي أم الشيف وزاكم حفرت الشركة الكثير من الآبار الاستكشافية فحفرت بئر البندق رقم (١) وبئر البندق رقم (٢) حيث تم العثور على البترول والغاز في البئر الأول ، في طبقة العرب ولم يعثر على أي آثار للمواد الهيدروكربونية في البئر الثانية كما تم حفر بئر مندوس رقم (١) وبئر هيردما وبئر أم الدلخ رقم (١) وبئر سطح الرازيوت رقم ١ ، ٢ ، ٣ وبئر غشا وبئر نيو المتصب وبئر نصر رقم (١) وبئر مندوس رقم (٢) وبئر أم الدلخ رقم ٢ ، ٣ وبئر الخير وبئر أم الدلخ رقم (٤) وبئر نصر رقم (٢) وبئر غشا رقم (٢) .

الحقول البترولية البحرية في إمارة ابوظبي

١ - حقل أم الشيف

يقع هذا الحقل في المناطق البحرية الخاصة بامتياز شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة وعلى بعد ٩٥ ميلا الى الشمال الغربي من مدينة ابوظبي و٢٢ ميلا شمال شرقي جزيرة داس والحقل هو عبارة عن قبة بيضاوية قطرها في حدود عشرين كيلومترا ومساحته تقارب ٤٠٠ كيلومتر مربع .

لقد ابتدأت عمليات الحفر في هذا الحقل في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٨ حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العرب كما تم التأكد من وجود البترول بكميات تجارية في طبقة العرب سنة ١٩٦٠ عندما حفرت البئر الثالثة في الحقل على عمق ٩٦٠٠ قدم ، وتقع المواد الهيدروكربونية في هذا الحقل في ثلاثة مكامن تتكون من الحجر الجيري وهي :

أولا : مكنم الثمامة الذي ينقسم بدوره الى الطبقات العليا والطبقات السفلى يوجد البترول في الطبقات العليا وخصوصا في طبقة الثمامة (١) والثمامة (٢) .

ثانياً : مكنم العرب الذي يقسم بدوره الى أربع طبقات فرعية هي أ ، ب ، ج ، د . الا ان الطبقة الأخيرة هي الأكثر أهمية من حيث تواجد البترول والغاز فيها وهي تعتبر المكنم الرئيسي في الحقل .

ثالثاً : مكنم العريج وينقسم بدوره الى العريج العليا والعديانات والعريج السفلى . كما ان هناك غطاء غازيا كبيرا فوق هذا المكنم ومن الملاحظ ان درجة تشبع هذا المكنم بالبترول ليست كبيرة .

وكانت أولى مراحل تطوير حقل أم الشيف الانتاج منه بحدود ٣٠ ألف برميل يوميا وهو ماتطلب بناء وسائل الانتاج في البحر وفي جزيرة داس بما فيها بناء الخزانات وميناء التصدير وبدأ العمل في هذه المرحلة في حزيران سنة ١٩٦٠ وانتهى في حزيران سنة ١٩٦٢ وقد شملت هذه المرحلة حفر العديد من الآبار وبناء محطة في المناطق البحرية ومد خط قطره ١٨ بوصة وطوله ٢٢ ميلا لنقل البترول الى جزيرة داس .

وبعد ان تم حفر آبار التحديد بدأ العمل في برنامج متواصل لحفر الآبار لتطوير الحقل وبانتهاء شهر شباط سنة ١٩٦٦ كان قد فرغ من حفر ٢٢ بئرا في هذا الحقل يصل مجموع انتاجها الى ١٢٠ ألف برميل يوميا وخلال السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧١ تم حفر ثلاث آبار عمودية الى مكان طبقة العريج بحيث تنتج من طبقتين هما : طبقة العرب وطبقة العريج .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢ شرعت الشركة في برنامج الحفر المتواصل في طبقة العرب حيث حفرت الآبار الجديدة بطريقة منحرفة وكانت تنقسم الى قسمين آبار للانتاج وآبار لحقن الماء للمحافظة على ضغط المكنم .

لقد تميز هذا التوسع في عمليات الآبار الانتاجية وكذلك بمد خط للأنابيب طوره ٣٠ بوصة خصص فيما بعد لعمليات الانتاج من طبقة الثمامة الى جزيرة داس . وتبلغ الطاقة الانتاجية لوسائل الانتاج في جزيرة داس ٣٦٠ ألف برميل يوميا لطبقة العرب و ٨٠ ألف برميل يوميا من طبقة الثمامة .

هذا وقد انتج هذا الحقل منذ سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ مامجموعة ٤٨٠ مليون برميل ودلت الدراسات التي اجريت على المكنم

باستخدام نموذج له خصائص مشابهة لخصائص المكمن على ان استمرار الانتاج عن طريق الاستخراج الطبيعي سيؤدي الى افراط في انتاج الغاز وعليه تم الانتاج بواسطة الحقن بالماء وذلك حفاظا على ضغط المكمن .

أما بالنسبة الى انتاج الغاز فقد انتج هذا الحقل مامجموعة ٨٣.٠٢٠٢٠ مليون قدم مكعب منذ ابتداء عمليات الانتاج في سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ وقد استعمل جزء منها في عمليات الشركة أما غالبية هذه الكميات فقد تم حرقها .

٢ - حقل زاكم

عندما تقرر اختيار أكثر التراكييب تشجيعا في العثور على البترول بعد اكتشاف حقل أم الشيف بوشر في حفر بئر زاكم رقم (١) في الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٦٣ وبعيد تركيب زاكم حوالي ثمانية كيلومترا عن مدينة ابوظبي الى الشمال الغربي وقد ظهرت النتائج التي تم الحصول عليها العثور على البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العريج في حين تبين ان طبقة العرب حاملة للماء . وتقدر مساحة هذا الحقل بحوالي ٩١٠ كيلومترات مربعة . وينقسم مخزون الثمامة في هذا الحقل الى قسمين مكمن الثمامة العليا وهي تضم مكمن الثمامة ١، ٢، ٣ ومكمن الثمامة السفلى وتضم الثمامة رقم ٤، ٥ ويأتي معظم الانتاج في الوقت الحاضر من الطبقات السفلى للثمامة وبالتحديد من طبقة الثمامة ٤، ٥ .

ويبلغ سمك طبقة الثمامة ١٥٠ قدم حيث تنقسم بدورها الى طبقات فرعية كما ان طبقة الثمامة ٥ تبلغ سماكتها ٤٤٠ قدم تنقسم بدورها الى العديد من الطبقات .

وحفر في حقل زاكم ٤٥ بئرا منها ٤٠ بئرا منتجة وتم بناء وحدات لفصل الغاز عن البترول بالقرب من بئر زاكم رقم (١) في المناطق البحرية وذلك لفصل المرحلة الأولى من الغاز والجزء الباقي من الغاز يتم فصله في المرحلة الثانية والثالثة في جزيرة داس بعد ان تم مد خط للأنابيب طوله حوالي ١٠٠ كيلومتر وقطره ٣٠ بوصة وذلك من المنصة الخاصة بالتجميع وفصل الغاز من المناطق البحرية في الحقل الى جزيرة داس .

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٣ ووضع في الانتاج في شهر اكتوبر ١٩٦٧ ومنذ سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في برنامج الحفر المتواصل في طبقات التمامة السفلى (الرابعة والخامسة) وذلك بحفر الآبار المنحرفة وهي نوعان آبار انتاجية وآبار لحقن الماء وذلك بهدف المحافظة على الضغط في المكامن السفلى .

ويبلغ معدل الانتاج اليومي من حقل زاكم ٣٦٠ ألف برميل يوميا . منها حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا تنتج من الطبقات السفلى والباقي وقدره ٦٠ ألف برميل يوميا ينتج من الطبقات العليا وقد انتج حقل زاكم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ حوالي ٦٠٠ ألف مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي تم حرق معظمها .

جزيرة داس

تقع جزيرة داس الى الشمال الغربي من جزيرة ابوظبي وعلى بعد ١٠٠ ميل منها ويبلغ طول الجزيرة ميلا ونصف ميل وعرضها ثلاثة ارباع الميل وتستخدم هذه الجزيرة كقاعدة وميناء لمشاريع الانتاج لشركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة ولشركة نفط البندق المحدودة ومقرا لمصنع الغاز المسال الكبير التابع لشركة ابوظبي للغاز المسال .

وخصوصا لكل من حقل زاكم وأم الشيف حيث تم توصيل هذين الحقلين بالجزيرة بخطين للأنابيب من حقل أم الشيف طول كل منها ٢٥ ميلا وقطرها ١٨ بوصة و ٣٠ بوصة على التوالي كما يتم توصيل حقل زاكم بخط من أنابيب قطره ٣٠ بوصة وطوله ٥٥ ميلا .

وعلى جزيرة داس يتم فصل الغاز عن البترول وذلك على ثلاثة مراحل بالنسبة الى حقل أم الشيف وعلى مرحلتين بالنسبة الى حقل زاكم حيث تتم المرحلة الاولى في المناطق البحرية .

وبعد ان تتم مراحل فصل الغاز لكل من حقل زاكم وأم الشيف يتم تخزين البترول في خزانات على الجزيرة يبلغ عددها ١٧ خزانا تتراوح سعة كل منها بين ربع مليون الى أكثر من مليون برميل وتبلغ الطاقة الاجمالية لخزن البترول في الجزيرة حوالي ٧١ مليون برميل .

وترتبط هذه الخزانات بثلاث مراسي لتحميل البترول الخام اثنان منها مثبتان ومرسى عائم وجميعها مزدودة بمرافق لتحميل البترول الخام من كل من الحقول البحرية كذلك تزويد الناقلات بالوقود كما تستقبل هذه المراسي الناقلات العملاقة .

وتم بناء مصنع كبير للغاز السائل بحوالي ٥٣٠ مليون دولار وينتج حوالي ٣ ملايين طن في السنة من الغاز المسال والمقطرات الخفيفة والكبريت كناتج عرضي .

٣ - شركة توتال ابو البخوش

تقوم شركة توتال أبو البخوش بتشغيل حقل ابو البخوش والذي يقع على بعد مائة وثمانين كيلومترا الى الشمال الغربي من مدينة ابوظبي بجانب خط الوسط في مياه الخليج العربي . وشركة توتال ابو البخوش عبارة عن شركة متفرعة عن شركة توتال الفرنسية للبترول .

يمتد التركيب الجيولوجي لحقل ابو البخوش الى الجانب الايراني من مياه الخليج العربي حيث هو معروف هناك باسم حقل ساسان . وكانت شركة مناطق ابوظبي البحرية (أدما) التي هي صاحبة الامتياز الاول في هذه المنطقة قد حفرت البئر الاول (ك ١) في هذا الحقل في سنة ١٩٦٩ والتي كان من نتيجتها اكتشاف البترول فيه بكميات تجارية وقبل حفر هذا البئر اتضح نتيجة الاعمال الجيوفيزيائية والجيولوجية للمنطقة ان الظروف الجيولوجية والاحتمالات البترولية لتركيب البخوش مواتية .

ويجري في الوقت الحاضر انتاج البترول من بعض الطبقات من حقل ابو البخوش ضمن طبقة العرب . وطبقة العرب هذه تتكون من صخور مسامية ورغاب تتعاقب مع طبقات صخور كتيمة وهذا التكوين العربي هو نفسه المؤلف لطبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف الكبير في مياه ابوظبي .

وقد كان حقل ابو البخوش جزءا من امتياز شركة « أدما » الا انه في شهر يوليو سنة ١٩٧٣ نقل امتياز هذا الحقل والمناطق القريبة منه الى شركة جديدة كلفت بتطويره بسرعة وذلك بسبب تقاعس شركة مناطق ابوظبي البحرية « أدما » عن تطوير هذا الحقل .

٤ - شركة نفط ابو ظبي المحدودة (اليابان)

منحت هذه الشركة امتيازاً بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ في المياه البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق ابوظبي البحرية المحدودة سنة ١٩٦٧ وتبلغ مساحة المناطق التي شملها هذا الامتياز ٤٤١٦ كيلومتراً مربعاً كما بلغت مدة هذه الاتفاقية ٤٥ عاماً . وتمتلك هذه الشركة ثلاث شركات يابانية رئيسية وهي : (١) شركة مارزون للنفط اليابانية المحدودة (٢) شركة دياكيو للنفط اليابانية المحدودة (٣) شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة .

لقد ابتدأت عمليات المسح الزلزالي في شهر أيار و اكملت في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٨ ونتج عنه تفسير هذه العمليات العثور على تركيب جيولوجي سمي تركيب ميرز وذلك لقربه من حالة ميرز .

وفي الرابع من شهر أيار (مايو) سنة ١٩٦٩ ابتدأت الشركة في حفر أول بئر لها في تركيب ميرز حيث تم اكتشاف البترول في طبقة التمامة وأعطى هذا البئر انتاجاً قدر بحوالي ثلاثة آلاف برميل يومياً وبلغت درجة كثافته النوعية ٣٣ درجة ومحتواه الكبريتي ٠.٧ ٪ .

وخلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٩ وحتى شهر أغسطس سنة ١٩٧١ تم حفر مامجموعة ست أبار أخرى في ميرز كما تم حفر البئر الاستكشافية الأولى في تركيب دلما . ومن خلال نتائج حفر هذه الآبار تبين ان حقل ميرز هو عبارة عن ثلاثة تراكيب جيولوجية سميت (أ ، ب ، ج ،) .

وفي خلال الفترة من شهر أغسطس سنة ١٩٧١ وحتى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٢ تم حفر عشر أبار في تركيب (ب) ثمانية منها أبار منتجة .

في الفترة من ديسمبر ١٩٧١ وحتى شهر يناير سنة ١٩٧٤ تم حفر مامجموعة خمسة أبار منتجة في تركيب (أ) كما تم تطوير التركيب (جـ) خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٧٢ الى يوليو سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر مامجموعة ثمانية أبار منها (٦) أبار منتجة .

وحفرت بئر دلما الواقعة على بعد ٤٠ كيلومتر جنوب جبل الظنة في القطعة الثانية من امتياز الشركة حيث وصل عمق هذه البئر الى ١٢٥١٠ قدم وقد

اكتشف فيه مكثف البترول والغاز الطبيعي بكميات تجارية ويبلغ مجموع الاقدام المحفورة خلال الفترة الماضية ومنذ ابتداء عمليات الحفر وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ مامجموعة ٢٣ر٤٦٩ قدم وتم حفر مامجموعة ثلاثون بئرا حيث تم اكمال عشرين بئرا منها ، ويتم الانتاج منها حاليا ، أما الآبار الباقية فلم يتم اكمالها ووضعها في الانتاج بعد .

وتخلت شركة نفط ابو ظبي اليابانية في نهاية سنة ١٩٧٤ عن مساحة قدرها ١٠٦٣ كيلومترا مربعا وذلك بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة معها في سنة ١٩٦٧ وبناء على هذا التخلي احتفظت الشركة بمساحة ٢١٨٩ كيلومترا مربعا .

عمليات تطوير الحقل

يتم تجميع انتاج الآبار المذكورة سابقا من البترول الخام في منصة الانتاج الرئيسية بواسطة خطوط التجميع حيث يتم فصل الغاز عن البترول في مرحلة أولية بواسطة منشآت خاصة انشئت لذلك . ثم جرى نقل البترول الخام هذا الى جزيرة مبرز بواسطة خط للأنابيب قطره ١٨ بوصة وطوله ٢١ ميل حيث تجري على الجزيرة مرحلة أخرى لفصل الغاز .

وجزيرة مبرز هي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع الى الغرب من مدينة ابو ظبي وتبعد حوالي ١٠ أميال ويبلغ طولها حوالي ثلاثة ارباع الميل وعرضها حوالي ربع ميل وقد اكتسبت هذه الجزيرة أهمية خاصة بين جزر ابو ظبي العديدة لأنها أصبحت ميناء هاما لعمليات الشركة حيث بدأت بانتاج البترول من حقل مبرز في الخامس من يونيو سنة ١٩٧٣ بطاقة أولية تبلغ ٢٠ ألف برميل يوميا . وعلى الجزيرة توجد أربع خزانات للبترول سعة كل منها ٢٨٧ ألف برميل أي حوالي ٥٥ ألف طن وتستعمل هذه الخزانات لخزن البترول تمهيدا لتصديره من مرسى التصدير بواسطة خط للأنابيب طوله ١٠ أميال وقطره ١٠ بوصات ومرسى الشحن هذا يمكنه تحميل ١٤٠ ألف برميل في اليوم أي مايعادل ستة الاف برميل في الساعة .

وارتفع معدل الانتاج في حقل مبرز ليصل الى أكثر من ٥٠ ألف برميل في سنة ١٩٧٨ . وقد بلغ مجموع العاملين في هذه الشركة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠٧) موظفين .

٥ - شركة نفط البندق المحدودة

تأسست شركة نفط البندق المحدودة في يوليو سنة ١٩٧٠ حيث منحت امتياز لتطوير حقل البندق الذي كان في الماضي جزءا من امتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (أدما) وبعد ان تمت تسوية الحدود البحرية بين ابو ظبي وقطر في مارس ١٩٦٩ اتفق على ان يجرى تقاسم حقل البندق مناصفة بين البلدين بعد ان يتم استغلاله تجاريا بما في ذلك الدخل المتأتي من تصدير بترول البندق على ان تتولى شركة مناطق ابو ظبي البحرية (أدما) تطويره لحساب البلدين .

وكانت شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (أدما) قد قامت بعمليات مسح اهتزازي (زلزالي) ودلت نتائجها على وجود تركيب جيولوجي محدد ومستدير وبناء على هذه النتائج قامت الشركة (أدما) بحفر أول بئر استكشافية في هذا التركيب وهي بئر البندق رقم (١) وذلك في سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وكان ان اكتشف البترول والغاز الطبيعي لى طبقة العريج . ثم قامت شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (أدما) بعمل المزيد من عمليات المسح الاهتزازي لتقويم امكانيات الحقل البترولية ويقع حقل البندق في مياه الخليج العربي على خط الحدود البحرية بين كل من ابو ظبي وقطر . ويبعد حقل البندق حوالي ٢٧ كيلومترا الى الغرب من جزيرة داس وتقدر مساحته بحوالي عشرين كيلومترا مربعا .

ومن أجل الاسراع في تطوير حقل البندق نزلت شركة مناطق ابو ظبي البحرية (أدما) عن حقوقها في هذا الحقل لشركة أسست لهذا الغرض سميت بشركة نفط البندق المحدودة وذلك في يوليو ١٩٧٠ .

ويملك أسهم شركة نفط البندق المحدودة الشركات التالية :

- شركة اليابانية المتحدة لتطوير موارد البترول .
- شركة البترول البريطانية .
- شركة البترول الفرنسية .

وقد قدمت الشركة اليابانية الأموال اللازمة لتطوير حقل البندق مقابل شرائها انتاج الحقل من البترول الخام .

وتتضمن الشركة اليابانية مجموعة الشركات اليابانية وهي شركة بترول قطر اليابانية وشركة بترول فورت سلوب وشركة بترول ابو ظبي اليابانية وشركة تطوير بترول الاسكا وقد كان لهذه الشركات اهتمام بالمساهمة في تطوير حقل البندق وهذه الشركات مؤسسات كبيرة للطاقة الكهربائية ومعامل لتكرير البترول في اليابان مما دعاها الى البحث عن المزيد من المصادر البترولية لتلبية التزايد السريع في احتياجات اليابان من الطاقة ولهذا قامت الشركة المذكورة باجراء اتصالات مع شركة البندق كان من نتيجتها ان امتلكت هذه الشركات في نهاية ١٩٧٠ نصف حصة شركة البترول البريطانية البالغة الثلثين في شركة البندق كما انها تعهدت بتقديم الجزء الاكبر من الأموال اللازمة لتطوير هذا الحقل .

والمناطق المنتجة في هذا الحقل هي جزء من طبقة العرب وهي مكونة من صخور مسامية من الحجر الجيري والרגاب متعاقبة مع طبقات من صخور كتمية وهذا التكوين العربي هو نفسه الذي يؤلف طبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف وحقل ابو البخوش .

ووضعت خطة لتطوير حقل البندق لينتج ٢٠٠٠٠ برميل يوميا . وبناء على هذه الخطة تم خلال سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ حفر بئرين لتعيين حدود الحقل . وهما البندق رقم (٣) والبندق رقم (٤) وذلك بقصد تقويم الحقل وتعيين حدوده . وكانت شركة أدما قد حفرت بئر البندق رقم (٢) التحديدية قبل تكوين شركة البندق . ثم قامت شركة البندق بحفرست آبار انتاجية خلال سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بواسطة أبراج حفر اعتيادية واستخدمت خطوط أنابيب لنقل البترول من فوهة البئر الى منصة التجميع المركزية للحقل . وهذه الأنابيب مغمورة تحت سطح البحر ويبلغ قطرها ٨ بوصات ومغلقة بالخرسانة لحمايتها من التآكل والاهتزاز . كما مدت الشركة خط أنابيب قطره ١٦ بوصة وطوله ستة وعشرين كيلومترا لنقل بترول حقل البندق من منصة التجميع المركزية في موقع متوسط من الحقل الى جزيرة داس حيث توجد محطات عزل الغاز التي تقوم بفرز الغاز المصاحب عن البترول ومعالجته تمهيدا لتصديره .

ومنصة التجميع المركزية مجهزة بصمامات أمان وأدوات خائفة يمكن التحكم فيها وتعديل فتحاتها ، وهي مضممة بحيث يمكن تحويل البترول من المنصة الى خط الأنابيب الرئيسي أو يمكن تمريره أولا عبر فرازة اختبار لقياس كميات البترول والغاز من كل بئر على حدة الى الخط الرئيسي الذي ينقل البترول الى جزيرة داس وتعمل منصة التجميع المركزية تلقائيا .

وقد أقامت الشركة في جزيرة داس وحدة لمعالجة بترول حقل البندق يصل اليها البترول من خط الأنابيب الرئيسي ، ويخضع البترول في هذه المنشأة الى ثلاث مراحل من الفرز في فرازات ثلاث تعمل بضغط مقداره ٨٠٠ و ٢٥٠ و ٣٥ رطل للبوصة المربعة على التوالي . ويمر البترول بعد خروجه من فرازة المرحلة الثالثة عبر مبدلات للحرارة الى اثنين من الأوعية تعمل بالضغط الجوي حيث يجرى فيها إزالة الغاز للمرحلة الأخيرة ثم ينقل البترول من هذين الوعائين الى عمودين رأسيين يجرى فيهما تخفيض محتوى البترول من كبريتيد الهيدروجين الى المستوى الذي يجعله مناسباً للتصدير وكذلك إزالة الأجزاء الخفيفة من البترول لتركيزه ثم يجرى قياس كمياته وتخزنه مع خام حقل زاكم (١) وقد بدأ هذا الحقل في الانتاج في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

هذا وكانت شركة البندق قد اتخذت ترتيبات مع شركة أبوظبي لتسييل الغاز الطبيعي التابع للشركة المذكورة والذي يقع معمله في الطرف الشمالي الشرقي من جزيرة داس .

وبعد انتهاء عملية الفرز يمرر الغاز عبر أوعية تنقية مهمتها إزالة أية سوائيل مختلطة به . ثم ينقل بواسطة الأنابيب الى شبكة الجريان الرئيسية التي تربط وحدة المعالجة التابعة لشركة « أدما » بمعمل تسييل الغاز الطبيعي .

يحتوي خام البندق على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين السام تبلغ في المتوسط ١٠ في المائة وهو ما اقتضى اتخاذ احتياطات مشددة لضمان السلامة والأمان في جميع مراحل الانتاج . فقامت الشركة بوضع الأنظمة اللازمة التي تتمشى مع أصول العمل الصناعي المتبعة عادة في مثل هذه الأحوال كما اتخذت تدابير محددة لتدريب العاملين تدريبا منتظما على أصول وقواعد السلامة في العمل .

وحفرت عدة آبار للمساعدة في تعيين حدود الحقل من الجهة الجنوبية الغربية لتشكيل البندق واستكشاف الامكانيات البترولية والغازية للتكوينات الأعمق والأقدم من طبقة العرب والعريج .

وقامت الجهات الرسمية في كل من أبوظبي وقطر بإجراء الترتيبات اللازمة لإجراء دراسات هندسية لمكن هذا الحقل وذلك بغية التنبؤ بمستويات الانتاج له على المدى البعيد ولمعرفة سلوكه في المستقبل وكذلك مدى الحاجة الى دعم الضغط بواسطة حقن الماء أو الغاز أو كليهما ولتحديد أفضل الطرق للانتاج الثانوي للحقل بعد انخفاض الضغط فيه بهدف الوصول الى أقصى كمية ممكنة لانتاج البترول الكلي من الحقل .

وينتج حقل البندق أكثر من ٥٠ ألف برميل يوميا .

٦ . شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة « الامتياز الأول »

١ . الاتفاقية الأولى المبرمة بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨

منحت هذه الشركة امتيازها الأول بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٨ في بعض المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبوظبي المحدودة وذلك لمدة (٣٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى مجموعة شركات ميتسوبوشي اليابانية :

- شركة ميتسوبوشي للتعدين المحدودة .
- شركة ميتسوبوشي شوجي كيشا المحدودة .
- شركة ميتسوبوشي للنفط المحدودة .
- شركة ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة .
- شركة ميتسوبوشي للبتروكيماويات المحدودة .

وبلغت مساحة الأراضي المشمولة بامتياز هذه الشركة (٦٤٧٠) كيلومترا مربعا وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تبدأ بعمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تشرع بعمليات الحفر خلال سنتين .

هذا وقد باشرت الشركة بعمليات المسح ضمن المدة المنصوص عليها في الاتفاقية كما باشرت الحفر في فبراير ١٩٧٠ وقد حفرت الشركة (٧) آبار. ولكنها لم توفق الى اكتشاف البترول مما حملها على التخلي عن امتيازها وذلك في سنة ١٩٧٤ .

شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة « الامتياز الثاني »

بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٠ حصلت شركة نفط الشرق الاوسط على امتياز آخر في ثلاث قطع من المناطق البرية التي تخلت عنها شركة نفط أبوظبي المحدودة عملا بالاتفاق المبرم معها في عام ١٩٦٥ وقد بلغت مساحة هذا القطاع (٩٠٦٦) كيلومترا مربعا . هذا وقد تخلت هذه الشركة عن امتيازها هذا في سنة ١٩٧٤ بعد أن فشلت في العثور على البترول بكميات تجارية .

٧ . شركة نفط اميراداهيس أبوظبي

كانت شركة بان أوشن أويل كوربوريشن قد حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في جزء من المناطق البحرية في امارة أبوظبي بالقرب من جزيرة أرزنة وذلك الى الشمال الغربي من مدينة أبوظبي وذلك في ١٧/٦/١٩٧٠ وكانت أسهم هذه الشركة مقسمة بين الشركات التالية :

بان أوشن أويل	٦٠٪
ساريكوز للنفط	٢٠٪
شركة ونكتن انتربرايز	٢٠٪

وقد تعرضت هذه الحصص من الأسهم الى عدة تغيرات استقرت في التغير الأخير الذي حدث في ٢١ يناير ١٩٧٦ بحيث استقر توزيع أسهم الشركة والتي تغير اسمها الى (شركة نفط اميراداهيس أبوظبي) على النحو التالي :

شركة اميراداهيس	٤١٫٥٪
شركة بان أوشن أويل	٣١٫٥٪
شركة سوبيرير الكندية	١٠٪

شركة وينكتن انتربرايز	٤٥٪
شركة صننچ ديل	٢٥٪
شركة سيراكوز	٧٥٪
شركة بوفالي	٢٥٪

وقد شملت هذه الاتفاقية مساحة قدرها (٣١٥٠) كيلومترا مربعا في المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناطق أبوظبي البحرية .

وتطبيقا لاتفاقية الامتياز فقد تخلت الشركة في ١٤ مايو ١٩٧٣ عن ٢٥٪ من مساحة الامتياز الممنوح لها وقدره ٣١٥٠ كيلومترا مربعا بحيث أصبحت المناطق المتخلي عنها ٧٨٧ كيلومترا مربعا والمناطق المتبقية ٢٣٦٣ كيلومترا مربعا .

وفي ٢٨ مايو ١٩٧٥ تخلت الشركة عن ٢٥٪ من المساحة المتبقية حيث تخلت عن مساحة ٥٩٠ كيلومترا مربعا وأصبحت المساحة المتبقية من الامتياز لدى الشركة ١٧٧٣ كيلومترا مربعا .

ومنذ توقيع اتفاقية الامتياز وحتى دخول شركة اميراداهيس كانت شركة بان أوشن هي المشغلة للشركة وذلك الى ٢٦ مارس ١٩٧١ حيث أصبحت شركة اميراداهيس هي الشركة العاملة .

لقد أنهت الشركة عمليات المسح الزلزالي في مناطق امتيازها وتم حفر ما مجموعه خمسة آبار تم اكتشاف البترول في أربعة منها بكميات تجارية ولم يتم العثور على البترول في البئر الخامسة .

وقد عثرت الشركة على البترول بكميات تجارية لأول مرة في بئر أرزنة رقم (١) وذلك في ديسمبر ١٩٧٣ .

هذا ولقد بلغ عدد الأقدام المحفورة في الخمسة آبار السابقة ٥٨٧٥٤ قدما . وفي مارس سنة ١٩٧٦ قدمت شركة اميراداهيس برنامجها المقترح لتطوير حقل أرزنة المكتشف بحيث ينتج ما مجموعه ٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع ستة آبار تم حفر أربعة منها على أن ينجز هذا البرنامج في خلال

سنتين ولقد اعتمدت الشركة على بناء جميع المنشآت في المناطق البحرية الا أنه لم توافق حكومة أبوظبي على البرنامج المقترح من قبل الشركة وطلب اليها اعتماد تطوير جزيرة أرزنة القريبة من الحقل ووضع بعض المنشآت عليها .

وفي يونيو ١٩٧٦ قدمت الشركة برنامجها المقترح المعدل لتطوير حقل أرزنة حيث وافقت على بناء العديد من المنشآت على الجزيرة مثل المطار والميناء وبناء مرافق السكن وورش الصيانة والمستودعات بالاضافة الى منشآت بترولية أخرى كالخزانات وغيرها ، هذا وشرعت الشركة في تنفيذ برنامجها الخاص بالتطوير فقامت باجراء المسح الميداني لجزيرة أرزنة والمسح الجوي وأخذ العينات من الجزيرة والمناطق البحرية المجاورة ، وتم تطوير هذا الحقل في عام ١٩٧٨ وأصبح ينتج أكثر من ٤٠ ألف برميل في اليوم .

٨ . شركة نفط فيليبس « أبوظبي » المحدودة

منحت هذه الشركة امتيازا للتنقيب عن البترول بتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٧ في بعض المناطق التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبوظبي المحدودة وفقا لبرنامج التخلي الذي حددته الفقرة (١) من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٦٥/٩/١٩ وقد بلغت المساحات المشمولة بامتياز هذه الشركة حوالي (١٢٩٣٤) كيلومترا مربعا .

وتبلغ مدة امتياز الشركة (٤٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى كل من شركة فيليبس للبترول الأمريكية وشركة النفط الأمريكية المستقلة « أمين أويل » وشركة أجب الإيطالية .

وقد أعلنت الشركة في شهر اكتوبر ١٩٦٩ عن اكتشاف البترول في بئر مرزوق رقم (٢) وذلك على بُعد ٩٥ كيلومترا الى جنوب جبل الظنة وعلى عمق ٥٨٧٠ قدما ، وأعطى هذا البئر انتاجا قدره ١٢٠٠ برميل يوميا ويعتبر تجاريا وان عمق الآبار في حقل مرزوق ضحلا (في حدود ٥٠٠٠ قدم) .

وقد حفرت الشركة بعد ذلك عددا من الآبار في حقل مرزوق أعطت انتاجا يتراوح بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ برميل في اليوم . كما اكتشفت الشركة حقلا صغيرا

قريبا من حقل مرزوق يسمى حقل الظفرة حيث حفرت فيه أربعة آبار أعطت ما معدله ٨٠٠ برميل في اليوم للبئر الواحدة .

وبعد اعادة تخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة جاء خط الحدود ليأخذ حقل مرزوق للجانب السعودي ويبقى حقل الظفرة لجانب الامارات .

وفي سنة ١٩٧٥ تخلت شركة نفط فيليبس وخاصة بعد التعديل السابق الذكر في الحدود عن امتيازها في أبوظبي بعد أن أنفقت حوالي ٣٠ مليون دولار على أعمال التحري والتنقيب في منطقة امتيازها في أبوظبي .

(ب) شركات البترول العاملة في الامارات الشمالية

(١) اماره دبي

تأتي اماره دبي في المكانة الثانية بعد اماره أبوظبي بالنسبة لاهميتها البترولية وذلك من حيث انتاجها من البترول أو من حيث احتياطياتها من البترول .

وتعمل في اماره دبي شركة رئيسية واحدة وهي شركة نفط دبي المحدودة (D.P.C) وهي شركة فرعية تملكها كليا شركة بترول كونتيننتال (كونوكو) ويوجد المقر الرئيسي للشركة بدبي في دولة الامارات العربية المتحدة علما بأنه ليس لشركة (دي . بي . سي) مكاتب خارج دبي وان شركة (كونوكو) تقدم الخدمات الادارية لشركة (دي . بي . سي) في الولايات المتحدة .

أسست شركة (دي . بي . سي) بالأصل لتشغيل امتياز في البر حصلت عليه شركة (كونوكو) في دبي سنة ١٩٦٣ وفي سنة ١٩٦٤ قامت الشركة ببيع قسم من الامتياز المذكور الى شركة دويج ارز أويل (دي . اي . اي) والتي أصبحت الآن تابعة لشركة تكساكو والى شركة بترول صن أويل . وحيث ان التحري والآبار الاختبارية الثلاث التي تم حفرها لم تسفر عن نتائج فقد أعيد الامتياز الى الحكومة في عام ١٩٧١

وفي عام ١٩٦٣ حصلت شركة (دي. بي. سي) لحساب (كونوكو) على نصف الحقوق في امتياز المنطقة البحرية والتي كانت ممنوحة الى شركة دبي للمناطق البحرية ونتيجة للجهود الاستكشافية المبذولة في هذا الامتياز فقد اكتشف حقل (فاتح) في سنة ١٩٦٦ واكتشف حقل (جنوب غرب فاتح) في سنة ١٩٧٠

منذ سنة ١٩٦٣ طرأت عدة تغيرات في ملكية الاسهم في الحقول البحرية بحيث أصبحت ملكيتها الآن كما يلي

شركة دوما (٥٠ / الشركة الفرنسية ٥٠ / شركة هسبانيول)	٥٠٪
شركة بترول دبي (دي. بي. سي)	٣٠٪
شركة دويج تكساكو (دي. اي. اي)	١٠٪
شركة دبي صن	٥٪
شركة بترول ولغزي التابعة لشركة ونترشال	٥٪

تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي من قبل شركة (بي. بي. سي) بتاريخ ٦ حزيران سنة ١٩٦٦ باستعمال باخرة الحفر (كلومار تاسمان) ولقد ثبت أن الاكتشاف يشير الى وجود حقل مهم بعد أن تم حفر بئرين استكشافيين في سنة ١٩٦٧ جنوب غربي وشمال غربي البئر الأولى وعلى مسافة ميلين

قامت شركة بترول دبي بتطوير حقل فاتح بأسرع ما يمكن وقد بدأ الانتاج رسميا على نطاق محدود بتاريخ ٦/٩/١٩٦٩ كما تم بتاريخ ٢٢/٩/١٩٦٩ شحن أول شحنة من بترول دبي البالغة (٨٨٠) ألف برميل وبذلك فقد أصبحت دبي بلدا مصدرا للبترول .

هذا وقد طور حقل فاتح على أساس التصميم الأساسي والمستند على تطويره بشكل مستقل في المنطقة البحرية وتتضمن منشآت الحقل في الوقت الحاضر سبع منصات حفر ومنصة خاصة لادارة الانتاج مع أجهزة خاصة لعزل الغاز ، كما ان هناك ثلاثة خزانات سعة الواحدة (٥٠٠) ألف برميل وتتضمن المنشآت مساكن ووسائل استراحة وتغذية لاستيعاب (١٠٠) شخص

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على بعد (١٠) أميال تقريبا جنوب غربي حقل فاتح . وبدأ الانتاج من حقل جنوب غربي فاتح بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٧٢ ويتم نقل انتاج هذا الحقل بواسطة خط انابيب الى خزانات حقل فاتح حيث يتم التصدير منها .

وتم نصب المعدات اللازمة لحقن المياه في حقل فاتح بمعدل (٢٤٠.٠٠٠) برميل يوميا لغرض الحفاظ على مستوى الضغط في الحقل ولغرض استخلاص البترول والغاز بمعدل (١٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

ويبلغ انتاج شركة بترول دبي في الوقت الحاضر أربعمئة ألف برميل يوميا ومن المؤمل أن يرتفع هذا المعدل الى حوالي خمسمئة ألف برميل يوميا بعد ما تم حفر آبار اضافية مع الأجهزة اللازمة لها .

إن وسائل الخزن والتحميل المستعملة في حقل فاتح فريدة من نوعها حيث يتم بواسطتها وبنجاح ولأول مرة القيام بعمليات انتاجية في البحر بعيدا عن البر وبصورة مستقلة وبالنظر لبُعد الحقل عن البر (٥٨) ميلا وضحالة المياه الساحلية فانه من الصعب نقل البترول الى البر وشحنه من البر بالطريقة الاعتيادية وعليه فان الشركة تستعمل خزانات عائمة مغمورة لخزن البترول فيها وللشحن منها .

وتتكون وسائل الخزن من ثلاثة خزانات عائمة انزل الاول بتاريخ ١ / ٨ / ١٩٦٩ والثاني بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٧٢ والثالث بتاريخ ٣ / ٨ / ١٩٧٢ وقد قامت شركة شيكاغو بروج أند إيرن ببناء الخزانات المذكورة والتي تكفي سعة الواحد لاستيعاب عمارة ذات ١٥ طابقا .

إن الخزانات المذكورة مصنوعة من الفولاذ بشكل قديم دائرية الشكل مع اضافة اثنقال أسمنتية عليها لضمان توازنها ويبلغ قطر الخزان الواحد (٢٧٠) قدما في الأسفل و (٢٠٥) أقدام عند القسم الأعلى من الخزان علما بأن القسم الأعلى من الخزان يمتد الى ارتفاع (٤٠) قدما فوق سطح البحر عند استقراره على قاع البحر وان الخزائين رقم (٢) و (٣) مزود كل واحد منهما بمنصة طولها (٢٤٠) قدما وعرضها (٨٠) قدما وبارتفاع (٢٠٥)

أقدام ويبلغ وزن الخزان الواحد (٢٨) مليون رطل ويتسع لخزن (٥٠٠) ألف برميل من البترول ورغم الوزن الثقيل للخزانات فقد تم تعويمها وسحبها بحرا بواسطة قاطرات الى مسافة ٥٨ ميلا الى منطقة استعمالها حيث تم تثبيتها على قاع الخليج في حقل فاتح خلال يوم واحد مع العلم أن العملية استغرقت عدة ساعات لموازنة ضغط الهواء مع كمية المياه داخل الخزانات لدى انزالها ببطء الى عمق ١٥٥ قدما في المياه . ومن الجدير ذكره ان الخزانات المذكورة مفتوحة في أسفلها وان الخزانات مثبتة الى قاع البحر بواسطة ركائز . ان تصميم الخزانات موضوع البحث مبني على مبدئين بسيطين هما :

عدم اختلاط البترول مع المياه وان البترول أخف من المياه وعند ضخ البترول داخل الخزان من الأعلى تخرج المياه من الأسفل فيمتلئ الخزان وبالعكس عندما يتم سحب البترول من أعلى الخزان ويشحن في الناقلات فان مستوى المياه يرتفع داخل الخزان ويرفع البترول في الخزان الى الأعلى .

(٢) اماره الشارقة

تأتي اماره الشارقة في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها البترولية بالنسبة للامارات العربية المتحدة وذلك بعد كل من امارتي أبوظبي ودبي سواء أكان ذلك من حيث معدلات الانتاج والتصدير أو من حيث الاحتياطي من البترول الخام والغاز الطبيعي . وتعمل في الصناعة البترولية شركتان هما :

- أ . شركة نفط الهلال .
- ب . شركة كرسنال أويل .

١ . شركة نفط الهلال

وتتضمن شركة نفط الهلال كلا من الشركات التالية :

- شركة بيوتس جاز أند أويل ولها ٢٥٪ من الأسهم .
- شركة اشلاند أويل كومباني ولها ٢٥٪ من الأسهم .
- شركة سكيلى أويل كومباني ولها ٢٥٪ من الأسهم .

شركة كبرينجي كوربوريشن ولها ١٢.٥٪ من الأسهم .
شركة جوينبير كوربوريشن ولها ٢.٥٪ من الأسهم .

هذا وقد حصلت شركة نفط الهلال على امتيازها في اماره الشارقة في سنة ١٩٦٩ ومنذ تلك السنة الى سنة ١٩٧٢ قامت الشركة بأعمال المسح الزلزالي لمنطقة امتيازها في البحر وبعد تقديم انتاج عمليات المسح قررت أن تبدأ في حفر البئر الأول في التركيب الذي سمي باسم مبارك .

وبالفعل في اكتوبر ١٩٧٢ نجحت الشركة في اكتشاف البترول بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ اماره الشارقة من بئر مبارك رقم (١) حيث أعطى البئر انتاجا قدره ١٣٩٥٥ برميلا يوميا .

وفي يوليو سنة ١٩٧٣ تم اكتشاف البترول في بئر مبارك رقم (٢) بعد اجراء الفحوص الاختبارية لانتاجه من البترول والغاز فأنتج ٥٩٩٠ برميلا يوميا من البترول ذي المحتوى الكبريتي المنخفض وأنتج أيضا ٢٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي .

وفي شهر ابريل من سنة ١٩٧٣ اكتشف البترول في بئر مبارك رقم (٣) والتي تبعد ثلاثة أميال عن بئر مبارك رقم (١) حيث كانت نتائج هذا البئر قريبة من نتائج بئر مبارك رقم (٢) ، وفي سنة ١٩٧٥ عثرت الشركة على البترول بكميات كبيرة في بئر مبارك رقم (٤) ، وفي يوليو سنة ١٩٧٤ صدرت أول شحنة من بترول الشارقة لتصبح ثالث اماره مصدرة للبترول بعد كل من أبوظبي ودبي ويتم تصدير بترول حقل مبارك البحري عن طريق الباخرة (بركة) والتي تستخدم كخزان عائِم بعد أن تم تثبيتها بالقرب من حقل (مبارك) وذلك لغرض الاسراع في تصدير البترول ، وقد بلغ معدل صادرات اماره الشارقة من البترول في سنة ١٩٧٤ حوالي ٥١ ألف برميل يوميا انخفض في سنة ١٩٧٥ الى ٣٨ ألف برميل يوميا ثم ارتفع بعد ذلك .

٢ . شركة كريستال أويل

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول في المناطق اليابسة في الشارقة على مساحة قدرها ٨٥٠ ميلا مربعا وذلك في يناير سنة ١٩٧٤ وقد

نصت هذه الاتفاقية على انه خلال عام واحد من التوقيع على الاتفاقية لابد أن تكون الشركة قد فرغت من جميع العمليات الجيوفيزيائية الأولية وذلك لتقدير القيمة البترولية للمنطقة حيث يتم بعد ذلك اختيار المكان المناسب لعمليات الحفر . وقد جاءت هذه الاتفاقية متمشية تماما مع اتفاقيات البترول المعقودة في المنطقة ومع نفس الشروط التي حددتها منظمة الأوبك .

(٣) امارة عجمان

تعمل في امارة عجمان شركة يوناييتد رفايننج الامريكية وكان امتيازها يشمل جميع المناطق البرية والبحرية للامارة الا انها في سنة ١٩٧٥ تخلت عن جزء من امتيازها في البر والبحر وبلغت مساحته ٢٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت هذه الشركة باجراء بعض المسوحات الا انها لم تقر بعد حفر أي بئر .

(٤) امارة أم القيوين

وتعمل في امارة أم القيوين شركتان احدهما في المناطق البرية والاخرى في المناطق البحرية والشركة الأولى هي شركة هيوستن وهي مملوكة بالكامل الى شركة نفط ومعادن هيوستن الامريكية ويقع امتيازها في المناطق البرية حيث تبلغ مساحته ٨٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت الشركة بأعمال المسح الا انها لم تقر بعد الانتقال الى مرحلة الحفر .

والشركة الثانية هي شركة يوناييتد رفايننج التي تتوزع أسهمها بين الشركات التالية :

شركة يوناييتد رفايننج	٪٢٥
شركة نفط سوبيريور الكندية	٪٢٥
شركة نفط اساميرا	٪٢٥
شركة نفط انداركو	٪٧٥
شركة زاباتا	٪٧٥
شركة كيواني	٪١٠

وقد منحت الشركة امتيازها في المناطق البحرية وتبلغ مساحته ٦٠٠ كيلومتر مربع وقد باشرت الشركة بحفر البئر الأول والتي أظهرت نتائج الأولية وجود بعض الأدلة الهيدروكربونية

(٥) اماره رأس الخيمة

وتعمل في الامارة شركة واحدة وهي شركة فيتول الهولندية وتملك هذه الشركة الشركات التالية :

شركة تطوير فيتول	٢٥٪
شركة ويكزيت	٢٠٪
شركة سير	١٢٫٥٪
شركة دويقتش شاخنت باو	١٠٪
شركة يوناييتد رفايننج	٧٫٨٧٥٪
شركة سوبيريور الكندية	٨٫٤٣٧٥٪
شركة نفط اساميرا	٨٫٤٣٧٥٪
شركة سي . اس . آر	٥٪
شركة كيواني	٢٫٧٥٪

وقامت الشركة بحفر البئر الأول لها في المناطق البحرية من الامارة وكان هذا الامتياز ممنوحا لشركة يونيون الأمريكية والتي تخلت عنه في سنة ١٩٧٤ حيث لم توفق في العثور على البترول بكميات تجارية .

امارة الفجيرة

وتعمل في الامارة شركة واحدة هي شركة رزيرف أويل أند جاز وتبلغ مساحة امتيازها ٢٨٠٠ كيلومتر وذلك في المناطق البحرية من الامارة .

احتياطي البترول في الامارات العربية المتحدة

تحتل الامارات العربية المتحدة بالنسبة لما يوجد بها من مخزون من البترول المكانة الثانية في العالم وذلك بعد المملكة العربية السعودية والتي

تحتل مكان الصدارة ولم تنشر الأرقام الحقيقية لاحتياطي الامارات من البترول وذلك لعدم توفر دراسة متكاملة وشاملة ومع ذلك فان الأرقام التي تنشرها بعض النشرات البترولية لا تظهر حقيقة مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام .

ويوجد في اماره أبوظبي وحدها أكثر من ٩٠٪ من مجموع مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام وهو موزع بين المناطق البرية والمناطق البحرية ولكن معظمه في المناطق البحرية وتأتي اماره دبي في المرتبة الثانية بالنسبة لكمية المخزون من البترول بعد اماره أبوظبي وتليها اماره الشارقة .

خامساً : منجزات دولة الامارات

يبدو من السهل تحديد النشاطات الاتحادية التي بذلت على صعيد السلطة التنفيذية المركزية وتقويمها بشكل عام نسبة لحدائتها من جهة ولاتساع ووضوح القفزة المتقدمة التي حققتها مرافق البلاد من جهة أخرى اذ تمكنت هذه الدولة أن تؤدي في فترة وجيزة من حالة الوضع المتخلف الى حالة الوضع المتقدم بل المزدهر ، غير ان هذا التطور وان كانت له مبرراته يستوجب أن نأخذ بعين الاعتبار الجهود التي بذلت في نطاق السلطات المحلية بصفتها الافراذية ذلك ان جزءا هاما من أساسيات هذا التقدم يعود في بعض الامارات الى ما قبل نشأة الاتحاد الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد مصادر ونتائج تلك الجهود تحديدا دقيقا ويعقد مسألة الفصل بين ما هو مركزي وما هو محلي أو مشترك فالأمور تتداخل في هذا المجال تداخلا شاملا في نطاق الحركة الكلية للمجتمع بأسره .

وما يهمهم هو ملاحظة حصيلة تلك الجهود وما نتج عنها من مشاريع أساسية مهمة بالرغم مما شمله بعضها من جوانب سلبية ان لجهة التبذير في الانفاق أو لعدم تحقيق الفوائد القصوى نتيجة ازدواجية المشاريع أو عدم جدواها لكن يبقى أن حصيلة هذه الجهود قد انصبت في قناة الدولة ككل وكانت ولا تزال في متناول أبناء المجتمع مكانة دون تمييز أو تفرقة وعليه فقد

غدا الاقتصاد العام اقتصادا واحدا على طريق التكامل والتطور ، بحكم التشريعات الصادرة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة وبحكم سهولة الاتصالات والمواصلات في نطاق أسواق صغيرة الحجم .

وليس هناك ما يمنع من أن تكون النهضة العمرانية والمنجزات التكنولوجية الضخمة التي تحققت في معظم امارات الاتحاد قد انبعثت من دوافع محلية تشجع السلطات المعنية على القيام بتوفير الخدمات الضرورية لابنائها وفق اعتبارات محلية غايتها النهوض بالمرافق العامة وتوفير الطاقات المادية من أجل دعم المنزلة الذاتية المحلية التي تتجاوز في بعض الحالات منطق التكامل الاقتصادي للدولة الواحدة . وإذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة النظام الدستوري الاتحادي بما يوفره من حرية اتخاذ القرار على المستوى المحلي من جهة وحدثة الاتحاد التي تكاد تتجاوز عقدا من الزمن من جهة أخرى لأدركنا تماما ان الايجابيات أكثر بكثير من السلبيات وتبقى السلبيات بقدر ما هي مواطن ضعف محورا للعمل المستقبلي المطلوب في تصحيح وتقوية ودعم مسيرة الاتحاد لكي يظل قادرا على الصمود والتقدم .

ان نشاطات السلطة التنفيذية تجسدت منذ نشأة الاتحاد حتى الوقت الحاضر بتحقيق مجموعة من المشاريع الضخمة في تطوير مرافق البلاد وخدماتها . كانت الانطلاقة في كثير من المجالات من الصفر أو ما دونه وتوخيا للاطلاع بشكل مبسط على تلك النشاطات وما آلت اليه في بناء الدولة والمجتمع يمكن النظر الى منجزات الدولة الاتحادية من ثلاثة مستويات :

أولا : قطاعات الخدمات الأساسية

وهي تشمل الشؤون الخارجية والأمنية والدفاعية والقضائية باعتبار أن هذه المجموعة من القطاعات تشكل الوظائف البديهية التي لا يمكن لأية دولة ذات سيادة الا أن تقوم بتأمينها دعما لاستقلالها واستقرارها .

ثانيا : قطاعات البنية الهيكلية

في شقيها الاجتماعي والمادي وهي تشمل الشؤون التربوية والثقافية والصحية والاجتماعية والسكنية والمواصلات والكهرباء والماء .

ثالثا : قطاعات التنمية الاقتصادية

المعنية مباشرة باستثمار وتطوير مرافق البلاد الاقتصادية وهي تشمل على الأخص قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة والتنمية ومعضلاتها .

قطاعات الخدمات الأساسية

العلاقات الخارجية

دأبت الدولة منذ نشأتها على اقامة العلاقات الخارجية مع الدول والمنظمات العالمية والاقليمية على أسس سليمة دعما لكيانها المستقل وتعزيزا لمنزلتها الدولية وقد قطعت أشواطاً بعيدة في هذا السبيل اذ أقامت حتى يومنا هذا أكثر من خمسون بعثة بين سفارة وقنصلية في كل الدول العربية وأهم الدول الكبرى والصديقة في العالم وانضمت الى كل من هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية .

وقد حرصت الدولة في علاقاتها الخارجية منذ البدء على تعزيز الروابط الوثيقة مع الدول العربية الشقيقة خاصة مع دول منطقة الخليج العربي التي تربطها بها مصالح اقتصادية وأمنية وثيقة وفي سبيل ذلك عقدت عدة اتفاقيات دعماً للتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية كان آخرها دخولها في مجلس التعاون الخليجي .

وعلى الصعيد العربي ككل ركزت الدولة اهتماماتها على القضايا المصرية معيرة القضية الفلسطينية الاهتمام الكلي باعتبارها أساس المشكلة في الشرق الأوسط وباعتبار أن كل المشكلات الأخرى متفرعة عنها وتعبيراً عن هذا الموقف القومي الملتزم كانت دولة الامارات أول دولة عربية نفطية تستعمل سلاح النفط في معركة تشرين (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ولم تأل جهداً في مناسبات أخرى في مد يد العون دفعاً للتضامن العربي وتعزيز المصلحة العربية العليا فتشارك في قوة الردع العربية العاملة في لبنان وتعمل مع مجموعة صغيرة من الدول العربية التي كلفت من قبل الجامعة العربية عام ١٩٧٧ بالعمل على دعم التضامن العربي .

وبما أن للأوضاع السياسية والأمنية في إيران تأثيرا كبيرا ليس فقط على الوضع في دولة الامارات بسبب قربها الجغرافي وانما على كل دول الخليج فقد عملت الدولة في السابق على تعزيز علاقاتها مع إيران وتعمل من خلال التنسيق والتعاون مع الأشقاء في منطقة الخليج العربي ترقبا لتطور الأحداث وسعيا وراء اتباع السياسات الكفيلة بتحقيق المصلحة العربية المشتركة وبالحفاظ على وحدة الكيان وكرامة الدولة .

وانطلاقا من منزلة الاتحاد الاقتصادية النفطية فإن الدولة عضو أساسي وفعال في كلا المجموعتين العربية والدولية للدول المصدرة للنفط وبهذا الصدد تسعى الدولة جاهدة لاعتماد سياسة تحد من تدهور قيمة الدولار وبالتالي من موجات التضخم المستوردة . بالإضافة الى كل ذلك تتميز العلاقات الخارجية لدولة الامارات بما تقوم به عبر التزاماتها المالية ومواقفها الانسانية من تقديم القروض والمساعدات المالية الضخمة في سبيل تطوير وتنمية مجتمعات الدول الصديقة .

الدفاع الوطني

منذ تأسيس الاتحاد اتجهت أفكار المسؤولين من الحكام وغيرهم نحو دمج القوات المسلحة وذلك وفقا لأحكام الدستور ، لكن اجراءات الدمج تأخرت بعض الوقت رغبة في افساح المجال للتوصل الى أفضل الحلول والتنظيمات المطلوبة للقوات المسلحة .

ففي صيف ١٩٧٥ طلب رئيس الدولة من ثلاث دول عربية هي السعودية والأردن والكويت ايفاد لجان عسكرية لوضع دراسة عامة لمسألة دمج القوات المسلحة وبالفعل قامت هذه اللجان فور تكليفها بوضع دراسة شاملة ساعدت فيما بعد مجلس الدفاع الأعلى للدولة على اتخاذ قرار الدمج باعلانه البيان في نهاية عام ١٩٧٦ ، وبعد ذلك صدرت تشكيلات جديدة للقوات المسلحة بحيث شكلت رئاسة للأركان العامة تنضوي تحت لوائها المناطق العسكرية الرئيسية التالية :

- (١) المنطقة العسكرية الغربية .
- (٢) المنطقة العسكرية الوسطى .

(٢) المنطقة العسكرية الشمالية .

(٤) لواء اليرموك (الذي كان يعرف فيما مضى باسم قوة دفاع الاتحاد) .

وبحكم هذه التنظيمات أصبح رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة ونائب القائد الأعلى ووزير الدفاع مسؤولاً أمامه عن إدارة القوات المسلحة وتسليحها وتهيئة مقوماتها وقيادتها أثناء العمليات بما يمكنها من الدفاع عن الدولة والمحافظة على سلامة أراضيها وأجوائها ومياهاها الإقليمية ضد أي اعتداء خارجي .

وتشارك دولة الامارات مع بعض دول الخليج وجمهورية مصر العربية في الهيئة العربية للتصنيع الحربي غير ان المستجدات التي طرأت على الساحة العربية نتيجة اتفاقات مؤتمر كامب دافيد وموقف مصر من مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ أثر على مصير هذه الهيئة وأدى بالتالي الى تصفيتها .

الامن الداخلي

أما الخدمات الامنية الداخلية فتوفرها عناصر من السلطتين المركزية والمحلية علما بأن بعض الاجراءات قد اتخذت في امارة الشارقة عام ١٩٧٦ لتوحيد أجهزة الشرطة تكملة لتوحيد القوات المسلحة .

فالسلطة المحلية معنية مباشرة بحفظ الأمن في نطاق حدودها الجغرافية وتعاونها السلطة المركزية في الشؤون المشتركة بالأخص تلك التي تستوجب التنسيق حفاظا على أمن وسلامة الاتحاد .

وتضطلع هذه الأجهزة بكل الشؤون الأمنية بشكل حازم وفعال خاصة في مجالات السير والآداب العامة .

ومن أهم النشاطات وأكثرها الحاحا تلك التي تقوم بها أجهزة وزارة الداخلية المتعلقة بشؤون الجنسية لجهة مراقبة تأشيرات الدخول والاقامة في البلاد اذ أن احصائيات السنتين الأخيرتين تدل على ازدياد مضطرد وكبير في

عدد المعاملات ونوعيتها الأمر الذي يعكس الشيء الكثير بالنسبة لاكتساب اقتصاد الدولة وتجارتها مكانة مهمة تجذب الوافدين والزائرين بأعداد ضخمة وفي هذا الصدد تعاني أجهزة الوزارة من معضلة المتسولين الى البلاد والمقيمين بشكل غير قانوني وهي في سبيل ذلك ناشطة للحد من معضلة المتسولين والمقيمين غير الشرعيين .

القضاء

بالرغم من ان الخدمات القضائية لاتزال موزعة بين السلطتين المركزية والمحلية فان الدولة الاتحادية خطت خطوات جلية في طريق تنظيم القضاء الاتحادي .

ولقد صدر القانون الاتحادي رقم (١٠) في عام ١٩٧٣ لينظم شؤون المحكمة الاتحادية العليا وكذلك القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ الذي ينظم العلاقات القضائية بين الامارات الأعضاء في الاتحاد والمحكمة الاتحادية العليا تتألف من رئيس وأربعة قضاة وتتكون من عدة دوائر منها دائرة للشؤون الدستورية ودائرة للشؤون الجزائية ودوائر أخرى تنشأ حسب الحاجة .

وتختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في القضايا التالية :

(١) المنازعات المختلفة بين الامارات الأعضاء في الاتحاد أو بين امانة أو أكثر وبين حكومة الاتحاد متى أحيلت هذه المنازعات الى المحكمة بناء على طلب أي طرف من الأطراف المعنية .

(٢) بحث دستورية القوانين الاتحادية اذا ما طعن فيها من قبل امانة أو أكثر لمخالفتها دستور الاتحاد .

(٣) بحث دستورية التشريعات الصادرة من احدى الامارات الأعضاء اذا ما طعن فيها من قبل احدى السلطات الاتحادية لمخالفتها دستور الاتحاد أو القوانين الاتحادية .

(٤) بحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً إذا ما أحيل إليها هذا الطلب من أية محكمة من محاكم الاتحاد أو الإمارات الأعضاء أثناء دعوى منظور بها أمامها .

(٥) تفسير أحكام الدستور بناء على طلب إحدى سلطات الاتحاد أو حكومة إحدى الإمارات الأعضاء .

(٦) تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية بناء على طلب إحدى سلطات الاتحاد أو الإمارات الأعضاء أو إذا كان التفسير موضع خلاف في دعوى مطروحة أمام إحدى المحاكم .

(٧) مساعدة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد المعنيين بمراسيم عما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى للاتحاد ووفقاً للقانون الخاص بذلك .

(٨) الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل والخارج وجرائم تزوير المحررات أو الاختتام الرسمية لأحدى سلطات الاتحاد وجرائم تزيف العملة .

(٩) تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية في الإمارات .

(١٠) تنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة في إمارة أخرى أو بين الهيئات القضائية القائمة في أي من إمارات الاتحاد .

(١١) أية اختصاصات أخرى ينص عليها الدستور أو في أي قانون اتحادي .

وللإتحاد نائب عام يعاون عدد كاف من المحامين ورؤساء النيابة العامة ووكلائها ومساعدوها .

أما بالنسبة لتنظيم العلاقات القضائية بين الإمارات فقد وضعت التنظيمات التي تتناول :

(١) تبادل المعلومات الجزائية .

- (٢) الانابات القضائية .
- (٣) تنفيذ أحكام القضاء والمحكمين والسندات الرسمية .
- (٤) تسليم الفارين من العدالة وتنفيذ الأحكام الجزائية .

وذلك وفق ما أرساه القانون رقم (١١) لعام ١٩٧٣ من أحكام مستقاة من المبادئ الأساسية التي نظمها أحكام الاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية بين بعض حكوماتها وهي اتفاقيات الاعلاناء والانابات القضائية وتسليم المجرمين كما روعي في وضع هذه المبادئ أن تتكون أحكامها ميسرة قدر الامكان اعمالا لما نص عليه الدستور وأن تكون متماشية وطبيعية الرابطة الدستورية التي تحكم علاقة الامارات الاعضاء في الاتحاد .

يلاحظ أن الاجراءات التنظيمية التي اتخذت على صعيد السلطة القضائية قائمة على قواعد وأصول حديثة متبعة في بعض الدول العربية العريقة في نظمها القضائية كجمهورية مصر العربية وأن القضاء يمارس مهامه على صعيدي السلطة المركزية والمحلية بشكل فعال وحازم حيث تكاد الجريمة تنعدم والعدل يتحقق في كثير من المنازعات وهي أمور يشهد بها الكثيرون ممن يعملون في الدولة .

وفي تقييمنا العام لمجمل هذه الخدمات العائدة الى ما اعتبرناه وظائف بديهية يفرض على أية دولة كانت تأمينها بشكل منتظم وفعال وقياسا مع حداثة الاتحاد وما هو قائم من أوضاع مضطربة وشائكة في كثير من دول العالم النامية والعريقة في أنظمتها السياسية والادارية ليدرك المطلع أن هذا النظام وهو في انطلاقة الأولى قد حقق الشيء الكثير في مجال ارساء العلاقات الدولية على أسس سليمة وفي مجال القيام بتأمين الخدمات الدفاعية والأمنية والقضائية بشكل فعال ، ولاتزال الجهود منكبة على تحقيق اصلاحات عامة في هذه المجالات وعلى تدعيم الانجازات المحققة دفعا لعملية تحقيق المزيد من منعة الاتحاد وقدرته على الاستمرار والتطور .

(٢) قطاعات البنية الهيكلية

التربية والثقافة

شهد قطاع التربية والتعليم والثقافة تطوراً جذرياً وملحوظاً منذ نشأة الاتحاد حتى الوقت الحاضر . فمنذ ربع قرن لم يكن هناك أية مدرسة في كل الامارات باستثناء المدرسة الأولى التي افتتحت في الشارقة عام ١٩٥٣ وضمت آنذاك حوالي ٥٠٠ تلميذ تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وسبع عشرة سنة ، ومنذ ذلك الوقت بدأت الصورة تتغير بشكل بطيء حتى نشأة الاتحاد اذ مع اقامته بدأت حركة النهضة التربوية تأخذ مجراها بشكل شامل ومكثف فكانت الانطلاقة في وضع التشريعات والنظم الأساسية ابتداءً بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ الذي نظم اختصاصات الوزارات وصلاحياتها وخول وزارة التربية والتعليم والشباب مسؤولية الاضطلاع بنشر التعليم وتوفيره لكل مواطن ونص على الزامية التعليم في مرحلته الابتدائية ومجانيته في كل مراحل التعليم داخل الاتحاد وخارجه تطبيقاً للنصوص الدستورية التي ترعى هذا النشاط . ثم صدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٢ لينظم شؤون العمل في المدارس الخاصة وتبعه القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ محددًا شؤون تنظيم البعثات التعليمية واستكمالاً للإجراءات التشريعية التي تستلزمها نية الدولة في نشر التعليم العالي أيضاً صدر القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء وتنظيم جامعة الامارات .

فالمسيرة التعليمية ابتدأت في عام ١٩٧١ ومعها بدأت عمليات تعميم المدارس في مختلف أنحاء البلاد حيث بات يوجد في كل قرية أو مجموعة من القرى مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية . كما أقيم عدد من مراكز التدريب المهني والفني والتجاري وتوج هذا الجهد في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ بافتتاح جامعة الامارات . وفي الوقت نفسه بدأت الدولة بتقديم المساعدات المالية للطلاب الذين يواصلون دراستهم الجامعية في الخارج وذلك عبر أجهزة وزارة التربية والتعليم والشباب وتضطلع الوزارة وبالتعاون مع المؤسسات العالمية والاقليمية في بعض الحالات بالنهوض في تنفيذ برامج تعليم الكبار ومحو الأمية .

وتنطلق السياسة التعليمية من سياسة الدولة ككل التي تركز على أهمية الانسان وضرورة تنميته وتطويره وهي تستمد أيضا من دستورهما الملتمزم بمبادئ الشريعة الاسلامية والقائم على تعزيز القيم وبعث الحضارة العربية الاسلامية الأصلية معيرة الاهتمام الكلي في برامجها للتعليم الديني وبناء شخصية الانسان . كما انها تفسح في المجال لتنوع التعليم بما يتفق وحاجات البلاد عبر الاختصاصات التي توفرها الجامعة الناشئة أو دور التعليم العالي في الخارج .

وفيما يلي بعض الاحصائيات عن الوضع التعليمي في الاتحاد حتى نهاية عام ١٩٧٨ وهو العام الذي اعتمدناه في هذه الدراسة كمتوسط معدل هذا العقد لقد بلغ عدد الطلاب لعام ١٩٧٨/٧٧ حوالي ١٠٠.٠٠٠ طالب وطالبة بمعدل ٨٥٪ في القطاع العام و ١٥٪ في القطاع الخاص ، وبلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية ٨٦٥٠٦ طلاب بينهم ٤٧٦٨٢ طالبا و ٣٨٨٠٤ طالبات موزعين على ٢٣٠ مدرسة ، أما عدد طلاب المدارس الخاصة فبلغ ١٣٤٩٢ طالبا وطالبة موزعين على ٨٩ مدرسة ويبلغ عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية ٦٢٤٨٩ وفي المرحلة الاعدادية والثانوية ١٨٢٩٩ وهناك ١٤٤٤ طالبا في المعاهد الدينية و ٢٧٤ طالبا في معاهد دار المعلمين والمعلمات للتعليم الصناعي والتجاري والزراعي .

أما الجامعة الوطنية فقد ضمنت في سنتها الدراسية الرابعة حوالي ٣٠٠٠ طالب وطالبة بنسبة ٦٥٪ ذكور و ٣٥٪ إناث . ومن المنتظر أن تتمكن الجامعة من استيعاب حوالي ٩٠٠٠ طالب كمعدل منظر السنوي في الأعوام المقبلة .

وتوفر الجامعة الاختصاص على أساس نظام الساعات المعتمدة للفصول ضمن جميع كليات التخصص .

وتوفر وزارة التربية ارسال بعثات للخارج ضمن سياسة همها في الدرجة الأولى تشجيع المواطنين على الانتساب الى الجامعة الوطنية الا اذا كان ارسال البعثة تأمينا لاختصاص غير متوفر لدى هذه الجامعة أو استكمالا لبعثات كانت قائمة في السابق . وتقوم الوزارة أيضا بتقديم المنح للطلاب غير

المواطنين من العرب وغيرهم تشجيعا لسياسة الدولة المتفتحة على التعليم والتثقيف .

أما في مجال الثقافة فتشترك وزارة التربية والتعليم والشباب مع وزارة الاعلام والثقافة في دعم العمل الثقافي وذلك بتنظيم برامج تلفزيونية وإذاعية تثقيفية وتقوم وزارة الاعلام والثقافة بالمهمة الثقافية عن طريق انشاء وإدارة عدة مكتبات في مدن الامارات مزودة بالموسوعات والكتب والمجلات العلمية وغيرها اضافة لذلك هناك برامج ثقافية سنوية تعدها وزارة الاعلام والثقافة عن طريق توجيه الدعوات لمحاضرين عرب وأجانب لالقاء محاضرات عامة تعمم منافعتها على دور العلم والثقافة في المجتمع ، كما تقوم الجامعة أيضا بدور تثقيفي عن طريق برامجها الثقافية المستقلة وغيرها من الأنشطة الانفرادية في خدمة المجتمع سعيا وراء بعث نهضة ثقافية وتربوية شاملة في البلاد .

الرعاية الصحية والاجتماعية

ان ما رأيناه من حاجة البلاد سابقا الى الكثير من الخدمات التعليمية يتكرر على مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية في الدولة قبل نهضتها المشهورة ولعل السبب في ذلك يعود الى طبيعة الحياة الصحراوية الصعبة وبالأخص حياة معظم سكانها الرحل والى ما كانت عليه الامارات من افتقار الى الموارد المالية والبشرية للقيام بهذه الخدمات الصحية والاجتماعية وعليه فقد حرصت الدولة منذ قيامها على اعطاء أولوية للبرامج الصحية والاجتماعية سعيا وراء بناء مجتمع متحضر وعصري فعملت بحرص كبير على توفير الخدمات الصحية لجميع المواطنين مجانا وقدمت الاعانات الاجتماعية الواسعة للمواطنين وعممت المساكن الشعبية على ذوي الدخل المحدود وغيرهم من المحتاجين . وتواصل الدولة عبر وزارة الصحة تعميم الخدمات الصحية في البلاد وتحسين نوعية هذه الخدمات ورفع مستواها بتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة مستعينة بالكفاءات الطبية والعلمية الوطنية وغير الوطنية .

أما الخدمات الاجتماعية فهي مؤمنة بشكل واسع انطلاقاً من الأسس التي حددها الدستور ، وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية افراديا وبالتعاون مع السلطات المحلية في كثير من الحالات بتقديم المساعدات الاجتماعية لتشمل شؤون العجز ، الشيخوخة ، المرض ، الدخل المحدود ، الترميل والطلاق ، الهجر ، التيتيم وشؤون مجهولي الوالدين .

وقد وضع قانون جديد بشأن الضمان الاجتماعي روعيت في أحكامه مبادئ التكامل الاجتماعي من جهة وضرورة ايجاد فرص العمل من جهة أخرى حتى لا يتحول القانون الى وسيلة من وسائل الاحسان والاستجداء .

وكذلك تقوم الوزارة بالاضافة الى تقديم العون بتنفيذ برامج توعية اجتماعية واجراء البحوث الاجتماعية تمهيدا لوضع النظم والبرامج الضرورية ودعماً لهذا النشاط تسعى الوزارة لانشاء المراكز الاجتماعية خاصة تلك التي تنشأ في المناطق النائية غايتها في ذلك التعرف على المشاكل الاجتماعية المحلية وبالتالي العمل تلافياً في هذه المرحلة الدقيقة من التطور الاجتماعي الذي تشهده البلاد في انتقالها الى وضع حضاري متأثر بعمليات التصنيع والتحضر التي تمر بها الدولة .

واذا كانت سياسة الاسكان بمعنى توفير المسكن للمواطن ذي الدخل المحدود تحظى باهتمامات السلطات المحلية فهي أيضاً تقع ضمن مسؤوليات وزارة الأشغال العامة والاسكان وتخطيط المدن باعتبار أن هذا المرفق مرفق مشترك اذ تشكل السياسة السكنية امتداداً للوظيفة الاجتماعية للدولة في المجتمع وقضية توفير المساكن لأبناء الشعب تؤثر بفعالية كبيرة في الوضع الاجتماعي ككل من حيث انتقاله الى مرحلة التحضر وعليه يلاحظ أن الدولة الاتحادية تقوم بتشديد حوالي ٢٥٠٠ منزل في العام تتوزع بنسب مختلفة على الامارات ، كما ان هناك توسعاً ضخماً في مشاريع الاسكان المحلية للامارات خصوصاً في امارة أبوظبي ضمن منهاجها السنوي للتطوير .

وان كانت هذه المشاريع والأصول القانونية والتنظيمية الموضوعة بصدها قد ساعدت الى حد ما في بناء دعائم البنية الهيكلية التحتية للمجتمع فهناك أيضاً انجازات أخرى شملت شؤوناً مادية تتعلق بالخدمات المنفعية

كالمواصلات والماء والكهرباء وهي تتدرج مع ما سبق ذكره في تكاملية اجتماعية وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

الخدمات المنفعية (مواصلات ، ماء ، كهرباء)

ان تأمين المواصلات من أهم المنجزات التي حققتها الدولة الاتحادية بحيث باتت جميع الامارات مترابطة بشبكة من الطرق الحديثة . ولاتزال الجهود تبذل لاستكمال بعض هذه المنشآت بشكل يؤدي بالتالي لتسهيل العمليات التجارية والاقتصادية في الدولة ولاشك ان كثيرا من الواحات وبعض التجمعات الداخلية أصبحت بحكم شبكة المواصلات تتمتع بمركز اجتماعي واقتصادي هام كمنطقة العين التي أنشئت فيها الجامعة الوطنية وكذلك فان شبكة المواصلات أسهمت في عمليات التصنيع القائمة حاليا في منطقة الرويس والتي ستؤثر دون شك تأثيرا واسعا في الحركة الاقتصادية الصرف والاجتماعية العامة .

ان مرفق المواصلات يخضع للعمل المشترك بين السلطة الاتحادية والسلطات المحلية في مجال تشييد بعض الطرقات المحلية في مدن الامارات الرئيسية وتوابعها .

وتوجد عدة مطارات دولية في أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين ، أما الموانئ فهي متوفرة في كل من مدن الامارات الساحلية وبالأخص في مدينة دبي المشهورة بمرفأها التجاري العريق ، أما ميناء زايد في أبوظبي فقد أجريت عليه تحسينات عديدة وفقا لحركة التجارة الناشطة .

أما بالنسبة للمياه فهي بمعظمها مستخرجة من الآبار في الامارات الشمالية والعين كما ان عمليات استخراج المياه عن طريق الآبار الارتوازية معتمدة في المدن بشكل واسع ، غير أن نسبة الملوحة في هذه المياه المستخرجة عالية جدا وقد أقيمت بعض المنشآت لتحلية مياه البحر في مدينة أبوظبي ودبي لمعالجة معضلة ضالة المياه أوصى مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي بإنشاء سدود في بعض الأودية الواقعة بين رأس الخيمة والفجيرة من أجل الحفاظ على كمية كبيرة من المياه التي يمكن الاستفادة منها ومع تزايد حاجة

المشاريع الزراعية للماء نتوقع أن تتوقع الدولة في مشاريع تحلية مياه البحر وهذا يرتبط بتأمين الطاقة الكهربائية التي يمكن توفيرها عن طريق استعمال الغاز السائل الذي تنتج كميات كبيرة منه مشاريع تسهيل الغاز الهادفة الى توليد الطاقة والقائمة حاليا في امارتي أبوظبي والشارقة والمعضلة هنا تعود بالدرجة الأولى الى قيام كل امانة بالعمل على الاكتفاء الذاتي وعدم الاتكال على السلطة المركزية في قطاعي الماء والكهرباء بدلا من الاعتماد على المشاريع الاتحادية في هذين القطاعين .

أما الطاقة الكهربائية فهي متوفرة عبر محطات التوليد المحلية كما أن للدولة الاتحادية مولدات رئيسية تسهم في توفير الطاقة لبعض مدن الامارات .

يتضح من مجمل هذا العرض للمنجزات التي حققتها الدولة في مجالات البنية الهيكلية التحتية للمجتمع ان البداية كانت في كثير من الحالات من الصفر أو اللاشيء ، لكن ذلك لم يعق دولة الاتحاد عن اقامة التجهيزات الأساسية التحتية (كالماء والكهرباء والطرق) التي تعتبر قاعدة ضرورية لتأمين استثمار أمثل لمصادر الثروة الوطنية وتوفير الخدمات المنفعية للمواطنين في القطاعات الاقتصادية والتربوية والصحية مما يخدم بالنتيجة مسألة التنمية الوطنية بمفهومها الواسع الذي يشدد على العنصر البشري باعتباره الطاقة الحضارية الحيوية المؤتمنة على ثروات البلاد ومستقبلها وباعتباره الهدف النهائي لكل مشروعات التنمية .

الفصل الخامس : - الاسرة والبيئة في دولة الامارات

أولا : - مشكلة الزواج من اجنبيات :

- (أ) الزواج من اجنبيات
- (ب) زواج كبار السن من اجنبيات
- (ج) زواج الطلبة والمبعوثين الى الخارج من اجنبيات

ثانيا : - تلوث البيئة وآثاره الضارة :

- (أ) تلوث البيئة البحرية
- (ب) تلوث الهواء
- (ج) تلوث التربة والمياه

الفصل الخامس : الاسرة والبيئة في دولة الامارات

أولا : - مشكلة الزواج من اجنبيات

(١) الزواج من اجنبيات

فى ظل التطورات الاقتصادية التى حدثت فى دولة الامارات العربية المتحدة ، تعرض المجتمع الى بعض التحولات فى العلاقات الاجتماعية والاسرية ، وكان من أبرزها موضوع الزواج ، والطلاق ، واختيار الزوجة ، التى أصبح البعض يلجأ الى اختيارها من جنسيات مختلفة كمنقذ له من غلاء المهور ومصاريف الزواج ، وتشدد اسرة الزوجة المواطنة وكثرة مطالبتها ، غير آبهين ما لهذا الاختيار من تأثير على التوازن الاجتماعى وبنية الاسرة .

وهكذا تعاظم خطر الزواج من أجنيات فى الآونة الاخيرة ، فاتسعت قاعدته وتعددت أسبابه ، ويمكن القول بان الزواج يدخل فى اطار الحرية الشخصية للانسان ، فلا الاديان السماوية ولا القوانين الوضعية حاولت أن تقيد الانسان فى مسألة انتقاء زوجته على أساس عرقى أو حتى دينى ، فالاسلام مثلاً أباح للرجل المسلم ان يتزوج امرأة غير مسلمة حتى وان حافظ كل من الزوجين على دينه ، كما ان الاسلام كان أول من نادى بالقضاء على العنصرية ، ففي الاسلام « لا فرق لعربى على أعجمى الا بالتقوى » كما ان العديد من القوانين الوضعية فى العالم جعلت من المتيسر للزوجين اذا كانا من جنسيتين مختلفتين ان يختارا الجنسية التى يرغبانها ، فمن حق الزوج والزوجة ان يكتسب الواحد منهما جنسية الآخر ، كما ان من حقهما ان يحافظ كل منهما على جنسيته ، وهكذا بقى الزواج من المسائل الشخصية التى بقيت بعيدة كل البعد عن تدخلات السلطة .

ولكن بالمقابل لم تغفل المجتمعات ان تسن القوانين والانظمة التى تحمى من الاخطار وتحافظ على سلامة أجياله ، فالقاعدة الفقهية تقول « لا ضرر ولا ضرار » ، وقاعدة ثانية تقول « دفع المضار مقدم

على جلب المنافع « - وهكذا تبقى الحرية الشخصية محفوظة ومصانة مادامت لا تتعارض مع مصلحة الجماعة - وعندما يصبح الافراط في ممارسة الحرية الشخصية ضارا بمصلحة الجماعة ، لابد من ان تتخذ الاجراءات الرادعة حماية للمجتمع عملا بقول رسولنا الكريم « فان امسكوا على يديه نجا ونجوا وان تركوه هلك وهلكوا » •

هذا هو شأن موضوع الزواج من اجنبيات الذى استفحل وأصبح يهدد المجتمع ، فنسبة العنوسة بين المواطنات مرتفعة ، ونسبة الطلاق مرتفعة أيضا ، وآلاف الاطفال يولدون وقد يبلغون سن العاشرة دون ان يعرفوا لغة بلادهم ، والاضطراب تهدد المجتمع والاسرة من زواج ابن السيمين عاما بابنة الخمسة عشر ربيعا •

(ب) زواج كبار السن من اجنبيات •

سعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى الوقوف على هذه المشكلة بشكل فعال ، وقامت باجراء دراسة ميدانية هامة حول هذه الظاهرة فى أرجاء واسعة فى مجتمع الامارات • وقد أوضحت هذه الدراسة ان العلاقات الاجتماعية والاسرية اصبحت بتحولات بارزة فى المجتمع ، منها : لجوء كبار السن الى الزواج من الاجنبيات لاسباب متعددة ربما كان غلام المهور من أهمها •

لقد كان لصدى مرحلة النفط دورا عظيما فى حياة كبار السن فى مجتمع الامارات ، حتى بات الامر مشكلة اجتماعية يواجهها هذا المجتمع من حيث تعدد الزوجات ، وخصوصا الاجنبيات من لسان غير عربى ، والصغيرات السن • والسلبية التى يسببها الكبار تكمن فى جلب ما قد يصبح فى المستقبل تهديدا لبيوتهم ومجتمعهم بسبب التركيبة التى قد تنجم اذا ما استفحل أمر هذه الظاهرة ، وان القدرات المالية التى توفرت بوجود النفط ان لم تستغل فى مجراها السليم تؤدى الى مشكلة اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها • وبالرجوع الى الواقع

الذى عرفه مجتمع الامارات يظهر مدى الفروقات الشاسعة والهوة السحيقة التى يشعر بها الرجال كبار السن ، فمع المتغيرات وطبيعتها المختلفة دفعت هؤلاء الى استخدام أموالهم لتلبية رغباتهم فى الزواج باكثر من واحدة غير مواطنة .

من جهة أخرى فان وجود المدارس والمعاهد والجمعيات النسائية وجامعة الامارات أصبح ينبثق فى هذا المجتمع ، الكوادر الوطنية المتطلعة الى المستقبل برؤية تختلف عما الفه مجتمع ما قبل النفط ، وقد أتاحت الظروف الحالية للفتاة عن كشف شخصيتها وهويتها بين عالم الرجال حيث التحقت بمعاهد العلم ثم دخلت مجالات العمل ، واستطاعت ان تفرض شخصيتها ورأيها فى أسرتها ، وان تعبر عن ذاتها وتدافع عن حقها ، وترفض ان تقتنن برجل فى سن أبيها لذلك اتجه كبار السن الى الزواج من الاجنبيات وبخاصة صغار السن .

وان مجتمع الامارات مجتمعا مسلما والزواج فيه مناطا بالمهر ، دون النظر الى قيمته التى تحدد بين الاطراف المعنيين ، كما انه لا يجوز شرعا الوقوف على تحديده ، وان أخذت المغالاة فيه ، كالصورة الحالية فى مجتمع الامارات ، وفى الدراسة التى أعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، اتضح ان معدل دخل المتزوجين من اجنبيات لا يزيد على ٣٠٠٠ درهم شهريا وهذا يشكل بنسبة ٧٢٪ منهم ، وفى احصائية أخرى اوضحت ان ٥٪ من هؤلاء الرجال يقل دخلهم عن ٢٠٠٠ درهم ، وهذا يعنى انه اصبح من الصعب جدا على كبار السن حصولهم على الفتاة المواطنة وخاصة الشابة من جيل اليوم الصاعد ، بينما هذا المبلغ يشكل أهمية وقيمة مرتفعة بالمقارنة مع اسعار العملات الاخرى وبالتحديد الروبية الهندية والباكستانية ، لذلك اتجه هؤلاء الرجال الى الزواج من اجنبيات .

وقد ساعد على نمو هذه الظاهرة ، رغبة فئات كثيرة فى اقتحام مجتمع النفط بشتى الوسائل ، ومنها الرضى فى قبول كبار السن ازوجا لبناتهم ، وان موافقة أهل الفتاة الاجنبية ورضاها لقبول زواج من هذا النوع لا يقوم على المنطق السليم بقدر ما يقوم على

أغراض أو دوافع ذاتية تهدف الى مكسب ما ، وقد يكون ذلك طمعاً في المكسب من رجل عجوز أشرف على عيش آخر أيام حياته .

ولا شك ان الدوافع التي تدفع بالزوجة الاجنبية لهذه الغاية ، تحتم عليها الرضى بمنهجية زوجها العجوز ومسلكه في الحياة ، مادامت تحصل أو تأمل بالحصول على أى شئ من المكتسبات ، ان خلال وجوده أو بعد وفاته ، والرجل هنا يؤثر ان يتمتع بفتاته وفق رغبته فقط ، دون أى صراع أو مواجهة في الامور الكبيرة والصغيرة ، كما يحصل في حياته مع الزوجة المواطنة ، وهذا ما يكون سبباً في دفعه الى الزواج بالاجنبية وخاصة الصغيرة في السن .

وهناك أسباب أخرى توضح ان الاتجاه للزواج من الاجنبيات وخاصة صغار السن هو الرغبة في الانجاب ، حيث ان زوجاتهم أصبحن في سن لا يسمح بايفاء هذه الرغبة ، وطالما ان الفتاة المواطنة واسرتها لا توافق على مثل هذا الزواج ، الا في حالات معينة بما يعوض فارق السن عند البمض ، ومن قلائل ، لذلك يضطر كبار السن البعث والاقدام على الزواج من الاجنبية التي يحصل عليها بسهولة في كثير من الاحيان .

وهناك مفاهيم عديدة تراود كبار السن وتشجعهم على الزواج باكثر من واحدة ، وهم يفهمون الشريعة الاسلامية دون ادراك لحقيقتها وأبعادها ، فيفسرونها بما يتناسب ورغباتهم ، فمثلاً جاء في الاية الكريمة « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة » ، وهنا يجب الاحاطة بان اقامة العدل في المشاعر والاحاسيس لا يمكن تحقيقه كما جاء في الاية الكريمة من سورة النساء « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ، ولو حرصتم » . الا ان نسبة الدخل المتوفر يدفع كبار السن الى الزواج بالاجنبيات محللين لانفسهم ذلك ، دون ان يسألوا انفسهم ان كانوا يستطيعون اقامة العدل بين نسائهم في حكم العلاقات التي يتعاملون بها معهن من المواطنات المسنات وصغيرات السن من الفتيات الاجنبيات بما يتوافق مع ما ذكرناه .

كما توجد اسباب اخرى قد تكون اكثر واقعية ومنطقية للاقتران باخرى ، كحال وفاة الزوجة ، ولكن لعدم القدرة على الزواج من المواطنة للأسباب التي ذكرناها ، فيتجه الى البحث عن أخرى أقل تكلفة وأيسر في الحصول ، وبسبب ضيق الافق الذي يحكمه ، فانه لا يظهر الاكتراث للانمكاسات السلبية الاجتماعية التي قد تصيب المجتمع . وهنا يمكن القول بانه في حال عدم ضبط هذه الظاهرة وفق قواعد صحيحة لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية ، قد يشجع هذا الامر ويؤدي الى استفحاله وبالتالي فان المجتمع بمؤسساته الاجتماعية وغيرها قد ينجرف بتيارات عديدة تصب في النهاية عند التأثير على المجتمع وعلى هويته التاريخية .

(ج) زواج الطلبة والمبعوثين الى الخارج من اجنبيات :

يفاجأ الطلبة والمفودون للدراسة في الخارج بالفروقات الشاسعة ، خاصة بالعلاقات الاجتماعية المتحررة التي لا يضبطها سوى القوانين الوضعية ، فقد ألف الطالب في مجتمعه النظام الاسلامي الالهي المحكوم بقواعد معينة للحفاظ على كيان الاسرة من التشوهات والانحرافات . ومن هذا المنطلق كانت العلاقات العامة في مجتمعه الجديد تأخذ شكلا يختلف عما هو معروف في بيئة مجتمع الامارات المحافظ . فالفتاة في المجتمع العربي تعتبر مسؤولة عن نفسها حين تبلغ سن الرشد ، بما يسمح لها ان تلبي رغباتها دون اى عائق أو رادع بحرية في التصرف ، وبحماية من القانون لانها أصبحت شخصية مستقلة بذاتها . وهنا أصبحت طبيعة الاختلاط الدائم وبسطة اللقاءات والتعارف مع الجنس الآخر وفي امكنة متعددة جزءا لا يتجزأ في حياة الطالب الجديدة ، وأخذت الفتاة الاجنبية تتقرب اليه وتقيم علاقات خاصة معه ، منطلقه من ارتفاع مدخول هؤلاء الطلبة ، وأثر البطالة المنتشرة في تلك المجتمعات الكبيرة ، بالإضافة الى اسلوب حياة الطالب وسلوكه وقيمه ، وكان لابد لهذه العلاقات ان تتطور وتأخذ في بعض الاحيان علاقات مميزة تصل في النهاية الى الزواج ، خاصة وان المدة التي يقضيها الطالب في الخارج طويلة ، فتكون دافعا لزواجه واستقراره بدلا من انحرافه وفشله .

من جهة أخرى فإن الدافع الداخلى الذى يحث الطالب على الزواج من الاجنبية ، هو معرفته لحقيقة الاسلوب الذى يقوم عليه الزواج فى وطنه ، فالمغالة فى المهر والتفاخر فى مستوى المعيشة ومستلزمات مراسيم الزواج ، بالاضافة الى الطلبات التى تخرج الشاب وترهق ميزانيته ، كل هذا أصبح فى نظر الشباب حجر عثرة يمنع الكثيرين من الزواج من ابنة البلد ، هذا مع العلم ان الاسلام وهو المنهاج الذى يقوم عليه مجتمع الامارات ، يحض على اليسر فى المهر . وأما الشعارات التى يطلقها أهل الفتاة من ان المهر يحقق للابنة سمادتها أو يحميها من زوجها اذا ما اضطره أمر الغضب الى اتخاذ قرار الطلاق ، وكان المهر لجام يحكم الزوج ويقيده ، فهذه النظرة خطيرة وسلبية وبها يكمن الشر ، وهذا من أهم الاسباب للاحجام عن الاقدام لطلب يد الفتاة المواطنة ، ومع الزمن تصبح عانسا وعندها يصححو الازل أو يخضعوا فيما بعد للامر الواقع ، فتصبح ابنتهم زوجة لرجل عجوز لعزوف الشباب عنها ، وتتزوج بمهر أقل كثير ، ومن جهة أخرى تكون فرصة للشباب للزواج من الاجنبيات من جنسيات مختلفة .

وبما ان مجتمع الامارات ذو هوية اسلامية ، فان الشباب فى الخارج ينبغي ان يعى مسؤولياته وحقيقة نفسه سواء فى ارتباطاته أو واجباته فى تقدير الامور المستقبلية بما يتوافق مع دينه ، وأسمى ما يؤثر فى نفسه استجابة الفتاة الاجنبية فى اتباع دينه ، مما يشده الى الزواج منها ، ومثل هذا النموذج من شباب مجتمع الامارات يكون رصيده تأكيد الصورة الحية المتمثلة فى المثل الكريمة التى يتمتع بها هذا الفرد ، وتثبيت الصورة الحقيقية لمجتمعه ، وتحقيق خدمة عظيمة للاسلام باسلام مرم على يديه . ولكن هذا الامر يتطلب من المرء الدراية والمعرفة بشؤون دينه ، وفى فهمه للدين ، لا تتسنى الفرصة للفتاة الاجنبية استياغة ما يطلبه منها ، وبغير الفهم والمصارحة ستفاجأ الزوجة فى وجودها فى مجتمع الزوج ، من الناحية الدينية أولا ، ويلي ذلك العادات والتقاليد ، وحيث ان المشاحنات والخلافات لا نخلو من بيت أو أسرة مهما بلغت درجة الحب والاخلاص ، وقد تنفجر الى أبعد من ذلك ، من هنا اذا لم تكن مقومات الدين الاسلامى راسخة فى

قلب الفتاة وعقلها قبل مرحلة الزواج فان وقوع حالات الخصام الشديدة من الممكن ان تزعزع وتهدم الاسرة .

لقد قامت الحضارات على مفاهيم جمّة ومنها اللغة ، فاللغة العربية المرجع التي يعكف المجتمع على تفهمها أو ينبغى ذلك باعتبارها رمزا لوجوده ، فلا بد من الضرورة حمايتها وتوسيع آفاقها في جميع انحاء العالم ، فهي الوسيلة في نشر الدين وتقريب وجهات النظر ، وهي بحر من السعة اللغوية القادرة على تحقيق هذه الغاية . وحيث ان الخطر في مجتمع الامارات سببه كثرة الجاليات المختلفة في لغاتها وعاداتها ، وأثر ذلك على اللغة العربية ، فقد أضاف الابناء المثلثون من أجنبيّات خطرا آخر على أهم عنصر في المجتمع وهم الأبناء ، فاللغة الأجنبية ستصبح لغة المنزل والاسرة ، ويتمود الطفل على استخدام هذه اللغة منذ الصغر ، ويتمسك الطفل بلغة الام لانها الأكثر تمسكاً معه . وتعمق الطفل باللغة الأجنبية أو لغة الام ، فانه قد لا يستطيع بسهولة العودة الى لغة الاب ، نتيجة لقلّة استخدامها أو التعامل بها ، وهناك في مجتمع الامارات من تزوج من الاجنبيّات ، وقد أسعدهم ان طفلهم يتعلم اللغة الأجنبية ، فشجعوه على استخدامها بشكل أساسي ، وتركوا اللغة العربية على هامش حياة الاسرة ، شعورا منهم وعلى الاخص الاب ان اللغة العربية مضمونة لانها اساس حياة وواقع المجتمع ، وان تعلمها سيكون متيسرا فيما بعد تلقائيا . وهذا هو الخطأ الفادح الذي يرتكب بحق الطفل ولغة الضاد .

ويمكن علاج هذه الظاهرة في توجيه الزوجة الأجنبية الى ضرورة تعلم اللغة العربية ، فحيث أنها قبلت الاسلام ديناً لها ، فلا بد من اتباع القرآن مرجعاً لحياتها وسلوكها ، وهنا ستكون مضطرة لفهم الشريعة وقراءة القرآن وهذا لا يتم الا باللغة العربية . وقد ترتب على هذه العادة اثار سلبية عديدة .

١ - التأثير على لغة ولهجات الاولاد : يتأثر الاولاد بلغة الام اذا كانت الام من الدول الأجنبية . بلهجة الام اذا كانت من أقطار عربية ، وهكذا ينشأ الجيل الجديد على النطق بلغة عربية مكسرة وهجينة ، كلمة من هنا وأخرى من هناك فتتغير مخارج الحروف ، فيؤنث المذكر ويذكر

المؤثث ، وإذا كان المواطن في دولة الامارات يفخر بأن لهجته أقرب اللهجات الى اللغة العربية الفصحى ، فان المؤثرات الجديدة ، ستجعله يشعر بأن لهجته المحلية أصبحت بعيدة عن اللغة العربية ، خاصة اذا أضفنا عاملا آخر وهو الخدم الذين هم على الغالب من غير العرب .

٢ - كثرة حوادث الطلاق : أصبح المواطن يطلق زوجته لاتفه الاسباب ، فالطلاق لا يشكل بالنسبة له أية مشكلة ، ما دام قادرا على الزواج من أجنبية ، بتكاليف محدودة وبسرعة فائقة وبشروط أفضل ، حيث ستكون الزوجة الجديدة صغيرة السن ولادا ومطواعا ، وقد ثبت في إحدى الدراسات ان ما يقرب من ٦٠٪ من الأزواج المتزوجين من اجنبيات ، طلقوا زوجاتهم المواطنات ، ويؤكد هذه الظاهرة عدد المطلقات اللواتي يحصلن على اعانات اجتماعية من وزارة العمل وهو عدد ملفت للنظر .

ومن جهة أخرى ، فان قلة المصاريف المتعلقة بالزواج والطلاق من اجنبيات ، أظهرت ان الرغبة في التجديد كان الدافع وراء هذا الزواج ، وما ان يشبع الرجل رغبته حتى يعمد الى طلاق زوجته جريا وراء زوجة جديدة أصغر سنا ، وهكذا فان عدد المطلقات سيرداد يوما بعد يوم في صفوف الزوجات الاجنبيات ، فاذا كانت هذه الزوجة قد اكتسبت جنسية الامارات فانها ستعيش في بيت مستقل حيث لا رقابة، أو أن تترك الدولة وتصبح معها أولادها حيث يتربون غرباء عن اوطانهم ، أو يبقى الأولاد مع الاب بعيدين عن حنان الام وحنانها .

٣ - انتشار ظاهرة العنوسة : ان اتجاه المواطن نحو الزواج من أجنبية حال دون اتاحة الفرصة للعديد من فتيات الامارات للزواج ، وهكذا ازداد عدد المواطنات العانسات بالرغم من ان نسبة الذكور بين المواطنين أعلى من نسبة الاناث .

٤ - خطر الفارق في السن ما بين الزوج والزوجة : أظهرت إحدى الدراسات ان حوالي ٤٢٪ من الزيجات من اجنبيات كانت تتراوح اعمارهن ما بين ١٦ - ٢٠ سنة ، كما ان الأزواج الذين تزيد اعمارهم

عن ٤١ سنة كانت نسبتهم ٥٠٪ ، وهناك حالات عديدة يقل فيها عمر الفتاة عن ١٥ سنة ، وحالات أخرى يزيد فيها عمر الزوج عن عمر الزوجة ٥٠ عاما . وهنا تبدأ المخاطر ، فالفتاة صغيرة السن لا تعى معنى الزواج ولا مسؤولياته وهذا يعكس عدم ادراكها لدورها الحقيقي كام عندما تنجب ، وهكذا يصاب الاطفال بأمراض نفسية أهمها الانطواء أو الانحراف . أما فى حالة الزواج مع فارق السن الكبير فهذا يخلق بيئة خصبة للانحرافات الاخلاقية لما أن يصل عمر الزوجة الى ثلاثين عاما حتى أصبح عمر زوجها سبعين عاما وهنا يكمن الخطر .

وان البيئة السكانية فى دولة الامارات غير متوازنة ، حيث يشكل الاجانب فيها نسبة تزيد عن ٧٥٪ من مجموع السكان ، وبدلا من ان يلعب الزواج والانجاب عاملا مثبتا للعنصر العربى ومرجعا له يصبح الزواج من اجنبيات عنصرا مضافا الى مجموعة العوامل التى تهدد العنصر العربى من الجدور .

وهنا يمكن طرح بعض الاقتراحات والحلول التى قد تساهم فى الحد من انتشار ظاهرة الزواج من اجنبيات منطلقين من عدم الايمان بنظرية صفاء العرق ومؤكدين فى معالجة هذه الظاهرة على منطلقات غير عرقية وغير عنصرية .

١ . التوجيه والتثقيف والتوعية من مخاطر هذه الظاهرة :

تلعب التوعية الاجتماعية دورا مهما فى مسألة الحد من ظاهرة الزواج من اجنبيات قد لا تقل عن اهمية اصدار قوانين وقرارات رادعة الان اصدار القوانين دون الوصول الى اقناع الجماهير بها يجعلها عرضة للخرق والتحايل ، وعملية التوعية لن تكون مستحيلة أو صعبة لان المخاطر الظاهرة اكثر من ان تحصى وهذه الاخطار لا تهدد فردا بذاته بقدر ما تهدد المجموع . لذلك يجب توعية المواطنين الى السلبيات التى أشرنا اليها سابقا ويمكن ان يتم بالوسائل التالية :

أ - المساجد : الملاحظ ان المتزوجين من اجنبيات

هم من المسنين الذين يمكن ان يكون لخطيب المسجد أثر كبير في توجيههم لذلك لابد من تكليف أئمة المساجد بان ينبهوا المواطنين الى خطورة هذه الظاهرة من خلال خطبة الجمعة او الدروس التوجيهية التي تنظم في المساجد .

ب - وسائل الاعلام المقروءة : ويتم ذلك عن طريق ابراز سلبيات الظاهرة واجراء دراسات وتحقيقات صحفية مع رجال الدين والفكر وكذلك اجراء تحقيقات صحفية مع المتزوجين من اجنبيات ومع زوجاتهم السابقات ومع اولادهم بغية ابراز سلبيات هذه الظاهرة ونقلها الى المواطنين بشكل مبسط .

ج - وسائل الاعلام المرئية والمسموعة :

يمكن القول بان نسبة كبيرة من المتزوجين من اجنبيات هم من الاميين ولذلك فان التلفزيون والمذياع يلعب دورا كبيرا في توعية المواطنين من خلال الاحاديث الدينية ومن خلال اللقاء برجال الفكر والدين وعلم الاجتماع ، وكذلك من خلال اجراء مقابلات اذاعية وتلفزيونية مع المتزوجين من اجنبيات ومع المطلقات الاولاد لابرار الجانب السلبي لهذه الظاهرة .

د - الجمعيات النسائية ومراكز التنمية الاجتماعية :

ليس الرجل فقط هو المسؤول عن هذه الظاهرة فالمرأة المواطنة لها دورها المشارك من خلال نزعتها للسيطرة وزيادة مطالبها المادية واثارتها للمشاكل ، وعن تخلفها الفكري والثقافي وعن وقوعها اسيرة العادات والتقاليد فاصبح المواطن الشاب يأنفها ، فعلى المرأة ان تدرك انه ما من رجل سعيد في بيته يفكر في الزواج ثانية او في طلاق زوجته ، فالطلاق يتم لقصور الزوجة في فهم دورها في المنزل وفي رعاية اطفالها ، كذلك هي تحاول ان تقلد غيرها في الكثير من سلوكهم رغم ظروفها ، تريد خادما وطباخا وظروف زوجها لا تسمح فتتعاظم الخلافات وتنتهي بالطلاق ، ويربح الزوج نفسه بالزواج من اجنبية . من جهة أخرى تشعر المواطنة بانها ليست مرتبطة معاشيا بزوجها حيث انها اذا طلقت تستحق اعانة اجتماعية من ادارة

الضمان الاجتماعى فى وزارة العدل ، فهى لا تشعر بالخوف من الجوع أو تصبح عالة على أهلها ، وهذا بدوره افقدها الكثير من حرصها على بيتها وأسرتها •

٢ - غلاء المهور : يمكن القول بان المغالة فى المهور كانت سببا هاما فى الزواج من اجنبيات وبالرغم من ان هذا الامر لا يقع على عاتق الفتاة بقدر ما يقع على عاتق أهلها ، الا أننا نرى ان هذا لا يقلل من اهمية دور الفتاة فى مسألة المهور ، لانها تندفع وراء التقليد وتعتقد مخطئة بان الرجال الطائشين لا شىء يمنعهم من هدم بيوتهم وطلاق زوجاتهم سوى زيادة الصداق مقدمه ومؤخره ، وارهاق الزوج بالطلبات المادية • ولم يحدد الاسلام المهر ولكن السنة الشريفة حثت على عدم المغالة فى المهور فجاء عن الرسول الكريم قوله « خير الصداق أسره » كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم « اذا أتاكم من ترضون دينه وامانته فزوجوه والا تفعلوا تكن فتنة فى الارض وفساد كبير » • ومن هنا نستطيع القول ان عملية توعية المرأة بدورها يقع على عاتق مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات النسائية من خلال تنظيم المحاضرات والندوات والزيارات الاسرية ، واقامة السدورات التثقيفية والتأهيلية التى تجعل من المرأة المواطنة زوجا صالحا وأما نحننا ، وفى ذلك تشجيع للمواطنين للزواج منها ودرء خطر طلاقها من زوجها •

٣ - كذلك ثبت فى بعض الاحصائيات ان ٧٠٪ من المواطنين المتزوجين من اجنبيات هم من الاميين ، وان نشر التعليم بين المواطنين وحتى فى صفوف الكبار منهم سيكون له أثره فى الحد من هذه الظاهرة •

٤ - ويمكن القول بان عملية التوعية طويلة وشاقة وقد لا تظهر نتائجها بسرعة ، لذا لابد من تنظيم عملية الزواج من اجنبيات ووضعها ضمن قوالب واقنية قانونية بحيث يمكن السيطرة عليها ، فمثلا يمكن تحديد الفئات التى يشملها حظر الزواج من اجنبيات كمرحلة أولى من مراحل الحد من هذه الظاهرة ، بحيث تشمل هذه الفئات : المتزوجون ، والمطلقون ولم يمض على طلاقهم سنة كاملة ، ومن تجاوز

عمره ٥٠ عاما ، وكل من يكون الفرق بينه وبين الزوجة في السن يزيد عن ١٥ سنة ، وكل من سبق له الزواج من أجنبية ، وإذا كان عمر الزوجة يقل عن ١٨ عاما الخ . ومع ان هذه الاقتراحات لا تكون كافية وان البعض سيحاول التحايل على القانون ، الا ان ذلك لا يترك الباب مفتوحا على مصراعيه ، وسيكون له اثره في الحد من انتشار الظاهرة وفي النهاية « من خلع رداءه برد » .

ثانيا : - تلوث البيئة واثاره الضارة

العلاقة بين الانسان والبيئة قديمة وأزلية ، وهي علاقة موصولة يسمى الانسان من خلال تقويتها الى معرفة أسرار الكون ومصادقة الطبيعة والحفاظ على ثرواتها كافة ، ولعل الاهتمام بالبيئة يمثل أحد المعالم الحضارية الهامة التي تدل على رقى الامم وتطوراتها .

ويقصد بالتلوث البيئي بأنه « كل ما يعرض صحة الانسان » ورفاهيته أو مصادره الطبيعية للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر ، وفي تعريف آخر بأنه « التغيرات الناتجة عن تدخل الطبيعة أو الانسان في انظمة البيئة الطبيعية التي تسبب ضررا للكائنات الحية ، ويشمل تلوث الهواء والماء والغذاء وتلوث التربة » . وهذا يعنى تغيير الخصائص والعناصر المكونة للبيئة الطبيعية .

وقد بدأ الخوف من تلوث البيئة بالازدياد خلال الربع الاخير في القرن الحالى ، واخذت الدول تهتم بالمشاكل الصحية الناتجة عن التلوث ، ونستدرك المؤثرات السلبية التي تؤدي الى تلوث البيئة والعمل على الحد منها . ويعتبر الخليج العربى ذو أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول المطلة عليه ، وذلك لانه يعتبر مصدرا هاما للغذاء متمثلا بالاسماك والقشريات والرخويات وغيرها من الكائنات البحرية الحية ، كما أصبح الخليج العربى مصدرا هاما للمياه اللازمة للاستهلاك آدمى والصناعى ، لذا فان تلوث مياه الخليج يفقدها خاصيتها الطبيعية ويعود بالضرر على كافة الدول المطلة عليه . وان النمو الصناعى والسكانى على طول سواحل الخليج سارع فى عملية تلويث الخليج ، الا ان الدول

المطللة عليه وعت هذه الخطورة فعملت متعاونة للحد منها عن طريق التشريعات الهادفة الى حماية الخليج من التلوث .

ويمكن دراسة تلوث البيئة في دولة الامارات العربية من خلال
المواضيع التالية :

- ١ - تلوث البيئة البحرية .
- ٢ - تلوث الهواء .
- ٣ - تلوث التربة والمياه .

(١) تلوث البيئة البحرية :

البيئة البحرية لدولة الامارات العربية المتحدة هي جزء من البيئة البحرية للخليج العربي ، ويعتبر الخليج بحرا شبه مغلق ، يتصل مع خليج عمان عن طريق مضيق هرمز ، ويصب فيه في الشمال شط العرب بالاضافة الى بعض الانهار ، وقد قدر طول الخليج العربي بحوالى ٩٩٠ كم ، ومساحته ٢٣٩٠٠٠ كم^٢ ، ومتوسط عمقه ٣١ مترا ، وتتميز الاجزاء الشمالية والشمالية الغربية اضافة الى سواحل المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة بضخالة مياهها بالمقارنة بالسواحل الشرقية للخليج ، كذلك فان درجات الحرارة والملوحة مرتفعة في مياه الخليج ، فبينما تتراوح حرارة المياه بين ٢٣ - ٣٢ درجة مئوية عند مضيق هرمز نجدها تتراوح بين ١٦ - ٣٢ في شمال الخليج ، فاذا ما أضفنا الى ارتفاع درجة الحرارة قلة الامطار ، وكذلك قلة الانهار التي تصب فيه ، وجدنا ان ظاهرة التبخر متفوقة على ظاهرة الترسيب ، مما أدى الى حدوث ارتفاع ملحوظ في ملوحة مياه الخليج ، وقد تراوحت درجة الملوحة في شمال الخليج بين ٣٧ ، ٤٠ جزء في الالف ، وفي سواحل الامارات تراوحت ما بين ٤٢ ، ٤٥ جزء في الالف ، وهذا بدوره يحد من أنواع الكائنات النباتية والحيوانية التي تستطيع ان تتحملها وتعيش فيها ، وعلى سبيل المثال فبينما يزيد عدد انواع المرجان في منطقة المحيطين الهندي والهادى على ٨٠ نوع ، فانها تقل عن ٣٠ نوعا في الخليج .

والتلوث البحرى فى تعريف « برنامج الامم المتحدة للبيئة » .
هو ادخال الانسان بشكل مباشر أو غير مباشر لاية مواد أو طاقة الى
البيئة البحرية ، ينتج عنه آثارا ضارة بالمواد الحية أو غير الحية أو
يهدد صحة الانسان أو يعوق الانشطة البحرية مثل : « صيد الاسماك
أو الانشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر أو يغير من
خواصها » . والمقصود بكلمة مباشر هو ادخال أية مواد أو طاقة فى
البحار مباشرة ، اما الادخال غير المباشر فيشمل ما يدخل البيئة البحرية
عبر الانهار ومجارى المياه أو مع مياه الامطار وكذلك الرياح ، وهذا
التعريف يبين مدى ترابط البيئات الرئيسية الثلاث الا وهى البيئة
البرية والهوائية والمائية ، فان ما يلوث احداها قد ينتقل الى البيئة
الاخري . وعلى سبيل المثال فان المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية
تدخل مع مياه الصرف ، ومنها الى الانهار والادوية ثم الى البحار حيث
تدخل فى أجسام الكائنات الحية ومنها ما يستخدمه الانسان كغذاء ،
كذلك فان أبخرة المصانع وغازات عوادم السيارات التى تنفث فى
الهواء ، تعود الى الارض الى البحار والانهار مع مياه الامطار ، ومنها
ما يعرف بالامطار الحمضية التى تعمل على قتل الكائنات النباتية
كالفابات والحيوانية كالاسماك ، كما حصل فى الولايات المتحدة
الامريكية وكندا .

ويعتبر تلوث مياه البحار بالنفط ومشتقاته من المشاكل العامة
والهامة فى نطاق مختلف مصادر التلوث الاخري ، وقد زادت هذه
المخاطر مع زيادة الاستخراج من الآبار البحرية فى العالم والتى وصلت
حتى الآن حوالى ١٨٪ من الانتاج العالمى من النفط ، وهذا يقدر
بخمسة وعشرين مليون برميل يوميا ، يمكن ان يرتفع الى ٨٠ مليون
فى نهاية التسعينات .

أنواع ومصادر التلوث :

تشمل أهم مصادر التلوث البحرى ما يلى :

١ - النفط والمواد الكيماوية واية مواد اخري تلقى فى مياه البحر
أو تتسرب اليها نتيجة حوادث التصادم والفرق أو نتيجة

الاعمال الحربية ، وقد حدث عام ١٩٨٧ ان ظهرت امام شواطىء الشارقة وعجمان وام القوين ، بقعة زيت تراوح طولها ما بين ٥ - ٦ كيلو مترات بسماكة ما بين ١ - ٢ أنش ، وظهر ان مصدر هذه البقعة ، هو التسرب الذى حدث من الناقل « بيغت » التى أصيبت وهى تحمل شحنة نفط سعودى ، مما ادى الى تدفق النفط الذى دفعته الرياح الى سواحل الشارقة ، فاعلنت الطوارئ بمحطة كهرباء الشارقة ، لان البقعة كانت تبعد ميلا واحدا فقط عن ميناء خالد .

- ٢ - نفايات السفن والناقلات وأرصفة انتاج النفط .
- ٣ - نفايات المصانع الساحلية التى تلقى مباشرة فى الخليج أو تصرف عن طريق المجارى التى تصب فى البحر وبخاصة الصناعات البتروكيمياوية بما فى ذلك مصافى النفط والصناعات الاخرى مثل الالومنيوم ... الخ .
- ٤ - مياه الصرف من محطات تحلية المياه بما فيها من أملاح مركزة .
- ٥ - الفضلات المشعة التى يتم التخلص منها فى مياه الخليج أو تتسرب اليها فى السفن الحربية أو مصادر أخرى ، كما حصل عام ١٩٨٦ عندما القت احدى السفن عددا من البراميل التى تحمل مواد مشعة ، وقد قذف البحر بعضا من هذه البراميل على شواطىء دولة الامارات العربية المتحدة .
- ٦ - الزيوت الناتجة عن تنظيف صهاريج الناقلات والرواسب الناتجة عن عمليات تشغيل السفن على اختلاف انواعها .
- ٧ - المواد الكيماوية المستخدمة فى عمليات حفر آبار البترول البحرية .
- ٨ - مياه المجارى البلدية التى تصب فى مياه الخليج مباشرة بما تحتويه من كافة انواع الملوثات .

٩ - عمليات الصيد البحري المخالفة لقوانين حماية الثروة البحرية مما يؤدي الى دمار هذه الثروة الحية وكذلك التخلص من معدات الصيد وشباك النايلون في مياه البحر .

أما المصادر الغير مباشرة للتلوث فهي مياه الاودية التي تصب في البحر وما تحمله من ملوثات على اختلاف انواعها في مواد كيميائية وعضوية وكذلك مجارى البلدية والمنحدرات الزراعية والمبيدات الحشرية ، ومن جهة أخرى ما يترسب في مياه البحر من ملوثات هوائية عن طريق الامطار والهواء الملوث بدخان السفن والمصانع الساحلية والرمال والأتربة .

ويمكن اعتبار الحروب من أخطر الوسائل المؤثرة في تلوث البيئة ، فالحرب العالمية الثانية وما استخدم فيها من أسلحة فتاكة تحمل معها السموم الى الارض والهواء والماء ، وعلى رأسها القنبلة النووية . ثم حرب الخليج بين العراق وايران وما سببته من تلوث بحري نفطي كبير ، وأخيرا مأساة الكويت ، واحراق آبار النفط وأثر ذلك على تلوث البيئة البحرية والهواء والتربة والضرر الناتج عن هذه الاخطار على الانسان والحيوان والبيئة في منطقة الخليج العربي عامة .

أثر الملوثات على البيئة البحرية وكيفية الحد منها والتقليل من أضرارها .

ان أثر الملوثات على البيئة البحرية في دولة الامارات العربية المتحدة يعتمد الى حد كبير على نوعية هذه الملوثات وطبيعتها وكمياتها وقدرتها على التفاعل مع البيئة التي يتم اغراقها فيها ، وكذلك على صفات البيئة البحرية نفسها الطبيعية والكيميائية والطوبوغرافية وقدرة هذه البيئة على التعامل مع الملوثات التي تفرق فيها .

أولا - يمكن اعتبار التلوث النفطي أخطر انواع التلوث على البيئة البحرية ، فقد ثبت ان مختلف انواع الكائنات الحية تتأثر بالتلوث النفطي بطرق مختلفة ونسب مختلفة ، وقد ثبت ان معظم الكائنات البحرية تستطيع ان تتعايش مع الهيدروكربونات اذا كان

تركيزها في المياه لا يزيد على ١٠٠ جزء بالبلليون ، أو عندما يكون البترول متحللا ، كما ثبت بان الكائنات البحرية تمتص عبر أجسادها البترول الموجود في الماء أو الغذاء الذي تتناوله ، الا أنها تتخلص من معظمه اذا تواجدت في مياه نظيفة خلال فترات زمنية معقولة ، كذلك فان التلوث النفطي قد يوقف أو يضعف عملية التمثيل الكلوروفيل لدى النباتات التي تتعرض له ، بالإضافة الى ان التلوث النفطي قد يؤدي الى تسمم أو اختناق الكائنات القاعية مثل : المحار والريبان والسرطان ، وكذلك يؤثر على الشعاب المرجانية ويقوم بتدميرها ، فينخل بتوازن هذه البيئات ويهدد استمراريتها ، أما الاسماك فقد تختنق بسبب انسداد خياشيمها بالنفط ، وتعتبر الطيور اكثر الكائنات البحرية تضررا بالتلوث النفطي ، اذ يفقدونها قدرتها على الطفو والسباحة أو الطيران أو الفطس فتتوت من الجوع أو البرد .

وان أفضل الاساليب التي يجب اتباعها للحد من أثر التلوث النفطي على البيئة البحرية هي ما يلي :

- ١ - تجنب ما امكن استخدام المشتتات الكيماوية لانها تزيد من امكانية وصول العناصر السامة الى المرجان ، كما أنها تتلف الطبقة المخاطية الواقية التي تغطي جسم الاسماك .
- ٢ - إيقاف تسرب النفط عند مصدره ان امكن .
- ٣ - العمل على احتواء النفط المتسرب ومنع انتشاره باستخدام الحواجز المائمة .
- ٤ - محاولة كشط وامتصاص الزيت المائم على سطح الماء بالاجهزة والمعدات المتنوعة .
- ٥ - تفريق الزيت وخلطه بالماء ميكانيكيا ان امكن .
- ٦ - تحويل الزيت الى مادة جيلاينية برش بعض المواد الخاصة بذلك على سطح الزيت مما يسهل عملية جمعه ميكانيكيا .
- ٧ - المعسل على حرقه .

٨ - رش الزيت بمواد تزيد من كثافته وتعمل على اغراقه الى قاع البحر .

ويتم اختيار اسلوب أو أكثر من الاساليب المذكورة حسب كميات ونوعيات وصفات النفط المنسكب والموقع والبيئة والظروف المناخية السائدة .

ثانيا - يمكن اعتبار المجارى المنزلية والبلدية وفضلات الصناعات الغذائية الخطر الثانى الذى يهدد البيئة البحرية ، فهذه الملوثات تحتوى على مواد عضوية كثيرة يعطيها القدرة على استنفاد الاكسجين الزائب فى الماء وحرمان الكائنات الحية من هذا الغاز الهام لاستمرار حياتها ، بالإضافة الى صدور روائح كريهة نتيجة عملية تحلل المواد العضوية ، مما يقلل من اهميتها كمصدر لمياه التحلية للأغراض الآدمية، كذلك فان الكيماويات المخصصة الموجودة فى بعض هذه الملوثات مثل الفسفور والنيتروجين تؤدي الى نمو غير طبيعى للنباتات البحرية مما يحدث خللا فى التوازن البيئى . والخطر الآخر يكمن فى وجود اعداد كبيرة من البكتيريا والفطريات والفيروسات مما يؤدي الى الاضرار بالكائنات الحية او بالانسان عند تناوله للكائنات الملوثة ، كما ان العناصر الثقيلة التى تترسب على قاع البحر تؤدي الى عملية قتل مباشر للكائنات التى تقع فوقها بفعل تكسيروها أو خنقها ، وقد توصلت التقنيات الحديثة الى امكانيات تنقية مياه المجارى وتحويلها لمياه صالحة للزراعة بل وحتى للشرب .

ثالثا - ويوجد ملوثات أخرى هامة تؤثر على البيئة البحرية ، منها الفضلات الصناعية التى تصعب تنقيتها من المياه مثل : فضلات الفينول من مصانع الغاز والاملاح من مصانع الملح او محطات تحلية المياه ، ولا تظهر الآثار الضارة لهذه المخلفات الا بعد سنين طويلة ، ومثال على ذلك ، التسمم الذى حدث للأسماك فى بحيرة « ميتشجان » فى الولايات المتحدة الامريكية ، نتيجة لالقاء كميات كبيرة من الزئبق الناتج عن مخلفات المصانع خلال الحرب العالمية الثانية ، ولم يظهر أثر ذلك على الاسماك الا فى الستينات من هذا القرن ، أى بعد مضي ما يقرب من خمسة وعشرين عاما . كذلك فان الفضلات المعدنية تلعب

دورا هاما في تلوث مياه البحر لانها قد تتحول الى مادة سامة قاتلة يفعل تفاعلها مع مياه البحر وما تحتويه من معادن ومواد كيمياوية متنوعة . اما المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية فتصل الى مياه البجار عن طريق الهواء والامطار والانهار ، فتغل بالتوازن البيئي وتؤدي الى اختناق الاسماك .

رابعا - التلوث البيولوجي للمياه . تتعرض المصادر المائية الى التلوث البيولوجي متمثلا في تسرب الجراثيم والبكتيريا الى المياه عن طريق المجارى ومياه الصرف والنفايات البيولوجية من عدة مصادر . . ولا يقتصر تأثير التلوث البيولوجي على نشر الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض بمقادير أعلى من المعدلات الامنية المسموح بها ، بل يتعدى ذلك الى استهلاك قدر ملحوظ من الاكسجين الذائب في الماء في عمليات تفذية البكتيريا والكائنات الدقيقة ، وفي تحليل النفايات البيولوجية وما يتخلف عنها من مواد عضوية ، ويؤدي ذلك الى خفض الاكسجين المتاح اللازم لتنفس الكائنات البحرية من الاسماك والحيوان والنبات .

الاتفاقيات الدولية لمنع تلوث البحار

يعتبر المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن عام ١٩٥٤ بمشاركة ٣٢ دولة ، الجهد الدولي الاول الذي أسفر عنه « الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط » وقد تم تعديل هذه الاتفاقية عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٩ وأصبح عدد الدول الموقعة على الاتفاقية عام ١٩٨٧ ، ٧٢ دولة منها دولة الامارات العربية المتحدة . وقد تم اعتماد اتفاقيات اقليمية لحماية وإدارة البيئة البحرية مدعومة ببروتوكولات تعالج بشكل متخصص مصادر محدودة من التلوث ، كما أنشأ برنامج الامم المتحدة للبيئة عام ١٩٧٧ « مركز أنشطة برامج البحار الاقليمية » ، وكمثال لاتفاقيات البحار الاقليمية فان اتفاقية الكويت لعام ١٩٧٨ الخاصة بحماية البيئة البحرية من التلوث ، قد خصصت أولوية جهودها المشتركة الى حماية البيئة البحرية ، وقد قامت دول الخليج المطلة على الخليج العربي بالتوقيع على الاتفاقية ومنها دولة الامارات العربية المتحدة .

أما القوانين والانظمة المحلية ذات العلاقة بالتلوث النفطى فى البيئة البحرية فى دولة الامارات العربية المتحدة ، فقد صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموانئ البترولية ، والقوانين المعدله له الصادرة فى أبوظبى بتاريخ فبراير ١٩٨٠ وابريل ١٩٨١ ومايو ١٩٨٥ وكلها تعنى بموضوع حماية الموانئ البترولية من أخطار التلوث ، كما اصدرت شركة أبوظبى الوطنية قانون الموانئ البترولية لعام ١٩٨٧ وفيه تحدد اللوائح العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام هذا القانون .

من جهة أخرى فقد أقر المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربى عام ١٩٨٥ السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة ، كما تم اعداد مشروع النظام العام للبيئة فى دول المجلس ومشروع النظام الموحد للتقييم البيئى .

(ب) تلوث الهواء •

يمكن القول بان اهتمام الانسان بتلوث الهواء يعتبر ظاهرة حديثة نسبيا ، بدأت تلاحظ بعد الثورة الصناعية فى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما تنبه سكان بعض المدن الصناعية ، وقاموا بالاحتجاج على الدخان الذى يملأ هواء مدنهم . ولعل حدوث بعض الكوارث فى عدد من المدن الاوروبية والامريكية ، هى التى حركت الاهتمام العالمى الى ضرورة الحد من تلوث الهواء واصدار التشريعات الصارمة . ومن هذه الكوارث ما حدث عام ١٩٣٠ فى منطقة « الميز » فى بلجيكا ، حيث تلوث الهواء واستمر خمسة أيام ، نتج عنه انتشار امراض الجهاز التنفسى بين عدد من السكان ، وحدثت (٦٠) حالة وفاة بسبب الدخان الضبابى . أما الكارثة الثانية فحصلت فى ولاية بنسلفانيا الامريكية عام ١٩٤٨ ، حيث توجد صناعات الصلب والزنك والاحماض ، وتمثلت فى سقوط سحابة كثيفة من الدخان غطت سماء المدينة واستمرت خمسة ايام ، أصيب خلالها حوالى ٤٣٪ من السكان بامراض الجهاز التنفسى واعراض الصداع والسعال ، وحدثت ٢١ حالة وفاة . أما أسوأ كارثة أحدثها تلوث الهواء فكانت فى مدينة

لندن عام ١٩٥٢ ، وكانت طبقة الدخان الضبابى فوق لندن من الكثافة والسبك مما تسبب فى اغلاق المطارات وتوقف وسائل النقل ، كما أدت الى انتشار امراض الجهاز التنفسى وزيادة ملحوظة فى أمراض القلب ، وعزى ذلك الى زيادة فى حرق الفحم للتدفئة نظرا لاشتداد البـسـرد .

ومنذ كارثة لندن ، حدثت حالات تلوث هواء قاسية فى كثير من مناطق العالم ، منها ما أصاب نيويورك وطوكيو ولوس انجيلوس وغيرها . وفى كل عام تلقى الملايين من الملوثات فى الهواء فى مختلف المناطق خاصة الصناعية منها ، وبلغ عام ١٩٧١ فى الولايات المتحدة الامريكية وحدها أكثر من ٢٠٠ مليون طن .

ويمكن القول ان اهم خمسة مكونات لهذا التلوث هى : أول أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت والهيدروكربونات وأكاسيد النيتروجين المعوالق من الجسيمات الصلبة والسائلة . وأول أكسيد الكربون غاز سام عديم اللون والرائحة ، ومصدره الاساسى فى الهواء هو احتراق الوقود الكربونى ويمثل اكبر نسبة من ملوثات الهواء تبلغ ما يزيد على مجموع الملوثات الاخرى ، ويختلف تركيزه فى المناطق حسب مدى كثافة حركة المرور خاصة السيارات والمركبات ، ويؤثر هذا الغاز على الصحة وخاصة هيموجلوبين الدم حيث ان له قابلية شديدة للاتحاد معه أكثر من الاكسجين ، ومن ثم فانه يؤثر تأثيرا خطيرا على عمليات التنفس ويتسبب كثيرا فى حالات التسمم . أما ثانى أكسيد الكبريت فنشأ نتيجة احتراق الوقود الاصفرى (الفحم + البترول + الغاز الطبيعى) فى محطات توليد الكهرباء والمنشآت الصناعية ، وهو غاز عديم اللون كبريه الرائحة له آثار ضارة اذا ما تواجد فى الهواء بمعدلات تزيد على ثلاثة اجزاء فى المليون ، ويتحول هذا الغاز الى حمض الكبريتيك الذى يحدث ضررا بالغا بالجهاز التنفسى للانسان والحيوان ، كما يتفاعل مع ملوثات اخرى مكونا الامطار الحمضية التى أدت الى كوارث فى بعض المناطق الاوروبية والامريكية ، وخاصة على التربة والغابات والمزارع والمراعى ، وكذلك على البيئة البحرية .

الفلاف الجوى

ان الفلاف الجوى الذى يحيط بالكرة الارضية ، يشكل البيئة الضرورية للحياة على الارض ، ويمكن تشبيهه بانه الكساء والفذاء للارض وللمخلوقات التى تعيش عليها ، ويتألف الفلاف الجوى من ثلاث طبقات :

أولا - تروبوسفير ، وهى الطبقة الاولى من الفلاف الجوى الملاصقة لسطح الكرة الارضية ، وتمتد بارتفاع ١٥ كيلومتر فوق سطح الارض ، وتعتبر الجزء الذى تتوفر فيه العناصر الاساسية للحياة على الارض ، وتحتوى على نسبة معينة من الغازات التى تشكل فى مجموعها ما يسمى بالهواء ، هى نسب ثابتة لولا بعض التغيرات التى تحدث نتيجة عوامل طبيعية او نتيجة نشاطات الانسان ، وهذه النسب هى النيتروجين ويشكل ٧٨٪ والاكسجين ٢٠٪ وغازات خاملة ٠٩٤٪ وثانى اكسيد الكربون ٠٣٪ وهيدروجين ٠١٪ ، وهناك غازات اخرى يشكل حوالى ٠١٪ ، منها اول اكسيد الكربون والميثان واكاسيد النيتروجين والامونيا الخ ٠٠ وتعتبر هذه الغازات دخيلة على الهواء وهى من الملوثات التى تصل الى هذه الطبقة .

ثانيا - طبقة ستراتوسفير ، وتأتى مباشرة بعدد الطبقة السابقة ، وتمتد الى ارتفاع ١٠٠ كيلومتر ، وتشمل الحزام الاوزونى الذى يشكل الجزء الاكبر منها ، اذ يمتد الى ارتفاع يتراوح ما بين ٢٢ - ٦٠ كم ويشكل الفلاف الواقع للكرة الارضية من تأثير الاشعاعات الكونية قصيرة الموجات الناتجة عن الشمس والتى لها آثار تدميرية على الحياة .

ثالثا - طبقة اير توسفير ، وهى الطبقة الثالثة التى يتكون منها الفلاف الجوى ، وتمتد الى مساحة ٥٠٠ كم ، وهى طبقة موصلة انكهرباء ، ولها دور أساسى فى حجب جزء كبير من الاشعاعات الشمسية ويرددها الى الفضاء الخارجى .

ثقب الاوزون وآثاره الضارة :

اعلن علماء الجو البريطانيون عام ١٩٨٥ عن اكتشاف ان مقادير الاوزون الربيعي في الجو أعلى خليج « هاللي » قد انخفضت بنسبة تتجاوز ٤٠٪ فيما بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٨٤ ، وقد أيد هذه المشاهدات هيئة « ناسا الامريكية » لبحوث الفضاء ، وتبين ان ثقب الاوزون امتدت في ارتفاعها مساحة تتراوح بين ١٢ - ٢٤ كيلومترا لتشمل جزءا كبيرا من الجزء السفلي من طبقة الستراتوسفير ، ويعنى ذلك ، وجود ثقب أوزوني في الجو القطبي . ونظرا الى ما تنطوي عليه هذه الظاهرة من خطورة بالغة تهدد الحياة البيولوجية على الارض ، فقد تسابق العلماء والباحثون الى تحديد أسباب هذا الثقب الذى يتزايد من كل ربيع يحل في نصف الكرة الجنوبي داخل الدائرة القطبية . وقد دلت الدراسات الحديثة على وجود سببين رئيسيين لحدوث هذا الثقب ، أولهما يعود الى تلوث البيئة بالكيمائيات ، وأهمها مركبات الكلوروفلوروكربون وهى غازات استخدمت كمبردات فى الثلاجات وأجهزة التكييف وكغازات وأبخرة مضغوطة فى زجاجات العطور وتثبيت الشعر وكمواد وسيطة لمكوّن الرغوة فى اللدائن ، وكمنظفات للأجهزة الالكترونية . أما السبب الثانى فيرجع الى حدوث تغيرات طبيعية فى حركة طبقات الهواء الغنى بالاوزون ، ويبلغ تركيز الاوزون ذروته على بعد ٢٥ كم فما فوقها ، حيث تتعرض هذه الغازات الى تأثير قوى لاشعة فوق البنفسجية بينما كانت شبه خاملة فى طبقة التروبوسفير الممتد تحتها .

وتعتبر طبقة الاوزون المصفاة للاشعة الشمسية ، حيث تعجب الاشعاعات الضارة ، وتمنع وصولها الى الارض ، وهذه الاشعاعات تنفذ الى أبعاد متفاوتة حسب طول موجاتها ، وكلما كان منقث طبقة الاوزون كاملا لعب دورا هاما فى حجب هذه الاشعاعات ومنعتها من النفاذ ، وعكس ذلك صحيح ، اذ ان تآكل طبقة الاوزون يؤدى الى نفاذ الاشعة فوق البنفسجية الى الارض ، هذه تعمل على قتل الكائنات الحية الدقيقة التى تعتبر هامة جدا فى النظام الكونى للحياة على الارض

بالإضافة الى التأثير المباشر لهذه الاشعة على صحة الانسان ، حيث تؤدي الى ظهور خلايا سرطانية على جسم الانسان ، كذلك فان تآكل طبقة الاوزون يؤثر على تغيير المناخ فيؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الارض فيؤثر على ذوبان الثلوج وارتفاع مستوى الماء في البحار ويهدد المدن بالغرق والارض بمياه البحار .

وقد اكتشف مؤخرا بدايات ثقب سمائل فوق القطب الشمالي مما أثار الاهتمام لخطورة الموقف واحتمالات تفاقمه ما لم تتخذ خطوات حاسمة لمواجهة أسباب حدوث هذا الثقب ، ولذلك عقدت لقاءات ومؤتمرات دولية عدة لهذا الشأن ، منها مؤتمر لندن عام ١٩٨٩ ومؤتمر لاهاي في نفس العام . وكان من أهم التوصيات التي اتخذت : الدعوة الى تخفيض استخدام مركبات الكلوروفلوروكربون ومركبات البروم ، وتشكيل هيئة خاصة في الامم المتحدة تكون لها سلطات لمواجهة تلوث الهواء . ومن جهة أخرى أخذت المؤسسات الصناعية للكيمياويات تعمل على تصنيع البدائل الأكثر أمانا اسهاما منها في مواجهة المشكلة التي تواجه العالم بأسره .

تأثير الرصاص في البنزين على البيئة :

يتميز الرصاص من أكثر المعادن انتشارا في الهواء ، فهو يؤثر على الانسان والحيوان والنبات ولو بكميات صغيرة ، ودلت التجارب على ان نسبة الرصاص في الهواء فوق المدن حوالي ٧٥ ميكروغرام/م^٣ بينما نسبته في المناطق الجبلية ما بين ٠.١ - ٠.٣ ميكروغرام/م^٣ ، وأهم المصادر الملوثة للجو بالرصاص هي الغازات المنطلقة من عوادم السيارات التي تستعمل البنزين الرصاصي ، وبما أن الرصاص لا يتحلل بيولوجيا فانه يبقى في التربة الى أمد طويل .

ويستقر الرصاص المحمول في الهواء على النباتات ومن ثم يدخل في سلسلة طعام الحيوانات ، وينطبق ذلك على الاسماء التي تتأثر بالنفايات المعدنية . وكان التسمم بالرصاص سببا في موت حيوانات اليفة نتيجة تناولها المواد الحاوية على الرصاص ، ويمكن القول ان أكثر الاجزاء تأثرا بالرصاص في جسم الانسان هي الدم والجهاز

العصبي والجهاز الكلوى والغدد الصماء والكبد وأوعية القلب كما يؤثر على القدرة الذهنية نتيجة إصابة الانسان بالام فى الرأس ويسبب بعض الامراض العصبية .

وقد اتجهت شركات عالمية لانتاج مركبات الرصاص لاضافتها الى البنزين وذلك لتخفيض نسبة البنزين المستهلك ولرفع كفاءة المحرك وكذلك للتقليل من تكاليف انتاج البنزين ، ومن هذه المركبات رابع ايثيل الرصاص ورابع ميثيل الرصاص ، وأصبح فى كل مصفاة تكرير فى العالم وحدة لخلط مركبات الرصاص بالبنزين المنتج . وقد ثبت انه عندما تحترق ، مركبات الرصاص مع البنزين يتحول البنزين من مركب عضوى الى غبار دقيق يتحول فى الجو كجزيئات الرصاص على هيئة رذاذ دقيق يسهل حمله وانتشاره وسقوطه على الارض .

ومنذ عام ١٩٦٨ عندما صدرت القوانين المتعلقة بحماية البيئة بدأت الشركات تتجه الى انتاج بنزين لا رصاصى وذلك بالتخلص من مركبات الرصاص وازافة مركبات جديدة لا يكون لها آثار ضارة على البيئة ، وقد نجحت كثير من الشركات فى انتاج هذا النوع من البنزين ، وأخذت الحكومات تعمل على وضع قوانين وخطط تضمن تخفيض نسبة الملوثات فى الجو بشكل عام وتقليل نسبة الرصاص بشكل خاص ، وتشكلت لجان دائمة من الباحثين فى جامعة الامارات العربية المتحدة بمراكز البحوث مهمتها دراسة نسبة التلوث الحالية فى الهواء ، ونشر الوعي حول مخاطر التلوث بالرصاص وستكون لهذه المعلومات نقطة انطلاق يمكن استثمارها والاعتماد عليها للقيام بابحاث أخرى مفيدة للدولة فى مجالات مختلفة .

ثالثا - تلوث التربة والمياه :

منذ بدأ الانسان فى الزراعة والصناعة ، سحب انتاجه مواد غير مفيدة تسمى نفايات أو مخلفات ، وأصبح لزاما عليه ايجاد وسائل سهلة وميسرة للتخلص منها ، فعاد نسبة كبيرة من مخلفات المزارع الى التربة ، ولكنه مع تقدم تقنيات الزراعة واستخدام المخصبات والاسمدة الكيماوية والمبيدات بأنواعها أصبح ، من الصعب عليه

التخلص من بعض هذه النفايات - كذلك يتخلف عن بعض الصناعات ومنها صناعات تمليب اللحوم والخضار والفواكه وغيرها ملوثات تصل الى المجارى المائية ومنها الى التربة ، وهى ذات آثار ضارة على البيئة ، ومن أكثر هذه المواد ضررا مواد الزئبق والرصاص ، فتعمل البكتيريا الموجودة فى الماء الى تحويل الزئبق الى مركب ميثيل الزئبق وهو سام جدا ، حيث تمتصه النباتات والحيوانات بسهولة ، ويتسرب عبر السلاسل الغذائية .

وقد تصل هذه الملوثات عن طريق الامطار الى الانهار والبحار والمياه الجوفية ، فالخصبات الزراعية الكيماوية تحتوى عادة على عنصر أو آخر من النيتروجين أو الفسفور أو الكبريت أو البوتاسيوم الخ . . وبعض هذه العناصر يذوب فى مياه الري أو مياه الامطار ، فمثلا النيتروجين يتحول الى نيترات الامونيا التى تتجمع فى مياه الصرف فتؤثر على التربة وعلى مياه الخليج عن طريق تسربها أو التخلص منها فى مياهه . وتوجد آلاف الاصناف من المبيدات من حيث تركيبها واستقرارها فى البيئة ، ويمكن اعتبار مركبات الكلور التى تتحلل بيولوجيا وكيميائيا فى الطبيعة وبشكل بطيء الاكثر ضررا من حيث طول بقائها فى البيئة .

من جهة أخرى تعمل الملوثات الموجودة فى الجو مثل الكبريتات والنيترات والكلوريدات وعناصر أخرى على تغيير نوعية مياه الامطار الى الاسود لان تلك المركبات تعمل على تغيير المواصفات الطبيعية لمياه الامطار وبالتالي للمياه السطحية وللتربة التى ستتمرضع اليها . كذلك فان الغبار فى الجو يحتوى على غازات ملوثة مثل الفلور الذى يظهر تأثيره السلبى على التربة ، وكذلك غبار الفوسفات الذى يؤثر على التربة ويغير مواصفاتها ويقتل النباتات . ومن أهم أنواع الغبار الملوثة للجو هى - الرماد الذى يعمل على تبديل خواص التربة فيشكل طبقة ناعمة على سطح التربة ويحتوى على بعض العناصر الضارة ، كذلك غبار الاسمنت الناتج من مصانع الاسمنت والذى يحتوى على عناصر البوتاسيوم والكالسيوم وتؤدى الى اتلاف التربة والنباتات ، ويوجد أنواع عديدة من هذا الغبار مثل غبار الفوسفات وغبار البوتاس وغيرها وجميعها تؤدى الى اتلاف التربة وقتل النباتات .

ومن أهم الاحداث العالمية الحديثة التي كان لها تأثير كبير على الهواء والتربة ، انفجار المفاعل النووى فى تشيبيرونوبل بالاتحاد السوفيتى ، فقد تضرر الانسان بالموت وانتشار الامراض الفتاكة ، وتضرر الحيوان أيضا ، كذلك فسدت المزروعات وتسممت ، وتلفت الغابات والمراعى ، وتلوث الهواء .

مراجع البحث

- ١ - د . رفعت مصطفى على . التلوث فى الخليج ووسائل الوقاية منه
بحث مقدم فى ندوة الابعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية فى
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى مارس ١٩٩٠ .
- ٢ - د . عبد الحميد غنيم . المشكلات البيئية فى المدن الساحلية .
بحث مقدم الى ندوة النظم البيئية والاجتماعية لاقطار مجلس
التعاون مارس ١٩٩١ .
- ٣ - د . نعمان صبحى رجب . تأثير الرصاص فى البنزين على البيئة .
بحث مقدم الى ندوة الابعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية فى دول
مجلس التعاون لدول الخليج العربى مارس ١٩٩٠ .
- ٤ - بلدية دى . تلوث الفلاف الجوى وتأكل طبقة الاوزون .
بحث مقدم الى ندوة النظم البيئية والاجتماعية لاقطار مجلس
التعاون لدول الخليج العربى مارس ١٩٩٠ .
- ٥ - د . عزت محمد خيرى . تلوث الهواء والماء وآثاره . بحث مقدم
الى ندوة الابعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية فى دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربى مارس ١٩٩٠ .

الفصل السادس :- الامارات والعلاقات الدولية

اولا - علاقة الامارات مع دول الخليج العربية

ثانيا - علاقات دولة الامارات العربية المتحدة مع الدول العربية

ثالثا - علاقة دولة الامارات مع الدول الاسلامية *

رابعا - علاقة دولة الامارات العربية المتحدة مع العالم الخارجى *

الفصل السادس :- الامارات والعلاقات الدولية

أولا - علاقة الامارات مع دول الخليج العربية

يتولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان زمام الامور في دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ ، اكد سموه دعوته الخاصة بالوحدة الخليجية الشاملة وسعيه المستمر الى التقريب بين دول الخليج ، وقال سموه « اننا مع كل خطوة وحدوية في الخليج والجزيرة العربية ، اننا وحدويون في أمانينا ، وحدتنا الداخلية ثم وحدتنا الخليجية لتكون اللبنة الاولى في الوحدة العربية ، اننا نجد دولا لا يجمعها ما يجمعنا ومع ذلك تتوحد، فلماذا لا تكون الوحدة رائدنا وأملنا ، وعندما تتحد تجارتنا واقتصادنا وتنشأ الشركات المشتركة نكون قد أقدمنا على خطوات جبارة على طريق الوحدة السياسية » .

ثم ان قيام دولة الامارات العربية المتحدة ونجاح مسيرتها في الداخل والخارج قد عزز قيام التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي ، كما ان تولى سمو الشيخ زايد قيادة دولة الامارات العربية المتحدة وبذله للجهد الجبار من اجل انجاح المساعي لتحقيق التعاون والتنسيق الخليجي كان له الاثر الكبير في تعاظم الجهد الخليجي من أجل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونجاح مسيرته منذ الميلاد وحتى الحصاد .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، قامت في الوطن العربي أكثر من عشر محاولات وحدوية بين بعض الاقطار العربية ، ولا نغالي ان قلنا انه لم تنجح من تلك المحاولات كلها الا تجربة الامارات العربية المتحدة وكان لرئيس الدولة واخوته اعضاء المجلس الاعلى حكام الامارات اكبر الاثر في نجاح التجربة فقاموا بالتوفيق بين المطالب المحلية للامارات السبع والمطالب القومية للدولة الاتحادية . وكان لهذا النموذج الوحدوي أثارا عظيمة وايجابية على شعب الامارات العربية ، ودول الخليج العربية خاصة ، وشعوب ودول العالم العربي عامة .

لقد كان لظهور دولة الامارات العربية المتحدة ونجاحها في مسيرتها أكبر الاثر في تعاظم المد القومي لدى شعوب ودول الخليج العربية ، بل ان ظهور الامارات العربية المتحدة وبلورة مؤسساتها وشخصيتها في الداخل والخارج كان له أكبر الاثر في تعميق الحاجة لدى دول الخليج العربية بضرورة التضامن والتآزر فيما بينها من أجل ورم الخطر المترص بالمنطقة ، ومن أجل تحقيق الهدف بخلق تعاون وتنسيق يكون مرحلة على الطريق نحو تحقيق الاهداف القومية البعيدة المدى ، وكانت الامارات العربية المتحدة هي الرد العظيم على تساؤلات الشعوب والحكام ، حيث نجحت سبع امارات في تشكيل كيان سياسى اتحادى بقيادة واحدة - وقد أكد هذا التوحيد قول وزير الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة « ان الاتحاد ، الذى قامت عليه دولتنا ، هو نقطة ابتداء وانطلاق نحو اتحاد أوسع وأشمل فى منطقتنا » -

واذا نظرنا الى المرحلة التاريخية التى اعلن فيها مجلس تعاون دول الخليج العربية ، نجد أنها مرحلة حافلة بالكثير من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية منها :

أولا - ان اعلان حكومة العمال البريطانية عزمها على الانسحاب من الخليج فى يناير ١٩٦٨ وتحديد نهايتها عام ١٩٧١ لتصفية الوجود البريطانى قد خلق فرغا سياسيا لابد ان يملأ بما يكفل مصالح الدولتين العظيمتين - فأصبحت منطقة الخليج العربى محط انظار هاتين الدولتين ، تطرح كل منهما على حدة مفهوما ومنظورها الخاص حول مسألة امن الخليج الذى بدوره يعكس المصالح الحيوية والاستراتيجية لهاتين الدولتين فى المقام الاول -

ثانيا - فى اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ أخذت أسعار النفط الخام فى الارتفاع . وهذا مما زاد فى الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربى فدول هذه المنطقة تعتبر من كبار منتجى هذه السلعة الاستراتيجية كما انها ، وهذا هو الاهم بالنسبة لاحتمالات المستقبل ، صاحبة أكبر احتياطي نفطى فى العالم ، اى أنها تتحكم ان ارادت فى امدادات هذه السلعة الاستراتيجية ، وبالتالي التحكم بالصناعة خاصة فى الغرب الرأسمالى ، وهذا بطبيعة الحال ما لا يرضى

القوى الكبرى عموما ، لذلك كان على هذه القوى احتواء هذه المتغيرات وذلك فى سبيل المحافظة على التوازن الدولى سواء جانبه السياسى أو الاقتصادى ، ومن هذا المنطلق أصبحت منطقة الخليج العربى محلا للصراع الدولى .

ثالثا - قيام الثورة الايرانية وسقوط الشاه أحدث فراغا أمنيا فى منطقة الخليج العربى وذلك من وجهة النظر الامريكية ، فقد كانت ايران تشكل حاجز صد ضد الاتحاد السوفييتى ، كما ان الشاه كان يلعب دور الشرطى الامريكى بما يحقق توازن القوى فى المنطقة ، وبسقوطه ، تعرض هذا المفهوم الى الاهتزاز ولذلك كان لا بد من ايجاد البديل .

رابعا - بغزو الاتحاد السوفييتى لافغانستان أصبح لا يفصل بينه وبين مياه الخليج العربى أكثر من ٥٠٠ كيلو متر ، وهذا ولد انطباعا فى ان الاتحاد السوفييتى قد لا يتورع عن الغزو المباشر للمنطقة ، من جهة أخرى فان رد الفعل العربى تجاه احتمالات الغزو وتهديده للمصالح الحيوية للغرب فى المنطقة ، هو الذى فاقم المسألة ، ونشر الخوف والريبة بين دول المنطقة فى احتمال ان تصبح منطقتهم ساحة صراع بين القوتين الاعظم .

خامسا - كان للصراع العراقى - الايرانى نتائج أكثر حدة ومباشرة ، فمن طريق اضعاف الطرفين أحدهما للآخر من ناحية ، واخللة التوازن الاقليمى من ناحية أخرى ، فان المجال يكون مفتوحا وبشكل مباشر للقوى العظمى ان تخترق المنطقة وجرها الى ساحة الصراع الدولى .

كل هذه المتغيرات والعوامل المحلية والاقليمية والدولية دفعت بالمنطقة لان تكون مسرحا أساسيا من مسارح الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، بل واحتمالات الحرب السبباخنة فى بعض الاوقات ، ولذلك وجدت دول الخليج العربى نفسها مدفوعة الى المحافظة على الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة بما يكفل استمرارية السلطة السياسية وسلامة البنية الأساسية

لنظمتها ، فبدأت تبرز على الساحة الخليجية الدعوة الى قيام شكل من اشكال التنسيق والتعاون بين دول المنطقة ، وعلى ذلك ولدت فكرة انشاء مجلس التعاون الخليجي عمليا خلال مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الاسلامية الثالث الذي عقد في مدينة الطائف بالسعودية خلال الفترة ما بين ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨١ .

وعلى الرغم من ان النظام الاساسي لمجلس تعاون دول الخليج العربية قد أعلن في ٢٥ فبراير ١٩٨١ ، فان فكرة قيامه لم تنشأ من فراغ ، فمنذ ان تحررت الاقطار العربية في الخليج العربي من الاستعمار البريطاني ونالت استقلالها ، اخذت تتعاون فيما بينها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية ، وظهر هذا التعاون منذ بداية السبعينات في اتفاقيات ثنائية ، أو في اتفاقيات مشتركة بين اكثر من دولتين ، وفي اجتماع المجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة الذي انعقد بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٥ قال سمو الشيخ زايد « لقد أبرمت دولة الامارات العربية المتحدة عدة اتفاقات مع دول الخليج في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي ، وهي بسبيل تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه لتحقيق المصالح المشتركة للاخوة الاشقاء في الخليج » . ولم تلبث ان شهدت اواسط السبعينات المؤتمرات الوزارية الخليجية في مجالات التخطيط والاقتصاد والتعليم والثقافة والاعلام وغيرها ، واعقب ذلك ظهور العديد من المؤسسات والمنظمات الخاصة لمكتب التربية العربي لدول الخليج ، وجامعة الخليج ، ومؤسسة الانتاج البرامجي المشترك الى جانب بعض المؤسسات الاقتصادية المشتركة ومن بينها بنك الخليج ، وشركة طيران الخليج ، وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية ، وشركات النقل البحري المشترك وغيرها .

شرعية نشأة المجلس

ادراكا من دولة الامارات العربية المتحدة بالروابط الوثيقة التي تربط بينها وبين دول الخليج العربي وانطلاقا من السمات المشتركة والانظمة المتشابهة التي اساسها العقيدة الاسلامية الى جانب وحدة

تراثها وتمائل تكوينها الاجتماعي وتقاربها الثقافي والحضارى ،
وتمشيا مع الاهداف القومية للامة العربية ، فقد حرصت دولة الامارات
العربية المتحدة أن ينشأ هذا المجلس عن قناعة ، يحقق أهداف دوله ،
وان تكون خطوة الى الامام لتحقيق الاهداف القومية العربية ، وقد
تحقق ذلك فى اجتماع وزراء الخارجية لكل من المملكة العربية
السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت
وسلطنة عمان ، واصلوا فى الرياض قيام مجلس التعاون الخليجي
العربي وقد جاء فى نص البيان :

ادراكا من كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين
والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر ودولة الكويت لما
يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها
المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتمائل تكوينها السياسى
والاجتماعى والسكانى ، وتقاربها الثقافى والحضارى ورغبة من هذه
الدول الى تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها فى مختلف المجالات
بما يعمود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار . . . قد اتفقا على
انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية المذكورة وتكوين امانة
عامة لهذا الهدف وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة ووزراء
الخارجية وصولا الى الغايات المرجوة لهذه الدول وشعوبها فى جميع
المجالات .

ومن جهة ثانية جاءت هذه الخطوة تمشيا مع الاهداف القومية
للامة العربية فى نطاق ميثاق الجامعة العربية ، الذى بحث على التعاون
الاقليمى الهادف الى تقوية الامة العربية ، فقد جاء فى المادة التاسعة من
ميثاق الجامعة العربية ما يلى : « لدول الجامعة العربية الراهبة فيما
بينها فى تعاون أوثق ، وروابط أقوى مما ينص عليه الميثاق ان تعقد
بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض » . وكان رد الفعل
ايجابيا من الدول العربية كما ان الامين العام لجامعة الدول العربية
أشاد بقيام المجلس ووصفه بأنه حدث تاريخى عظيم حيث انه سيمكن
دول الخليج من تنسيق جهودها وتنظيم أعمالها خاصة فى ميادين
الامن والتنمية .

وقد نشأ هذا المجلس عن قناعة مؤداهما ان أمن واستقرار الخليج وصيانة استقلاله هى مسؤولية دوله وأبنائه ، ولذلك يمكن اعتبار العوامل التالية دافعا الى ظهور هذا التجمع العربى وهى :

١ - الاخطار السياسية والعسكرية التى باتت تتعرض لها دول الخليج ، واحساس تلك الدول بضرورة ابقاء منطقتهم بعيدة عن الصراعات الدولية .

٢ - الرغبة فى تحقيق التكامل بين الدول العربية فى الخليج العربى فى شتى المجالات وصولا الى الوحدة فيما بينها ، وهو أمر لن يتحقق الا بتوثيق التعاون والترابط ، ووضع أنظمة متماثلة فى المجالات الاقتصادية والتشريعية والتعليمية والاعلامية وغيرها .

٣ - التعاون العسكرى لمواجهة الاخطار المحيطة بالمنطقة بما يحقق اعتماد الدول العربية فى الخليج على نفسها من اجل صيانة أمنها وتحقيق استقرارها .

٤ - دفع عملية التقدم العلمى والتقنى فى جميع المجالات ، خاصة ما يرتبط بها من صناعة وتمدين وزراعة وغيرها .

٥ - تحقيق التنمية الشاملة بين الدول العربية فى الخليج عن طريق التعاون والتنسيق فيما بينها . فالتنمية الشاملة لن تتحقق ضمن اطار ضيق ، ولا يمكن ان يكون لها اثر ملموس اذا ما طبقت فى كل دولة على حده حيث لا تساعد على ذلك السوق المحلية الضيقة ولا الطاقة البشرية المحدودة ، خاصة فى الوقت الذى اصبحت فيه التكتلات الاقتصادية العالمية هى السمة الظاهرة فى عالمنا المعاصر .

المؤتمر الاول لمجلس التعاون الخليجى العربى

انعقد المؤتمر الاول لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدعوة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة

الامارات العربية المتحدة فى مدينة أبوظبى عاصمة الامارات العربية المتحدة ، وذلك خلال الفترة ما بين ٢٥ - ٢٦ / ٥ / ١٩٨١ ويتضح .
الشمور بالمسؤولية الخليجية خاصة والعربية عامة ، ومدى علاقة
دولة الامارات العربية بدول الخليج العربى من خلال أحداث المؤتمر
التي يمكن تسجيلها تحت الموضوعات التالية :

١ - ورقة العمل المقدمة للمؤتمر .

٢ - البيان الختامى للمجلس الاعلى .

٣ - البيان الختامى للمجلس الوزارى .

اولا - ورقة العمل المقدمة للمؤتمر

أبرزت ورقة العمل المقدمة الى المؤتمر ان ظروف منطقة الخليج العربى مؤاتيه أكثر من اى وقت مضى لايجاد تعاون فعال ، فالمنطقة تشكل جزءا من قومية تدين بدين واحد ولها تراث حضارى مشترك وقيم وعادات مشتركة ، ونظرا لموقعها الجغرافى والسياسى وثروتها النفطية التى تكون عرضة للاطماع السياسية الدولية تصل الى درجة تقرب من الابتزاز ، مما يدفع دول المنطقة الى الاتجاه للتعاون المشترك . من جهة أخرى اوضحت ورقة العمل بان تعبئة الموارد والكفاءات فى بناء منظمة خليجية تنقل هذه المنطقة الى آفاق تنمية متوازنة يستفيد منها ابناء المنطقة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة .
كما أنها تستطيع ان تواجه حاجة العالم الصناعى للنفط بصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولى . كذلك اوضحت ورقة العمل بان الحديث عن فراغ القوة فى المنطقة والثروة التى ليس لها اصحاب يمكن ان ينتهى الى الابد اذا قام اصحاب البيت بعزم ثابت واكيد بدورهم الجماعى ، هذا علاوة على ان أقطار مجلس التعاون مجتمعة يكون لها صوت مهاب ومحترم فى المجال العالمى والاقليمى يعبر عن مكانتها فى الاقتصاد العالمى ، وتطالب ورقة العمل فى النهاية دول المنطقة الوصول الى اندماج حقيقى وشامل للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ثانياً - البيان الختامي للمجلس الاعلى

جاء فى نص البيان الختامى لمؤتمر المجلس الاعلى الأول ما يلى :

ادراكا من رؤساء الدول الخليجية العربية الستة لاحتمية التكامل الاقتصادى بين دولهم والاندماج الاجتماعى بين شعوبهم ، يرون ان الظروف المرحلية التى تعيشها دولهم ، والقضايا والمشاكل المتشابهة التى تواجهها ، علاوة على تماثل نظمها الاقتصادية والاجتماعية - تقضى بوجوب وضع الاسس واقامة المؤسسات وانشاء الاجهزة المؤدية الى جمل ذلك التكامل والاندماج الاجتماعى حقيقة ماثلة للبيان .

وقام اصحاب الجلالة والسمو باستمرار الوضع الراهن وجددوا تأكيدهم بان أمن المنطقة واستقرارها انما هو مسؤولية شعوبها ودولها ، وان هذا المجلس انما يعبر عن ارادة هذه الدول وحققها فى الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها ، كما أكدوا رفضهم المطلق لاي تدخل أجنبى فى المنطقة مهما كان مصدره ، وطالبوا بضرورة ابعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الاساطيل العسكرية والقواعد الاجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم .

واعلنوا بان ضمان الاستقرار فى الخليج مرتبط بتحقيق السلام فى الشرق الاوسط ، الامر الذى يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فيه حقه فى العودة الى وطنه واقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الاسرائيلى من جميع الاراضى العربية المحتلة وفى طليعتها القدس الشريف .

ثالثاً - البيان الختامى لاجتماعات الدورة الاولى للمجلس الوزارى

حرص المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى العربى التأكيد على ما يلى :

- ١ - أمن الخليج واستقراره هو مسؤولية دوله فقط ، وانه يعارض محاولات الدول الكبرى للتدخل فى شؤون المنطقة .

٢ - مؤازرته لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير مصيره
بنفسه وانشاء دولته المستقلة على أرضه تحت قيادة منظمة
التحرير الفلسطينية .

٣ - حرية الملاحة في الخليج يجب ان تكون مكفولة ، وعن تأييده
للمساعي الاسلامية لانهاء النزاع العراقي الايراني .

٤ - برنامج السلام السمودي (مشروع فهد) يحظى بتأييد المجلس ،
وطالب بوضعه على جدول أعمال القمة العربية التالية .

الهيكل التنظيمي للمجلس .

يتكون مجلس التعاون من :

- أ - المجلس الاعلى وتتبعه هيئة فض المنازعات .
- ب - المجلس الوزاري .
- ج - الامانة العامة .

أ - المجلس الاعلى :

يتكون المجلس الاعلى من رؤساء الدول الاعضاء ، وتكون
رئاسة المجلس دورية حسب الترتيب الابددي ، ويجتمع مرة
واحدة كل سنة ويجوز عقد دورات طارئة ، ويختص المجلس
الاعلى بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الاساسية
التي يسير عليها ، ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي
تعرض عليه من المجلس الوزاري والامانة العامة تمهيدا
لاعتمادها ، كما يشكل هيئة فض المنازعات التي قد تقسم بين
الدول الاعضاء ، وتكون المرجع لتفسير النظام الاساسي لمجلس
التعاون .

ب - المجلس الوزاري :

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء

أو من ينوب عنهم من الوزراء ، ويجتمع ست اجتماعات كل سنة ويجوز عقد دورات طارئة ، وأهم اختصاصاته :

(١) وضع النظام الاساسى للامانة العامة •

(٢) يهيئ الاجتماعات للمجلس الاعلى ويمد الدراسات والمواضيع والتوصيات واللوائح والقوانين التى تعرض على المجلس الاعلى ، وكذلك اعداد جداول اجتماعات المجلس •

(٣) يضع السياسات والتوصيات والدراسات والمشاريع التى تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء فى مختلف المجالات •

(٤) يعتمد التقارير الدورية ، وكذلك الانظمة واللوائح الداخلية والمتعلقة بالشؤون الادارية والمقترحة من الامين العام ، وكذلك التصديق على الميزانية والحسابات الختامية للامانة العامة لمجلس التعاون •

(٥) يعمل على تشجيع وتطوير وتحسين الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء فى مختلف المجالات وتعتبر تلك الانشطة ملزمة فى حالة اقرارها من قبل المجلس الوزارى •

ج - الامانة العامة :

يكون لمجلس التعاون امين عام يعين من قبل المجلس الاعلى، ويحدد المجلس الاعلى شروط ومدة تعيينه ، ويتم اختياره من رعايا دول مجلس التعاون •

ويكون الامين العام مسؤولا مسؤولية مباشرة عن أعمال الائتام المساعدین وعن الامانة العامة للمجلس وحسن سير العمل فى مختلف قطاعاته ، ويكون للامانة العامة جهاز للمعلومات • وفيما يلى أهم اختصاصات الامانة العامة :

(١) اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق •

(٢) متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الاعلى والمجلس
الوزارى من قبل الدول الاعضاء .

(٣) اعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الوزارى .

(٤) اعداد التقارير الدورية عن اعمال مجلس التعاون .

(٥) اعداد مشروعات اللوائح المالية والادارية والتى من
شأنها جعل الجهاز متطورا يتمشى مع نمو مجلس التعاون
وتزايد مسؤولياته .

وتنص المادة الخامسة من النظام الاساسى للمجلس على أنه
« يتكون مجلس التعاون من الدول الست التى اشتركت فى
اجتماع وزراء الخارجية فى الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ » .

ثانيا - علاقات دولة الامارات العربية المتحدة مع الدول العربية

يلتقى مجتمع الامارات العربية المتحدة مع المجتمع العربى فى
سماته القومية والمقائدية ، ومن حيث اشتراكه مع أمته فى ثقافة
أصيلة استرقدتها من تراث عريق له اصوله الحضارية والثقافية ،
الامر الذى يؤكد انتماءه وارتباطه بمصير أبنائه بمصير بقية الشعوب
العربى فى جميع الاقطار العربية . ومع اتساع الوطن العربى وامتداده
الهاسع من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى ، فان رقعة تمثل وحدة
سكانية متصلة تربط بينها روابط وشيجة أهمها وحدة اللغة والدين
والثقافة والتاريخ والمصالح المشتركة والادارة والمصير المشترك .

الوطن العربى

يقع الوطن العربى فى نصف الكرة الشمالى ، وهو يغطى مساحة
كبيرة من سطح الارض ممتدة دون انقطاع من المحيط الاطلسى فى
الغرب حتى الخليج العربى وسهول دجلة والفرات فى الشرق ، ويشغل
الوطن العربى مساحة تقرب من ١٤ مليون كم ٢ أى نحو ٩٤٪ من
مساحة اليابس العالمى ، وهو بذلك يلى الاتحاد السوفيتى فى المساحة

كما يتفوق على مساحة أوروبا كلها وعلى مساحة كل من كندا والصين والولايات المتحدة • ويقدر أقصى طول لهذه المساحة الكبيرة بحوالى سبعة آلاف كيلومتر من الشرق الى الغرب ، وأقصى عرض من الشمال الى الجنوب بحوالى ثلاثة آلاف كيلومتر •

والوطن العربى آسيوى افريقى ، وهو فى نفس الوقت يمثل مركزا وسطا فى العالم القديم (آسيا ، أوروبا ، افريقيا) ولذلك يمثل منطقة التقاء لكل من يأتى من الشرق أو من الغرب • كما حققت البحار التى يطل عليها الوطن العربى دورا رئيسيا فى عمليات الاتصال لا بين القسمين الآسيوى والافريقى فحسب ولكن أيضا بين العالم العربى وكل من أوروبا من ناحية ، والشرق من ناحية اخرى • وقد زاد من فعالية هذا الدور حفر قناة السويس فى نهاية القرن الماضى فاصبحت المنطقة ممر للشرق والغرب وحلقة اتصال بين هذه المناطق المتباعدة •

وتنفرد أرض الوطن العربى عن غيرها بقدر كبير من التجانس ومن التدرج فى الظروف الطبيعية والبشرية ، فهى ليست مجموعة من الجزر تفصل بينها البحار ، كما ان الوطن العربى ليس تكوينا شرفيا واقتصاديا كمجموعة الكومنولث البريطانى المنتشرة فوق قارات العالم المختلفة ، ولكنه رقعة واحدة متصلة توجزها المباشرة البليغة الجامعة المانعة « من المحيط الى الخليج » • وتتوزع هذه المساحة بين تسع دول عربية فى افريقيا تبلغ مساحتها ٧٢٨٪ من مساحة الوطن العربى ، وبين اثنتا عشرة دولة فى آسيا تبلغ مساحتها ٢٧٢٪ • أما عدد السكان فقد ارتفع من ١١٢ مليون نسمة عام ١٩٦٥ الى ١٥١ مليون عام ١٩٧٤ ثم أصبح ١٦٠ مليون عام ١٩٨٠ • أما احصاء عام ١٩٨٨ فيشير الى ان عدد السكان يقارب ٢١٤ مليون نسمة ويمزى سبب الزيادة الكبيرة الى ارتفاع كبير فى معدل المواليد فقد وصل الى ٤٧٪ عام ١٩٨٠ مقابل ١٣٪ فى الدول المتقدمة •

وتتفق حدود الوطن العربى السياسية مع حدوده الطبيعية ، اللهم الا فى بعض المواقع ، فحدوده البرية قامت برسمها فى كثير من اجزائها الدول الأوروبية عندما كانت تستعمر كثيرا من الدول العربية

من أجل خدمة أغراضها السياسية ، ولذلك لا تتفق هذه الحيود الاصطناعية مع الاوضاع العرقية للسكان ، ومن ثم ، حدثت هناك مشاكل حدود بين الدول العربية والدول المجاورة ، وأكبر مثل على ذلك الحرب العراقية الايرانية ، وكذلك مشكلة لواء الاسكندرونه عندما منحت فرنسا سهلا عربيا بسكانه وأرضه واقتصاده لتركيا . ويمكن اعتبار فلسطين أنكى اغتصاب دولي ، قامت به الدول الكبرى ، فاعطت الصهيونية أرضا عربية وشوهت كل الحدود في المنطقة ، كما عملت على عدم استقرار الحدود السياسية وتعرضها للتغيير من حرب لآخرى ، الامر الذي يستدعى حسما سريعا لهذا الدخيل . وأما الحدود البحرية فهي حدود طبيعية متمثلة في مياه الخليج العربي والبحر الاحمر والبحر المتوسط والبحر العربي والمحيط الاطلنطي . وقد نظمتها عدة اتفاقيات بين دول المنطقة ، كما لعبت مياه هذه البحار أدوارا كبيرة في نشاط المنطقة الاقتصادي والممراني والسياسي . وتزداد أهمية موقع الوطن العربي البحرية بامتلاكه لمخارج هذه البحار المتمثلة في مضيق هرمز ومضيق جبل طارق ، وباب المندب وقناة السويس ، كما ان حدوده البحرية تمتاز بمياه دافئة صالحة للملاحة طول العام ، بالإضافة الى ان صفاء سماء واعتدال مناخه أعطاه أهمية أخرى ، فأصبحت مطاراته في كل من القاهرة ، أبوظبي ، دبي ، دمشق ، بيروت ، الرياض ، الكويت حلقة اتصال جوي في الطيران من الشرق الى الغرب أو من الشمال الى الجنوب .

وكان الوطن العربي مهدا لجميع الديانات السماوية وجميع الانبياء ، وتوجد على أرضه مقدسات هذه الأديان ، ومن ثم ، تفسد اليه الملايين من البشر كل سنة من جميع أنحاء العالم لزيارة هذه المقدسات وأداء بعض الشعائر الدينية ، فهو بذلك المركز الروحي للأرض الذي لا يمكن استبداله أو نقله أو تجميده . كذلك انتج الوطن العربي الكثير من الحضارات في مصر والعراق واليمن وبلاد الشام والخليج العربي ، وجاءت الرسالة الاسلامية لكي تلعب دورا لا نظير له في تكوين الامة العربية وترسيخ أركان بنيانها ، وتشديد مقاومتها لعوامل التجزئة التي عصفت بها . فالاسلام جاء بثورة فكرية واجتماعية شاملة فيها تأكيد على وحدانية الله والتمسك بالعقيدة

الاسلامية بكل ما فيها من قيم روحية وانسانية ، واصبحت اللغـة العربية ، لغة القرآن الكريم من أهم وامتن الروابط التي تجمع بين المسلمين .

أما الاهمية الاستراتيجية والعسكرية لموقع الوطن العربي فتبرزها الاحداث البرية والبحرية التي وقعت قديما وحديثا ، فقد نشأت في القديم الكثير من الامبراطوريات على أرضه كالفراعونية والبابلية والاشورية والفينيقية وغيرها ، كما نشأت على أطرافه امبراطوريات كبيرة تصطرع على أرضه كالفارسية والرومانية . وفي العصر الحديث تجاهد الكتلتان الاشتراكية والرأسمالية في استمالة اجزاء منه لمنحها مزايا التواجد العسكري أو حق المرور أو مزايا اقتصادية . وتضاعفت أهمية الوطن العربي نظرا لما يتوافر فيه من موارد طبيعية هائلة ، فهو أغنى مناطق العالم في موارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وكذلك الثروات المعدنية المتنوعة والموارد البحرية ، وما وجود اسرائيل اليوم الا إحدى محاولات القوى الاجنبية المستمرة للسيطرة على جزء من هذا الموقع المتوسط .

دولة الامارات جزء من الوطن العربي

ان دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة عربية ، تقع في نقطة استراتيجية هامة على الخليج العربي ، وهي غنية بمواردها النفطية ، التي هي في حد ذاتها مادة استراتيجية هامة ، وهذا الواقع أسهم في بلورة السياسة الخارجية للدولة من منظور قومي وفي هذا يقول سمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة « ان دولة الامارات العربية المتحدة هي جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك . ولذلك تعمل الحكومة بكل طاقتها على نصرة القضايا العربية ، وتمزز التضامن العربي في جميع المجالات » . أما أحمد خليفة السويدي الممثل الشخصي لرئيس الدولة فيقول « ان لدينا الايمان العميق بالوحدة العربية ، ونرجو ان يكون اتعادنا خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة .

فنحن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي - نلتزم كلياً بالمواقف المبدئية والاساسية التي تتخذها الدول العربية ضمن اطار جامعة الدول العربية التي نتسبب اليها » -

وقد حرصت دولة الامارات العربية المتحدة على تدعيم جهود جامعة الدول العربية في كل قضايا الوطن العربي ، فقد انضمت الى عضوية الجامعة العربية بعد استقلالها ووحدتها بأربعة أيام فقط في ٦ ديسمبر ١٩٧١ ، وساهمت بدور ايجابي في كل المؤتمرات المنبثقة عنها والتزمت بكل التوصيات والقرارات التي أجمع عليها الاشقاء ، وحرصت على المشاركة في كل مشروعات التعاون والتنمية التي انبثقت من داخل اروقة الجامعة العربية ، فالاهداف الرئيسية التي قامت من أجلها دولة الامارات العربية المتحدة من نصرة القضايا العربية المصرية والتعاون الى أبعد حد ممكن مع جميع الدول العربية في سبيل تحقيق أمانى الامة العربية في الوحدة والحياة الافضل ، وحدد البيان الامري الصادر في أول أكتوبر ١٩٧١ ، أقر السياسة الخارجية لامارة أبوظبي ، وقد جاء فيه « ان السياسة الخارجية لدولتنا الفتية واضحة صريحة ، فهي سياسة عربية في اساسها واهدافها ، تؤمن بوحدة المصير المشترك للامة العربية - وتعمل من اجل تحقيق الحق العربي ، والامانى القومية ، وتسير يدا بيد مع الدول الشقيقة » - واصبحت السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تنطلق من خلال مبادئ ثابتة لتحقيق أهدافها على الصعيد العربي ، ويمكن تلخيص هذه المبادئ بالامور التالية :

١ - المصلحة الوطنية لشعب الامارات باعتباره جزءاً من الامة العربية -

٢ - الوحدة الطبيعية والتاريخية للدول العربية في الخليج ، وما تقتضيه من اقامة علاقات أوثق مع الاشقاء في الخليج ، وذلك عن طريق تنسيق الجهود واللقاءات وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والاعلامى في سبيل المحافظة على استقلال المنطقة واستقرارها -

٣ - المصلحة القومية لامتنا العربية وآمالها المشروعة في تحرير الارض ، ومساندة قضايها العادلة ، وفي مقدمتها قضية شعب فلسطين .

٤ - تدعيم الروابط والتعاون مع أجهزة الجامعة العربية ، والوكالات المتخصصة والاتحادات العربية ، و إبرام اتفاقيات للتعاون العلمي والفني مع عدد من الدول العربية الشقيقة .

وقد سعت دولة الامارات في كل فرصة الى التركيز على الايجابية في العلاقات العربية ، وازالة الخلافات بين الاشقاء العرب ، وكذلك بين العرب وجيرانهم من الاصـدقاء ، ومن هذا المنطلق فان وزير خارجيتها مع وفود مرافقة قام في مناسبات عديدة بزيارات متعددة لدول عربية شقيقة مستهدفا المساهمة في احلال الصفاء والتنسيق لجمع الكلمة ووحدة الصف العربي . وكان دور دولة الامارات بارزا في التحرك للعمل على تطويق الفتنة التي استعرت بين الاشقاء في لبنان عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، وساهمت في قوات الردع العربية المكلفة بالعمل على اعادة الامن والهدوء والوثام الى القطر اللبناني الشقيق . كما كان لدولة الامارات العربية دور هام في محاولة ايجاد حل لوقف الحرب العراقية الايرانية ، واما الدور المبدئي الاخلاقي الذي برز على الساحة العربية لدولة الامارات فهو الوقوف الى جانب دولة الكويت وقضيتها العادلة ، والمساهمة عمليا في تحريرها واستقلالها .

النفط ثروة وسلاح

يمكن القول ان دولة الامارات وبتوجيه من رئيس الدولة صاحب الكلمة الماثورة (ان البترول ليس أغلى من الدم العربي) هي في طليعة الدول العربية المصدرة للنفط وهيا لدور النفط في استراتيجيتها القومية في مختلف الزوايا ، بما في ذلك دوره في سياستها الخارجية ، ودوره كسلاح سياسي .

وتقوم سياسة دولة الامارات بهذا الصدد على الاسس التالية :

١ - تحقيق السيادة الوطنية على الثروات العربية النفطية من خلال استراتيجية عربية موحدة على صعيد مجلس تعاون دول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك على صعيد منظمة الأوبك ، عدا عن الاجراءات الوطنية الخاصة .

٢ - تكريس ظاهرة الوحدة السياسية العربية على صعيد الامارات أولا ، ومنطقة الخليج العربي ثانيا وعلى الصعيد العربي القومي ثالثا ، ووضع وارداتها من النفط في خدمة مطلب الوحدة وتمحيقه .

٣ - تكريس جزء من الواردات النفطية في خدمة برامج التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي والعربي وفي مجال مساعدة الدول النامية .

٤ - استخدام سلاح النفط في المعركة السياسية والعسكرية المستمرة ضد العدو الصهيوني ، فهو مصدر لدعم دول المواجهة ، وتطوير الصناعات العربية الحربية ، وكسب الاصدقاء الى جانب القضية العربية العادلة ، وتحييد من يتخذون موقفا مائلا للعدو ، ويمكن وقف ضخه عند اللزوم لحرمان الدول التي تساند العدو منه .

ومن الواضح وجود ترابط وثيق بين عناصر هذه السياسة في تعبيرها عن الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية . وكون السياسة الخارجية لدولة الامارات في ادق تفاصيلها ، تشكل تطبيقا لهذه السياسة على الصعيد العملي وبشكل يومي دؤوب .

وتنطلق دولة الامارات العربية في تخصيص جزء من عائداتها النفطية لتقديم المساعدات والقروض الى الدول العربية وبلدان العالم الثالث ، من ايمانها بالمسؤولية القومية والانسانية ، ومن ادراكها حقيقة ان العالم الثالث يحتاج الى تحرك جماعي من أجل تحقيق التنمية ، وان نجاحها في هذا المجال سيكون خدمة لقضية الحرية

والسلام في العالم بأسره . وفي هذا الصدد يقول سمو الشيخ زايد بن سلطان « ان ما قدمناه الى اشقائنا هو جزء من الواجب الذي يفرضه علينا التزامنا القومي تجاه اخواننا في العالم العربي لاننا جزء لا يتجزأ من الامة العربية » . أما وزير البترول والثروة المعدنية فيقول « ان الثروة التي وهبنا اياها الله يجب ان لا تستعمل فقط لرفع مستوى مواطنينا ، انما لمساعدة شعوب البلدان الاخرى الاقل حظا » . ثم أشار الوزير الى ان دولة الامارات العربية قدمت في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٠٪ من مدخلها على شكل مساعدات خارجية وهي اهل نسبة في العالم .

صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي

انطلاقاً من حرص دولة الامارات العربية المتحدة على تعزيز التضامن العربي وبناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، فقد انشئ صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، الذي أصبح بعد الاستقلال الجهاز الرئيسي في الدولة لتقديم المساعدات الخارجية ، وقد أصدرت الدولة قانوناً ينظم عمل الصندوق ، وجاء في نص المادة الثانية ما يلي « ان الغرض من انشاء هذا الصندوق هو تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعياً لنموها الاقتصادي ، وذلك في صورة قروض أو مساهمة في المشروعات التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق » ، وكان رأس مال الصندوق عند انشاءه ١٢٥ مليون دولار .

وفي عام ١٩٧٤ شهد الصندوق تحولاً أساسياً في تنظيم الدعم وتنميته ، فقد تم زيادة رأسماله الى ٥٠٠ مليون دولار ، كما اهتم بتوسيع اغراضه وانشطته بحيث شملت « تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الافريقية والآسيوية الاخرى تدعياً لنموها الاقتصادي في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات ، وتقويم المعونات الفنية للدراسات الاستطلاعية والاستثمارات الفنية » وبهذا أصبح الصندوق مظهراً من مظاهر تدعيم العلاقات والروابط الاخوية والصداقة بين دولة الامارات والدول العربية والدول النامية ، بعد ان كان مقتصرًا في اغراضه على تقديم المساعدات للدول العربية .

وكان للدعم المادى والادبى الذى يتلقاه الصندوق من صاحب السمو الشيخ زايد ، دوره الاول والكبير فى انجاز الاهداف التى اقيم من أجلها الصندوق . وقد توسعت نشاطات الصندوق بعد ان قرر مجلس المحافظين ان يضاعف رأسماله من مليارى درهم الى أربعة مليارات . وبذلك يكون رأسمال الصندوق قد تضاعف بالمقارنة مما كان عليه قبل خمس سنوات ، وذلك حرصا من الامارات العربية على قيام المزيد من مشروعات التنمية فى البلدان النامية وتقديرا للظروف الصعبة التى تمر بها . وخلال الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٠ بلغت التزامات القروض المقدمة من الصندوق والتى أشرف عليها الصندوق بالنيابة عن الحكومة ٥٤٥٦ مليون درهم تشكل بعد ذاتها مساهمة ضخمة فى عمليات التنمية فى العالم ، وخير ما يميز عمليات الصندوق أنها خالية من أى ضغوط كما ان شروطها اتسمت باليسر سواء فى احتساب سعر الفائدة أو مدة السداد حفاظا على مصلحة المقترض ومراعاة لظروف الدول المالية والاقتصادية .

موقف الامارات العربية من قضية فلسطين

بعد هزيمة عام ١٩٦٧ أوضح أحمد خليفة السويدي الممثل الشخصى لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم أبوظبي ، ان الموقف القومى لسمو الشيخ زايد دفعه الى دعم الدول العربية فى حربها مع اسرائيل ، وطلب تحويل جزء من ميزانية أبوظبي الى مصر وسوريا والاردن ، وأخذت حكومة أبوظبي تظهر نوعا من التعاطف مع القضية الفلسطينية ، وظهر هذا واضحا فى القرارات والقوانين التى شرعتها الحكومة ، فمثلا صدر فى عام ١٩٦٨ قرارا يقضى « بعدم القاء القبض أو طرد أى فلسطينى من أبوظبي ينتمى الى أى من الحركات الثورية الفلسطينية الا بموافقة الشيخ زايد » . وفى عام ١٩٦٩ أصدر الشيخ زايد قرارا آخر يلزم فيه الفلسطينيين العاملين فى أبوظبي بدفع خمسة فى المائة من مرتباتهم الى المجهود الحربي الفلسطيني ، وفى نهاية عام ١٩٦٩ افتتح أول مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى أبوظبي ، وخصص ديوان الحاكم ميزانية سنوية لمكتب المنظمة .

وتستمد فلسطين اهميتها من القيمة الاسلامية التي تحظى بها نتيجة لوجود المسجد الاقصى ، والاسلام أحد الركائز الاساسية التي توجه سياسة الامارات تجاه فلسطين ، وينعكس ذلك على خطاب وتصريحات المسؤولين في الامارات . وقد اوضح الشيخ زايد « ان تحرير الاماكن المقدسة هو من أهم واجبات المسلم ، وعليه فان تحرير بيت المقدس واعادة الكرامة للامة الاسلامية يعد من أهم مسؤوليات المسلم » .

ومن جهة أخرى أصبحت القضية الفلسطينية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانتماءات العربية السياسية والثقافية وأخذت تحظى باهتمام جميع مواطني دولة الامارات العربية ، وأصبحت هدف شعبي دفعت ابناء الامارات الى التعامل معها على أنها محور الانتماء العربي ، وهذا جمل منها موضوعا هاما في الاعلام والتعليم والنشاطات الشبابية وغيرها .

ولقد اتسمت علاقات دولة الامارات بعد ديسمبر عام ١٩٧١ بالدعم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني ، وأعلنت عن قبولها لقرار مجلس الامن (٢٤٢) وسمحت بفتح مكتب مقاطعة اسرائيل ، وعملت على وقف النزاع المسلح بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني مايو عام ١٩٧٣ . وقد لعبت دولة الامارات العربية دورا رائدا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد الكيان الصهيوني ، فأعلن رئيس الدولة عن وضع جميع امكانيات دولته تحت تصرف الجبهتين المصرية والسورية ، وتبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم الجبهات العربية ، وفرضت دولة الامارات ضريبة الحرب على جميع التجار والشركات العاملة في الدولة ، وأقيمت اللجان الشعبية لجمع التبرعات المالية والعينية في جميع انحاء الدولة ، وأرسلت المساعدات الطبية والاطباء الى جبهات القتال .

الا أن أهم عناصر الدعم الذي قدمته دولة الامارات للجهود الحربية ، هو فرض حظر على النفط الى الولايات المتحدة ، فقد اتخذ الشيخ زايد قرارا يقضي بفرض حظر النفط على الولايات المتحدة في ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ والامارات أول دولة تتخذ هذا القرار ، وأعلن

وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات الدكتور مانع سعيد العتيبة ان الحظر سيسرى مفعوله ابتداء من تاريخ اعلانه ، وسوف تتخذ نفس الاجراءات ضد اى دولة يثبت انها تدعم العدو . ويعلن رئيس الدولة مقولته المشهورة « ليس المال اعلى من الدم وليس النفط باعلى من الدماء العربية » .

وفي عام ١٩٧٥ أعلنت دولة الامارات موافقتها على المبادرات السلمية لجل القضية الفلسطينية ، الا ان مندوبها في الاسم المتحدة أوضح ان دولته مقتنعة بان السلام الحقيقي والدائم لن يتحقق الا اذا استوفيت الشروط التالية : الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

وشهد عام ١٩٧٦ مجزرة تل الزعتر في المخيمات الفلسطينية على ايدي ميليشيات الكتائب اللبنانية يتعاون مع السلطة الاسرائيلية ، وكان لدولة الامارات موقف حازم حيث بعث المجلس الوطني الاتحادي في يناير ١٩٧٦ ببرقية الى مجلس النواب اللبناني ، والى مكتب اتحاد البرلمانيين العرب احتجاجا على الاعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الفلسطينيين ، وقرر مجلس الوزراء اقتطاع عشرة ايام من رواتب واجور الفلسطينيين وادعت المبالغ لدى أحد البنوك باسم حساب أسر الشهداء المجاهدين الفلسطينيين . كذلك بعث رئيس الدولة ولها رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية للقاء الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أكد الوزير استعداد بلاده لبذل جميع الجهود لتحقيق التعاون الوثيق بين الدول العربية وحل المشكلات بينها .

لم يكن حظر النفط عن الولايات المتحدة اثناء حرب ١٩٧٣ هو الموقف الوحيد الذي اتخذته دولة الامارات للتعبير عن عدم رضاها عن الموقف الامريكي ازاء القضية الفلسطينية ، ففي اجتماع مع عضو الكونغرس جيمس رزق يونيو ١٩٧٥ عبر رئيس دولة الامارات عن دهشته لاستمرار الولايات المتحدة في دعمها لاسرائيل ، وحذر من ان استمرارها في موقفها هذا سوف يؤدي الى توتر في العلاقات بينها

وبين العرب ، وفي بيان لوزارة الخارجية أغسطس ١٩٨٠ أرجعت الامارات التعتن الاسرائيلي في استمراره لاحتلال الاراضى العربية الى الدعم السياسى والعسكرى الذى تتلقاه من الولايات المتحدة ، ودعت الدول العربية الى اعادة النظر فى علاقاتها مع الدول المؤيدة لاسرائيل ، وفي خطاب لوزير الدولة للشؤون الخارجية امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨١ أدانت الامارات تحالف الدفاع الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ووصفته على انه يشجع سياسة العدوان والتوسع الاسرائيلي ، كذلك انتقدت دولة الامارات مبادرة ريفان للسلام ، وفي لقاء مع ريتشارد ميرفى حذر الشيخ زايد من ان الولايات المتحدة ستخسر صداقة العرب اذ لم تغير سياستها فى الشرق الاوسط ، وهناك امثلة كثيرة أخرى .

أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد دعا رئيس دولة الامارات دول أوروبا الغربية فى ابريل ١٩٨٠ الى اتخاذ موقف واضح من الحقوق الفلسطينية فى تقرير مصيرهم وانشاء دولتهم المستقلة ، وفى عام ١٩٨١ دعت دولة الامارات الى احياء المبادرة الأوروبية للسلام والى مساهمة أوروبية جديدة لتحقيق السلام العادل فى الشرق الاوسط . وجاءت زيارة الرئيس الفرنسى ميتران الى اسرائيل مارس ١٩٨٢ لتثير الشكوك حول السياسة الفرنسية فى الشرق الاوسط ، وفى مقابلة لرئيس دولة الامارات مع جريدة اللوموند الفرنسية انتقد الشيخ زايد الرئيس الفرنسى بتجاهله الحقوق الفلسطينية ودعا الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى . أما بالنسبة لعلاقات دولة الامارات مع بريطانيا ، فقد كان للعلاقات الجيدة بين الدولتين نتائج ايجابية فى محاولات لتغيير مواقف بريطانيا من القضية الفلسطينية ، ففى اجتماع للشيخ خليفة بن زايد ، ولى عهد أبوظبي ، مع دوغلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا فى ٥ سبتمبر ١٩٨٢ ، دعت دولة الامارات بريطانيا للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وفى ٥ يناير ١٩٨٣ رفضت دولة الامارات استقبال الوزير فرنسيس بيم نتيجة لرفض الحكومة البريطانية قبول ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اللجنة السباعية المكلفة من القمة العربية فى فاس

لزيارة الاعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الامن • ويوجد أمثلة كثيرة لا حصر لها توضح المواقف الايجابية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية •

أما عن الدعم المالى الذى تقدمه دولة الامارات لمساندة القضية الفلسطينية فيتخذ اشكالا عديدة منها : ما تقدمه الدولة لدول المواجهة مع العدو الاسرائيلى من معونات وأموال سواء ما تمت الموافقة عليه فى مؤتمر القمة الطارئة فى بغداد عام ١٩٧٨ ، ولقد تمهت دولة الامارات بدفع مبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنويا ولمدة عشر سنوات لدعم دول المواجهة (مصر ، سوريا ، الاردن ، لبنان ، ومنظمة التحرير) ، أو ما تقدمه دولة الامارات من قروض ميسرة لاقامة المشاريع الانمائية ، ومن جهة ثالثة ما تقدمه دولة الامارات من دعم مالى مباشر الى منظمة التحرير الفلسطينية وهذا يتخذ اشكالا متعددة ، منها الدعم المادى المباشر للصندوق القومى الفلسطينى ، ومنها المساعدات التى تقدم لدعم الجبهة الداخلية فى الاراضى المحتلة • وفى عام ١٩٧٣ اصدرت الدولة قرارات بنصم ٥٪ من رواتب الفلسطينيين العاملين فى الدولة ، كما فرضت عام ١٩٧٥ ضريبة على بيع تذاكر السفر ، وضرائب اخرى على الشركات ، كذلك تساهم دولة الامارات فى دفع مصروفات مكتب المنظمة فى الدولة ، وتعمل على المشاركة فى جميع المناسبات التى تقيمها منظمة التحرير الفلسطينية سواء من الناحية الاعلامية أو المادية •

ويمكن القول ان مواقف دولة الامارات تجاه القضية الفلسطينية ثابتة ، وان سياستها الخارجية تجاه فلسطين ما هى الانتاج للتفاعلات بين العوامل المختلفة ، حيث ان الخلفية التاريخية والثقافية (الاسلام والعروبة) خلقت اطارا خاصا يتم فيه بلورة المفاهيم تجاه العالم الخارجى •

ثالثا - علاقة دولة الامارات مع الدول الاسلامية •

تحرص دولة الامارات العربية المتحدة على توطيد علاقاتها بالدول الاسلامية ، ويقول معالى أحمد خليفة السويدي الممثل الشخصى

لسمو رئيس الدولة : « ان علاقتنا بالدول الاسلامية تزداد تطورا وتقدما مع الايام ، وأملنا كبير جدا فى ان تتوحد كلمتنا من أجل عزة الاسلام ورفعته » .

العالم الاسلامى : يقصد بالعالم الدول التى يكون سكانها

المسلمون ما يزيد على ٥٠٪ من مجموع سكانها ، وتشغل هذه الدول مساحة تزيد على ٣١ مليون كم^٢ ، وهذا يعادل ٢٣٪ من مساحة اليابس ، ويكون المسلمون ٢١٪ من مجموع سكان العالم اى أكثر من مليار نسمة من مجموع سكان العالم . والمسلمون يمثلون كل الاجناس المختلفة التى تسكن سطح الارض ولا تخلو بقعة من الارض من مسلم يؤمن بوحداية الله جل جلاله (الله أحد ، الله الصمد) .

ويمكن تقسيم العالم الاسلامى الى مجموعات دولية هى :

- ١ - مجموعة الدول العربية وتشمل ٢١ دولة عربية ، تسعة منها فى افريقيا واثنى عشرة دولة فى آسيا يبلغ عدد سكانها المسلمين أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة .
- ٢ - المجموعة الايرانية الافغانية الباكستانية البنجلادشية الكشميرية البنغالية ويبلغ عدد سكان هذه المجموعة أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة .
- ٣ - المجموعة الاندونيسية الماليزية ، ويبلغ عدد السكان المسلمين أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة .
- ٤ - المجموعة الافريقية السوداء ، ويبلغ عدد السكان المسلمين فيها أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة .
- ٥ - المجموعة التركية القوقازية ، وتشمل جمهورية تركيا وولايات مرتفعات القوقاز التابعة للاتحاد السوفيتى ، أذربيجان ، داغستان ، شاشان ويبلغ عدد المسلمين فيها حوالى ١١٠ مليون نسمة .

٦ - مجموعة تركستان وتشمل :

(١) اقليمى سينكيانج وكاتسو ويتبعان الصين ويبلغ عدد سكانها المسلمين أكثر من ٢٥ مليون نسمة .

(٢) الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى وتشمل اوزبكستان وطاجكستان وتركمانيا وقارقستان وقرغيزيا وتتاريا والجوفاس ويبلغ عدد سكانها المسلمين أكثر من ٥٠ مليون نسمة .

وتشكل هذه المجموعات ٩٠٪ من مجموع المسلمين فى العالم ، وهم شعوب مختلفة ، فقد ارسل الله نبيه محمدا عليه الصلاة والسلام الى الناس كافة ، ومما تجدر الاشارة اليه ان الشعوب العربية ليست أكثر الشعوب الاسلامية عددا أو نسبة ، ولكن لهم الفضل فى حمل الشعلة الاولى من النور الى الدول الاخرى فى آسيا وافريقيا ، ثم تولت الشعوب الاخرى تكملة المسيرة ، فهناك الشعوب المغولية التركية عملت على نشر الاسلام وسط آسيا ، وهناك الشعوب السوداء عملت على نشره فى افريقيا ، وأيضا الشعوب الملاوية والاندونيسية عملت على نشره فى جنوب شرقى آسيا .

وهناك مسلمون يكونون أقليات فى الدول التى يعيشون فيها فى افريقيا ، وتتراوح نسبة المسلمين الى عدد السكان ما بين ٢٪ - ٣٠٪ ويقدر عددهم بحوالى ٤٠ مليون نسمة بينما يقدر عدد الاقليات المسلمة فى آسيا بأكثر من ٢٠٠ مليون نسمة فالهند مثلاً عدد المسلمين فيها يعتبرون أقلية نسبة الى عدد السكان ، لكن عددهم الفعلى أكثر من ٨٠ مليون نسمة ، أما فى أوروبا فهناك دولة واحدة مسلمة هى البانيا يشكل المسلمون فيها ٧٣٪ من عدد السكان البالغ حوالى ثلاثة ملايين نسمة ، بينما الاقليات الاسلامية فى اوروبا تتواجد فى بلغاريا ويوغوسلافيا ورومانيا . وهناك المسلمون المهاجرون الى قارات العالم الجديد فى امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية واستراليا ويقدر عددهم بحوالى ٧ مليون نسمة .

دولة الامارات جزء من العالم الاسلامي

ولقد اضفى اعتناق ابناء مجتمع الامارات للدين الاسلامي الطابع الثقافي والحضارى للمجتمع ، واصبحت الوحدة الروحية والدينية تشكل مقوما سياسيا من مقومات مجتمع الامارات ، ولعب سكان المنطقة جندا وقادة دورا هاما وبارزا فى حركة الفتوحات الاسلامية الكبرى التى وصلت الى بلاد فارس ، وبلاد ما وراء النهر والهند وامتدت الى الصين . وكان هدف هذه الفتوحات الاسـمى اعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى ونشر الدعوة الاسلامية واللغة العربية ، لغة القرآن الكريم .

وفى التاريخ الحديث ومنذ اعلان اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة حرصت على دعم التنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الاسلامي ، واخذت وزارة الخارجية مع وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية فى اقامة العلاقات مع رجال الفكر والدين فى العالم الاسلامي ، وكذلك المشاركة فى المؤتمرات الاسلامية . وفى شباط عام ١٩٧٢ شاركت الدولة فى اعمال مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الذى انعقد فى مدينة جدة بالملكة العربية السعودية ، كما أنها حضرت اجتماع الجمعية العمومية لوكالة الانباء الاسلامية الدولية الذى انعقد فى مدينة كوالالمبور بماليزيا فى آب عام ١٩٧٢ ، وكذلك شاركت الدولة فى المؤتمر الاسلامي الذى انعقد فى مدينة لاهور بباكستان فى شباط ١٩٧٤ والذى يهدف الى « تعزيز التضامن الاسلامي بين الدول الاعضاء ودعم تعاونها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ، وتنسيق العمل من أجل تحرير الاماكن المقدسة ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه الشرعية وتحرير ارضه » .

وقد حرصت دولة الامارات العربية المتحدة على دعم مشاريع التنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الاسلامي فساهمت بدور ايجابى فى كل المؤتمرات والتزمت بكل التوصيات والقرارات وحرصت على المشاركة فى كل مشروعات التعاون والتنمية التى انبثقت عن المؤتمرات الاسلامية ، فساهمة الدولة ضمن شبكة واسعة من صناديق

التنمية الوطنية والاقليمية والوكالات الدولية التى تعمل فى مجال التنمية . وفى عام ١٩٧٣ شاركت الدولة كمضو فاعل ومؤسس فى البنك الاسلامى للتنمية الذى انشأة مؤتمر وزراء مالية البلدان الاسلامية المنعقد فى السعودية وكان رأس مال البنك ٩٧٠ مليون دولار وساهمت دولة الامارات بمبلغ ١٤٥ مليون درهم ، وقد بلغت قيمة عمليات البنك بما فيها المشروعات والمساعدات الفنية وتمويل التجارة حتى عام ١٩٨٠ حوالى ١٥٧٥ مليون دولار . وفى عام ١٩٧٤ وقعت دولة الامارات العربية المتحدة مع دولة الجماهيرية العربية الليبية اتفاقية بالعمل المشترك لتأسيس مراكز ثقافية اسلامية فى بعض الدول الافريقية والاسيوية ، وشملت المرحلة الاولى تأسيس أربعة مراكز فى كل من الجابون ورواندا واوغندا وتوجو وتكونت مرافق كل مركز من مدرسة ومسجد ومستوصف ومكتبة وقاعة عمومية ومسرح وملاعب للانشطة ، ثم تطورت هذه المراكز فتم انشاء ورش للتدريب المهنى . وتأتى هذه الخطوة المشتركة لتجسيد الايمان بجدوى وفعالية العمل العربى المشترك بقصد خدمة المجتمعات الاسلامية وتنمية العلاقات الثقافية بين العرب والدول الاسلامية ، وقد أوضح الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور عن أثر العلاقة بين العرب والدول الاسلامية فى افريقيا فقال « ان تفسير القرآن الكريم قد وجهنا الى فهم المجردات ... ينبغى ان نظلوا عربا وبغير ذلك لن يوجد ما تعطوه لنا ... وعندما نتحدث عن العرب فانى لا اتحدث عن النزعة العربية وانما اتحدث عن العروبة التى هى المصدر المشع للفضائل الخالدة للبشرى » .

وقد تولى ديوان رئيس الدولة مسؤولية التعاون الثقافى مع الدول الاسلامية بما فيها الاتفاقيات الثنائية فى هذا المجال ، ومن الصعب وضع كشف تفصيلى بانشطة وحجم الدعم الذى يقدمه الديوان للدول والجمعيات والمؤسسات والمراكز الاسلامية ، فمن بين المساعدات التى تقدم ما يصعب الكشف عنها حيث أنها تظل فى اطار « عمل الخير » الذى قد لا يجوز الحديث عنها ، وهى سلوك اجتماعى أصيل فى تراثنا العربى الاسلامى ، ومعظم هذه المساعدات تقدم لبناء المساجد

والمراكز الاسلامية والمستشفيات ومساعدة الجمعيات الدينية والخيرية والاجتماعية وبناء المدارس .

وفى يونيو عام ١٩٧٩ وقعت بمدينة ممباسا بكينيا الوثائق الخاصة بالوقف الخيري الاسلامى الذى قرر انشاءه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى العهد ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة، ويبلغ رأسمال هذا الوقف ٢٠ مليون درهم ويشمل بناء مدرسة تجارية وصناعية تضم قسمين للبنين والبنات . وقد اضيف الى المشروع عام ١٩٨١ انشاء المدرسة الفنية الاسلامية لتضم ١٢٠٠ طالب وطالبة .

أما صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى فقد لعب دورا هاما فى مساعدة الدول الاسلامية ، فقد قرر الصندوق زيادة رأس ماله عام ١٩٧٩ الى أربعة بليون درهم وذلك حرصا من دولة الامارات العربية على قيام المزيد من مشروعات التنمية فى البلدان النامية وخاصة الاسلامية منها ، نظرا للظروف الصعبة التى تمر بها ، وتبلور هذا التعاون على شكل أجهزة ومؤسسات رسمية . ويشير تقرير الصندوق عام ١٩٧٩ ان حجم المساعدات الثنائية التى قدمتها الامارات العربية فى هبات وقروض طويلة ولاجل لغدد من الدول النامية قد بلغ فى مجموعه ما يقارب ١٥ بليون درهم . ويقوم الصندوق ايضا بتمويل وادارة عدد من المشروعات التنموية ، كما يقدم خدمات ومعونات فنية متنوعة للدول الاسلامية سواء ايفاد بعثات من الفنيين المختصين لاجراء المسوحات الاقتصادية والاجتماعية أو لمتابعة تنفيذ المشروعات الممولة من قبله . ومن أمثلة هذه المساعدات والمشروعات مشروع حوض نهر السنغال لاقامة سدين عليه ، وتعهدت الامارات بتقديم قرض قيمته ٧٠ مليون دولار ، وفى السودان مصنع غزل القطن ومشروع مطار الخرطوم ، وفى بورندى مشروع تنمية الثروة السمكية ، وفى تونس مصنع العلب المعدنية ومصنع الفوسفات ، وفى تنزانيا مشروع مصنع السكر بها ، وفى مورتانيا مشروع مصنع الحديد . وهناك مئات من هذه المشاريع ساهمت دولة الامارات فى تشجيعها وتمويلها وتقديم القروض لها ، وفى الواقع فان دعم وتعاون دولة

الامارات العربية المتحدة فى المجالات الاقتصادية والتنموية بشكل عام مع الدول الاسلامية والنامية لا يقتصر على صندوق اہوظبى للانماء الاقتصادى كاداة لهذا الدعم والتعاون ، بل تمدها الى مؤسسات واجهزة حكومية اخرى مثل الادارة الاقتصادية بوزارة الخارجية و جهاز الاستثمار والديوان الاميرى لرئيس الدولة ودائرة المالية والصناعة فى حكومة اہوظبى المحلية ، وتمثل الهبات حجما ليس بالقليل فى هذا التعاون .

ويتميز التعاون بين دولة الامارات العربية المتحدة والدول الاسلامية بأنه خال من أى ضغط سياسى أو اقتصادى ، بل اكثر من ذلك الى كونه خاليا من أى شروط معينة ، على عكس ما يجرى فى بلدان صناعية أخرى حيث يعود مرة أخرى كل دولار للمون والمساعدة الى مصدره الاصلى سواء من خلال اعتمادات الموردين أو من خلال شراء المواد والخدمات .

فالتعويلات المالية من دولة الامارات تعتبر نهائية ، بالاضافة الى ذلك فان المون المادى والخبرة والقروض اتسمت بالمرونة واليسر ومعظمها تتم بشروط تفضيلية من حيث سعر الفائدة أو مدة الامهال ، والسداد أو الحفاظ على مصلحة المقترض ومراعاة ظروفه المالية والاقتصادية . وفى نفس الوقت تحرص المؤسسات المالية فى الامارات على توفير الدراسات طبقا للمعايير العلمية والمستندة على خدمات بيوت الخبرة الفنية ذات المستوى العالى والعالمى ، كما تتميز بمسؤوليات ومساعدات دولة الامارات فى ان بعضها قائم على عنصر الهبة ، بالاضافة الى كونها متعددة الاطراف ، احيانا سواء بالنسبة لادارة المشروعات أو فى توجيهها أو تمويلها .

ان الدول الاسلامية فى افريقيا تملك أكبر رصيد من المواد الخام فى العالم ، وفى باطنها ترقد مجموعة من المادن الاستراتيجية ومصادر الطاقة ، وتشير الاحصائيات والدراسات الى ان الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وامريكا تستغل هذه الدول بشراء مواردها الخام بأسعار متدنية للغاية ، بينما تدفع الدول الاسلامية مبالغ طائلة للسلع المصنعة فى الدول الصناعية . وفى هذا المجال فان تولى

مصارف عربية وبيوت خبرة عربية تقديم القروض والمساعدات تحول دون نهب ثروات هذه الدول ، وتقدم نموذجا جديدا يحقق العدالة فى عملية التوازن بين اسعار المواد الخام واسعار المواد المصنعة ، كما تتيح الفرصة لبناء اقتصاد محلى يستثمر المواد الخام ويدفع بعملية التنمية الى الامام .

رابعاً - علاقة دولة الامارات العربية المتحدة مع العالم الخارجى .

اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة انضمامها الى هيئة الامم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٧١ لايمانها العميق بميثاقها ومبادئها ، واصبحت العضو الثانى والثلاثين بعد المائة ، ومنذ ذلك التاريخ ودولة الامارات تبني علاقات صداقة وطيدة مع دول العالم ، كما شاركت فى جميع المؤتمرات التى عقدت ضمن اطار الامم المتحدة وانتسبت الى العديد من المنظمات والاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة الدولية ، ويقول وزير خارجية دولة الامارات « نحن على أتم الاستعداد لتطوير علاقتنا مع المنظمة العالمية ، ولضاعفة جهودنا من أجل دعم الجهود البناءة التى تقوم بها المنظمة فى سبيل حفظ السلام بالعالم » . وتقوم السياسة الخارجية للدولة كما جاء فى مقدمة الدستور المؤقت على مبادئ التعاون « مع كافة الدول الصديقة الاعضاء فى منظمة الامم على اساس الاحترام المتبادل » ، وقد حددت دولة الامارات اهداف السياسة الخارجية على الصعيد العالمى بالامور التالية :

- ١ - الايمان الراسخ بمبادئ عدم الانحياز وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وانهاء التمييز العنصرى .
- ٢ - تدعيم الروابط الاخوية مع العالم الاسلامى فى آسيا وافريقيا .
- ٣ - تعزيز السلام العالمى الصادق ، والتعاون مع كافة الدول والشعوب على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل .
- ٤ - القيام بدور بارز فى مجال الانفتاح على المجتمع الدولى ، باقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم ، ومواصلة

• الانضمام الى المنظمات العالمية ، وخاصة تلك التى تربط بالامم المتحدة ووكالاتها •

وتسهم دولة الامارات اسهاما نشيطا فى جميع نشاطات المنظمات الدولية العالمية (الامم المتحدة والوكالات التابعة لها) والاقليمية (جامعة الدول العربية والمنظمات المنبثقة عنها ومنظمة الاوبيك) والمؤتمرات العربية والدولية (القمة العربية ، المؤتمرات الاسلامية ، مؤتمرات عدم الانحياز وغيرها) انطلاقا من حقيقة ان التعاون والتفاعل فى المجال الدولى من شأنه ان يسهم فى تحقيق اهداف سياستها العربية والدولية من جهة ، وان يساهم فى التنمية وتوطيد السلم العالمى من جهة ثانية •

وتنفذا لسياسة التعاون مع جميع الدول ، فقد عمدت دولة الامارات الى الانضمام الى المنظمات والوكالات المنبثقة عن هيئة الامم المتحدة مثل : منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها ، واخذت دولة الامارات فى القويم المساعدات الانمائية الى هذه المؤسسات ، فبجانب صندوق أبوظبى للانماء الاقتصادى والعربى فان الدولة تقبض مساعداتها من خلال عدد من القنوات الاخرى وعلى صعيد دولى واسع تشمل الصندوق الخاص للاويك والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك العربى للتنمية الافريقية بالاضافة الى عدد كبير من الهيئات الدولية والاقليمية مثل برنامج الامم المتحدة للتنمية والصندوق الدولى للتنمية الزراعية • وقد وصلت التزامات الدولة المالية على مختلف هذه الاصعدة الى ٧٣ مليار درهم عام ١٩٨٠ •

بالاضافة الى كل ذلك فان هناك دفقا من المساعدات ينساب من خلال قنوات غير تقليدية أحدها المساعدات المباشرة التى تقدمها الدولة لاغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها • مثل تلك التى قدمتها للجزائر فى اعقاب الزلزال الذى ضرب اراضيها عام ١٩٨٠ ، كذلك المساعدات التى تقدم الى اللاجئين الافغان ثم المساعدات الى بنغلادش والمساعدات المستمرة الى منظمة التحرير الفلسطينية والى

شباب الانتفاضة في الاراضي المحتلة ، واخيرا المساعدات التي قدمت الى الشعب الكويتي في محنته وتشرده .

وتميل السياسة الخارجية لدولة الامارات الى الاعتماد على وسيلة التفاوض الدبلوماسي في حل المشاكل الاقليمية التي تواجهها ، وهذا الميل يعتمد على اسباب رئيسية منها : ان طبيعة المشاكل الاقليمية المباشرة التي تواجه الدولة هي من النوع الذي تجرى فيه وسائل التفاوض الدبلوماسي أكثر من الوسائل الاخرى ، وقد نجح هذا الاسلوب عمليا بحل المشاكل المتعلقة بتخطيط الحدود . ومن جهة أخرى فان الهدف الرئيسي لسياسة الدولة الخارجية هو صيانة الاستقلال والحفاظ على الوحدة وتنميتها ، وهو هدف دفاعي لا يتطلب اللجوء الى القوة الا في حالة الدفاع المشروع عن النفس . كذلك فالدبلوماسية مطلوب منها ان تلعب دورا كبيرا في ضمان علاقات حسن الجوار والتعاون وتفادي الاصطدام مما لفت الانظار وأثار كثيرا من الاحترام والتقدير وتوفرت حصيلته في تمتع الدولة بجدار من الثقة والمحبة والتقدير والاحترام مما يكون في حد ذاته سور من المنعة والامن والسلام ، وقد كان من أبرز الامثلة على دور الدبلوماسية في ذلك ، مساعي دولة الامارات لكسب تأييد اليابان التي هي أكبر مستورد لنفط الامارات للقضايا العربية . وقد عملت دولة الامارات وما زالت تعمل على توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج وبهذا حققت توسعا كبيرا في علاقاتها مع معظم دول العالم .

الاقتصاد في خدمة السياسة الخارجية .

ومنذ الاستقلال برزت دولة الامارات كواحدة من الدول الرئيسية في العالم في مجال المساعدات الخارجية ، سواء اذا نظر الى هذه المساعدات من خلال الارقام المطلقة أم من خلال نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي للدولة ، وقد ارتفعت هذه النسبة في بعض السنين الى ٢٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وهي أعلى نسبة عرفت عالميا حتى الآن . ففي يوليو عام ١٩٧١ وقبل تشكيل الدولة الاتحادية وبناء على توجيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

انشئ صندوق ابوظبى للانماء الاقتصادى العربى الذى أصبح منذ ما بعد الاستقلال الجهاز الرئيسى فى الدولة لتقديم المساعدات الخارجية ، وقد توسعت اختصاصات الصندوق منذ عام ١٩٧٤ لتشمل العالم النامى جميعه ، وقد بلغ اجمالى القروض التى قدمها هذا الصندوق حتى نهاية عام ١٩٨٠ حوالى ٣٣٣٣ مليون درهم شملت مشروعات مختلفة فى أربع وثلاثين بلدا فى العالم العربى وآسيا وافريقيا ، وقد توسعت نشاطات الصندوق بعد ان قرر مجلس المحافظين فى سبتمبر ١٩٧٩ ان يضاعف رأسماله من مليارى درهم الى أربعة مليارات .

ودولة الامارات العربية المتحدة هى احدى الدول العربية المصدرة للنفط ولديها احتياطى كبير من المخزون النفطى والغاز الطبيعى ، وقد منحها ذلك اهمية خاصة سواء بين مجموعة الدول المصدرة للنفط أو بالنسبة للدول المستهلكة . والبتروى العربى هو عنصر أساسى من عناصر ، الجمع والربط بين مختلف ادوات الاستراتيجية الشاملة ، فهد وسيلة للحرب الاقتصادية وهو قاعدة لحرب دعائية ، وهو خلفية لمساومات متعددة فى نطاق العلاقات الدولية ، ويعد ذلك الى حقيقة ان البتروى العربى هو استثمار اقتصادى ومادة استراتيجية وثروة محلية وهى صفات ثلاث كل منها يعكس أبعادا مختلفة قد تتجانس وقد تتعارض ، وفى غمار ذلك كله فان السياسة الخارجية للدولة يمثل النفط فيها هذه الاهمية بالنسبة لها وللآخرين كدولة الامارات العربية المتحدة ، لا بد وان ترافق تطورات السياسة البتروولية وان تكون فاعلة فى تحقيق ما يخدم المصلحة الوطنية ، وما يرد عن الوطن غائلة المخاطر ، اضافة الى دور النفط كسلاح اقتصادى وسلاح سياسى قابل للاستثمار فى الصراع العربى الصهيونى . كما ان ما يتحقق فى وفورات من عائدات النفط يتيح للدولة استثمار جزء من العائدات سواء فى تقديم المساعدات للدول المحتاجة إليها أو فى تقديم القروض لتمويل الخطط الانمائية لبعض الدول الشقيقة والصديقة ، وكل ذلك يمنح السياسة الخارجية للدولة مجالات واسعة للتفاعل والتأثير .

ومن هذا المنطلق تسهم دولة الامارات فى دعم ومساندة حركات التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا انطلاقا من التزامها بتأييد حقوق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير ومحاربة التمييز العنصرى ، وهى تقدم العون المادى والمعنوى لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الافريقية انطلاقا من هذه السياسة المبدئية والمعلنة ، وفى هذا المجال يذكر وزير خارجية دولة الامارات ما يلى « ان دولة الامارات تساند بفعالية حركات التحرر الوطنى فى العالم ٠٠٠ وقد أعلننا فى مؤتمر عدم الانحياز فى الجزائر تضامننا مع حركات التحرر فى العالم ٠ ونحن على استعداد لمواصلة الدعم المادى والمعنوى لهذه الحركات من أجل استعادة حقوقها فى الاستقلال والحرية » .

وتنطلق دولة الامارات العربية فى تخصيص جزء من عائداتها النفطية لتقديم المساعدات والقروض الى الدول العربية وبلدان العالم الثالث من ايمانها بالمسؤولية القومية والانسانية وادراكها حقيقة ان العالم الثالث يحتاج الى تحرك جماعى من أجل تحقيق التنمية ، وان نجاحه فى هذا المجال سيكون خدمة لقضية الحرية والسلام فى العالم بأسره ، ويقول وزير البترول والثروة المعدنية فى دولة الامارات العربية فى مؤتمر صحفى يحضره فى لندن سبتمبر ١٩٧٥ « ان الدول المصدرة للنفط هى جزء لا يتجزأ من العالم الثالث وهى تعاني من مشاكله وتربط مصيرها بمصيره ، وهى تعمل من أجل حصول العالم الثالث بأسره على حقه العادل داخل النظام الاقتصادى العالمى » . وأضاف بان الدول النفطية تساهم مساهمة كبيرة فى تنمية اقتصاد دول العالم الثالث ، وأشار الى ان دولة الامارات العربية قدمت فى ذلك العام ٣٠٪ من مدخولها على شكل مساعدات خارجية وهى أعلى نسبة فى العالم ، ويتحدى الدول الصناعية ان تقدم حتى ١٪ من دخلها القومى لمساعدة الدول الفقيرة ، كذلك ذكر الوزير ان دولة الامارات العربية قدمت عام ١٩٧٤ حوالى ٢٠٪ من مدخولها الاجمالى للبلدان الفقيرة فى حين بنفت تبرعات عمالقة الصناعة مثل الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية لنفس الفترة ٢٣ر٠٪ ، ٣٢ر٠٪ على التوالى من مدخولها القومى الاجمالى .

وتبين من ملف المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية عن
المساهمة الدولية أنها تتخذ ثلاثة اشكال هي : القروض، المنح، والهبات،
والمساهمة في صندوق النقد الدولي ، وفي احصائية لعام ١٩٧٥ كانت
مساهمة الدولة في القروض ١٧ مليار درهم بينما كانت مساهمتها
في المنح والهبات ٢٥ مليار درهم ، أما مساعداتها لصندوق النقد
الدولي فبلغت في نفس العام ١٧٥ مليون درهم ، اي ان مجموع
المساعدات خلال العام المذكور كانت حوالي ٥٠ مليار درهم . ويوضح
تقرير بوزارة الخارجية ان القروض والمساعدات الثنائية تشكل
القسم الاكبر من هيكل المساعدات الخارجية ، وهي تشمل قروض
ومنح لدول المواجهة العربية « مصر ، سوريا ، الاردن ، منظمة
التحرير » بالاضافة الى قروض ومساعدات لصالح دول عربية في
الخليج وجنوب الجزيرة وشمال أفريقيا ، وأخيرا الى دول صديقة في
آسيا مثل باكستان والهند وسريلانكا وبنغلاديش ، ومن افريقيا مثل
مالي واوغندا وغيينيا وغيرها . أما القسم الثاني فيتمثل في قروض
واشتراكات في برنامج المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ،
برنامج الغذاء العالمي ، صندوق المعونة العربية الفنية للدول
الافريقية ، مؤسسة التنمية الدولية ، الصندوق العربي لتقديم
القروض للدول العربية ومؤسسة التمويل الدولية .

المراجع

- ١ - عبد الرحمن غنيم • الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية • دمشق ١٩٧٨ •
- ٢ - أحمد عطوى • دولة الامارات العربية المتحدة • المؤسسة الجامعية للنشر • بيروت ١٩٨١ •
- ٣ - علي حسن الحمداني • دولة الامارات العربية المتحدة • مكتبة المعلا • الكويت ١٩٨٦ •
- ٤ - يوسف المسن • التعاون العربي الافريقي • دار الدوحة • بيروت ١٩٨٢ •
- ٥ - حسين محمد البحارنة • دول الخليج العربي الحديثة • بيروت ١٩٧٣ •
- ٦ - الدستور المؤقت • الجريدة الرسمية ، السنة الاولى عدد واحد ١٩٧١ •
- ٧ - دولة الامارات العربية المتحدة • مركز الوثائق والدراسات بوزارة الرئاسة • الكتاب السنوى ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ •
- ٨ - دولة الامارات العربية المتحدة • وزار الاعلام والثقافة • الكتاب السنوى ١٩٧٨ •
- ٩ - محمد عجلا • البترول والعرب • دار الفارابي • بيروت ١٩٧٤ •
- ١٠ - اخبار البترول والصناعة • العدد (٦٥) لسنة ١٩٧٥ • العدد (٦٨) لسنة ١٩٧٦ •

- ١١ - منشورات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .
التعاون العربي الافريقي الخرطوم ديسمبر ١٩٧٨ .
- ١٢ - التقرير السنوي لمندوب أبو ظبي للانماء
الاقتصادي ١٩٧٨ / ٧٩ .
- ١٣ - التقرير السنوي الخامس للبنك الاسلامي ١٩٨٠ .
- ١٤ - صندوق الاربك للتنمية الدولية . التقرير السنوي ١٩٨٠ .
- ١٥ - جريدة الاتحاد ٦ / ١٠ / ١٩٨١ ، ٢٥ / ٥ / ١٩٧٩ .
- ١٦ - خان ناتو : اتحاد الامارات العربية . دار الاعلام العربي .
بيروت ١٩٧١ .



المؤلف في سطور

- ✧ من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة
- ✧ يعمل في جامعة روتردام الإسلامية - هولندا
- ✧ حاصل على الليسانس من لبنان والمجستير والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية
- ✧ من مواليد أبو ظبي 1950
- ✧ عمل في دائرة الإسكان والمستوطنات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970-1972 ثم مديراً للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979-1984 ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984-1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الشرطة الجوية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة العربية المتحدة ثم عمل في الكويت ، ويعمل حالياً في روتردام الإسلامية في هولندا عام 2000 ورئيس تحرير دراسات روتردام الإسلامية في الأمانة العامة لاتحاد العرب منذ عام 1991 وحتى صدر له أكثر من اثني عشر من أربعين بحثاً معظمها في الدراسات العربية والإسلامية

Bibliotheca Alexandrina



0350880



في هذا الكتاب

الفصل الأول : أهمية وتاريخ الخليج العربي

أولاً : أهمية الخليج العربي

ثانياً : لمحات بارزة في تاريخ الخليج

الفصل الثاني : تاريخ الإمارات من 1820 إلى 1971

أولاً : أهمية الخليج العربي

ثانياً : المحاولات الوحدوية في الإمارات

ثالثاً : الاتحاد الثنائي بين أبو ظبي ودبي

رابعاً : الاتحاد السباعي

خامساً : قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الثالث : التطورات الدستورية

أولاً : نظام الحكم في دولة الإمارات

ثانياً : المؤسسات الاتحادية والمحلية

ثالثاً : وزارات الدولة

رابعاً : الشورى في الإمارات

خامساً : متجزات دولة الإمارات

الفصل الرابع : الأسرة والبيئة في دولة الإمارات

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات

ثانياً : تلوث البيئة وآثاره الصارة

الفصل الخامس : الإمارات مع دول الخليج العربي

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات

ثانياً : تلوث البيئة وآثاره الصارة

الفصل السادس : الإمارات مع دول الخليج العربي

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات

ثانياً : تلوث البيئة وآثاره الصارة

الفصل السابع : الإمارات مع دول الخليج العربي

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات

ثانياً : تلوث البيئة وآثاره الصارة

الفصل الثامن : الإمارات مع دول الخليج العربي

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات

ثانياً : تلوث البيئة وآثاره الصارة

الفصل التاسع : الإمارات مع دول الخليج العربي

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات

ثانياً : تلوث البيئة وآثاره الصارة

الفصل العاشر : الإمارات مع دول الخليج العربي

أولاً : مشكلة الزواج من اجنبيات